المحتويات

الرقم	عنوان الموضوع	الصفحة
1	المحتويات	2
2	الإهداء	3
3	المقدمة	4
4	قراءة نقدية في كتاب "الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر (1968- 1979)"	6
5	تعليق على مقال كاتب لم يسمح بالتعليق!	46
6	حول تخلي الحزب الشيوعي عن خط آب 1964 وذيوله	49
7	هل رفع الحزب الشيوعي العراقي شعار إسقاط السلطة في نيسان 1965؟	59
8	حول طريق التطور "اللارأسمالي"	63
9	من أجل وضع الأمور في نصابها الصحيح	67
10	نحن لم نصمت!	77
11	مسيرة نضالية شاقة تخللتها نجاحات وإخفاقات	84

مقدمة

في ربيع العام الماضي أصدر موقع الناس الإلكتروني باكورة منشوراته، وهو الكتاب المعنون "موضوعات سياسية وفكرية معاصرة" لمؤلفه الأستاذ جاسم الحلوائي. وكنا نطمح في أن يكون الكتاب في متناول الجميع ليس في محتواه فحسب، بل وحتى من ناحية حجمه وسعره وجودة طباعته، ليكون عوناً للجيل الجديد من المناضلين الذين يطمحون إلى غدٍ أفضل لعراقنا الغالي، عراق مدني ديمقراطي مزدهر تسوده العدالة الاجتماعية. و لقد استُقبل هذا الكتاب باستحسان من قبل الذين توفرت لهم فرصة الإطلاع عليه. ونال الكتاب قراءة شاملة نشرت في جريدة "طريق الشعب" والعديد من المواقع الإلكترونية بقلم الكاتب د. مزاحم مبارك مال الله. في حين عرض الكاتب عبد المطلب عبد الواحد استعراضاً للكتاب في عدد من المواقع إياها. ونشر الكاتب محمد علي محي الدين، في المواقع ذاتها، قراءة نقدية جميلة للكتاب مستهلاً إياها بشرح وافٍ لمنهجية الكاتب في تناول الأمور التاريخية.

لقد شجعتنا هذه النتيجة السارة على التفكير بإصدار كتاب آخر يتوخى نفس الهدف وموّجه إلى نفس الوسط، وسيكون هذه المرة تحت عنوان"مناقشات مهمة في تناول تاريخ الحزب الشيوعي العراقي". إن جُلّ هذه المناقشات حديثة، فقد بدأت منذ خريف العام الماضي، والقليل منها يعود إلى مناسبات سابقة تبعاً لتاريخ نشرها، ولكنها تحافظ على كامل حيويتها وديمومتها.

وتكمن أهمية المطبوع الجديد في أن القمع الوحشي الذي تعرّض له الحزب الشيوعي العراقي إبان العقود الأخيرة للنظام الدكتاتوري في القرن الماضي، وحتى سقوط النظام المذكور في عام 2003، رافقه تشويه فظ لتاريخ الحزب. فقد تحوّلت بعض الشائعات المغرضة والإساءات البالغة له إلى "حقائق راسخة" حتى لدى كتاب ومفكرين ومتخصصين في تاريخ العراق المعاصر، وبعضهم من يحمل شهادات عالية. والأنكى من ذلك هو أن البعض منهم نصبوا أنفسهم كقضاة للتاريخ في الوقت الذي لا تتعارض منطلقاتهم الفلسفية ومنهجيتهم مع كتابة التاريخ فحسب، بل مع أية كتابة أخرى، في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية. كما سنلاحظ ذلك في مجرى قراءة الكتاب. كلنا أمل في أن يحث الكتاب على إعادة النظر بالمنهجية المذكورة،

وأن يساهم، بهذا القدر أو ذاك، في وضع الأمور في نصابها الصحيح، سواء في إطار الأحداث التي دارت المناقشات حولها، أو في إطار المعلومات التي تم تصحيحها.

لقد جرى اختيار المواضيع وتبويبها بالاتفاق مع الكاتب، على غرار المرة السابقة.

موقع الناس

شباط 2015

****

قراءة نقدية في كتاب "الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر (1968- 1979)"

صدر الكتاب عن دار الحكمة- لندن-2014، وهو بالأصل أطروحة أكاديمية نال عليها المؤلف سيف عدنان القيسي شهادة الدكتوراه في فلسفة التاريخ من كلية الآداب - جامعة بغداد، وبإشراف الأستاذ الدكتور أسامة عبد الرحمن الدوري. وتعتبر هذه الأطروحة مكملة لأطروحته السابقة لنيل شهادة الماجستير والمعنونة " الحزب الشيوعي العراقي 1948-1958" والتي صدرت في كتاب عن دار الحصاد - دمشق في عام 2012 بعنوان : "الحزب الشيوعي العراقي من إعدام فهد إلى ثورة 14 تموز".

لقد تناول الكثير من الباحثين تاريخ الحزب الشيوعي العراقي (ح. ش. ع). فقد كتب في هذا الموضوع أنصاره وخصومه وأعداؤه وكتاب آخرون محايدون. وألقت مذكرات وذكريات بعض قادته الضوء على مراحل مختلفة من تاريخه. ويعد كتاب الأستاذ عزيز سباهي "عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي"(ثلاثة أجزاء)، الذي كتبه بتشجيع ودعم من قبل قيادة الحزب، أشمل دراسة لتاريخ الحزب . فهذا المؤلف يغطي تاريخ الحزب منذ تأسيسه في عام 1934 حتى نهاية القرن الماضي. ويعد هذا الكتاب والكتاب المكمل له "محطات مهمة في تاريخ (ح.ش.ع)- قراءة نقدية في كتاب عزيز

سباهي الصادر في عام 2009 لكاتب هذه السطور، هما الأقرب لوجهة نظر الحزب وهو الذي قام بطبعهما وتوزيعهما.

وتواصلت الكتابات عن تاريخ الحزب، وقد اتسعت بعد سقوط النظام الدكتاتوري، حيث توفرت الفرصة للطلبة في الجامعات العراقية بتقديم البحوث التي تخص الأحزاب السياسية العراقية والمنظمات الديمقراطية ورموزها القيادية والبارزة، وبالأخص تلك التنظيمات ذات المنحى اليساري. وكان للحزب الشيوعي العراقي حظ وافر منها. فلدينا، بحدود معرفتي، بحوث حول د. نزيهة الدليمي وسلام عادل وعامر عبد الله وكذلك أطروحة مؤيد شاكر الطائي الموسومة "الحزب الشيوعي العراقي 1935-1949" ورسالة مناف الخزاعي الموسومة " الحزب الشيوعي العراقي 1959-1963" كذلك رسالة بديع السعدي المعنونة: "الحزب الشيوعي العراقي 1963-1968". وأخيراً، وليس آخراً، رسالة ذكرى عادل عبد القادر بعنوان: " رابطة المرأة العراقية ودورها في الحركة النسوية العراقية 1952-1975". والتي دافعت عنها في يوم 12. تشرين الأول 2014. ونالت عنها شهادة الماجستير بامتياز.

فلا غرو في هذه الكثرة من البحوث وهي ليست أمراً عرضياً، فـ (ح.ش.ع) هو أقدم حزب سياسي عراقي ما يزال ينشط حتى الآن. وناضل هذا الحزب ويواصل النضال من أجل حرية العراق وسعادة شعبه ومن أجل الديمقراطية، طيلة ثمانية عقود من تاريخ العراق المعاصر. وترك الحزب بصماته، المتفاوتة في القوة والتمييز، على كل الأحداث المهمة التي شهدها العراق خلال المدة المذكورة، حيث كانت مشاركته فيها جديّة ومخلصة. فقد ساهم الحزب بفعالية في نضالات شعبنا وكادحيه وخاصة العمال والفلاحين، وفي انتفاضات شعبنا قبل ثورة 14 تموز 1958 الوطنية الديمقراطية، وكانت مساهمته بارزة في التهيئة لهذه الثورة ونجاحها وتحقيق إنجازاتها.كما لم تكن الانجازات التي تحققت في سبعينيات القرن الماضي بمعزل عن نشاطه. وقدم الحزب تضحيات جسيمة على هذا الطريق.

وإلى جانب النجاحات الكبيرة عبر مسيرته، فقد كانت للحزب كبواته التي يعترف بها، وقد اعتاد على تقييم سياساته بين مرحلة وأخرى ولم يبخل بالنقد الذاتي لأخطائه والذي وُصف أحياناً، من قبل بعض المراقبين، بالجلد الذاتي. وقد مارس الحزب عملية إعادة النظر ببعض المنطلقات النظرية التي بدت خاطئة ولم تصمد أمام التجربة

التاريخية. واستطاع الحزب من تجديد نفسه في مؤتمره الخامس (مؤتمر الديمقراطية والتجديد- 1993).

وعلى الرغم من الأخطاء التي ارتكبها، فقد لعب الحزب الدور الطليعي في توعية وتنظيم العمال والفلاحين وأوساط واسعة من المثقفين حول المطالب الاجتماعية الكبرى في الحقل الاجتماعي وناضل من أجل تحقيقها. ودعم طموح الأكراد في نيل حقوقهم المشروعة، ودافع عن مصالح القوميات الأخرى، واحترم حق كل المكونات الدينية في ممارسة حقوقها وشعائرها. ورفض الحزب بثبات التمييز الطائفي والعنصري ودافع عن النظرة العلمية والتقدمية في شتى الميادين وعن حقوق المرأة وإعلاء دورها في المجتمع. ولم يبخل الحزب خلال تاريخه بالتضامن مع نضال الشعوب العربية وكل شعوب العالم من أجل الحرية والديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية. وقام الحزب بكل ذلك منذ اليوم الأول لتأسيسه، ولم ينحرف عن تأدية مهامه النبيلة تلك طوال مسيرته إطلاقاً. وهذا ما يُفسر لنا، استمرارية الحزب ونهوضه وظهوره على المسرح السياسي مجدداً، رغم كل كبواته ورغم تعرضه للقمع الوحشي مراراً ولفترات طويلة جداً من حياته وبشكل لم يتعرّض له أي حزب سياسي عراقي، وهذا ما يفسر لنا أيضاً إقبال الشبيبة على الانغمار في دراسة تاريخه.

لقد قام د.عقيل الناصري بتقديم عرضً للكتاب في مقاله المنشور في موقع الحوار المتمدن في 5 حزيران 2014، مع مقدمة موجزة وجميلة عن تاريخ (ح.ش.ع). لقد أشار الناصري في نهاية عرضه إلى اعتقاده بـ"أن الكتاب سيثير العديد من التحفظات سواءً على منهجيته الأكاديمية الصارمة.. أو على تحليل الأبعاد الخلفية لقرارات (ح.ش.ع).. والتي تعكس ماهية التبدلات في سياسة الحزب المتأثرة بالظروف الذاتية داخل الحزب والموضوعية المتعلقة بموقف السلطات منه".

خطل منهجية البحث

وفعلا، فقد أثار الكتاب لدي ملاحظة جدية ومهمة تتعلق بالأساس بمنهجية البحث، وليس لصرامتها، التي سنعود إليها، بل لخطلها، حسب قراءتي. ومنهجية البحث يتحمل مسؤوليتها بالدرجة الرئيسية المشرف على البحث، لذلك سأتوقف عندها أولاً.

لم يوجه الدكتور أسامة الدوري الطالب سيف القيسي الوجهة الصحيحة في البحث فهو بدلاً من توصيته الالتزام بالموضوعية وذلك بالتحري عن الحقيقة وتثبيتها بعد توثيقها، بصرف النظر عمن يحترمها أو لا يحترمها، فانه يوصيه بأن يكون مضمون كتابه محترماً من الجميع! فماذا ستكون نتيجة هذه المنهجية عندما يكون هناك طرفان في الصراع أحدهما ضحية والآخر جلاد؟ فكيف يمكن كسب احترام الجلاد؟ لا يمكن كسب احترامه إلا بالتستر على جرائمه أو بالتخفيف منها وإلصاق تهم زائفة بالضحية. ونتيجة ذلك ستكون عدم احترام الضحية للمنجز وبالكاد كسب احترام بعض أعوان الجلاد السابقين. والنتيجة المضّرة في هذه المنهجية، هي تشويه الحقيقة التاريخية ، شئنا أم أبينا. وعندما تشوّه الحقيقة التاريخية فلا يمكن استخلاص دروس التجربة التاريخية بشكل صحيح وتوظيفها لخدمة الراهن والمستقبل، كما سنرى ذلك مما يلي من هذا المقال.

يقول المشرف الدكتور أسامة عبد الرحمن الدوري في مقدمته للكتاب ما يلي: "... ولهذا فقد أوصيت العزيز سيف، هذه المرة أيضاً، وأثناء إشرافي عليه بمرحلة الدكتوراه، إننا قضاة التاريخ، وهو أمر أوصيه لكل طلبتنا الأعزاء، فعلينا أن نبتعد عن الميل والهوى لننجز عملاً علمياً يبقى أثراً تاريخياً موزوناً يأخذ مكانه في المكتبة العربية ويحترم مضمونه الجميع".

أعتقد بأن منهجية الدكتور الدوري خاطئة وإن نتائجها خطيرة، لأن السعي لكسب احترام الجميع لمضمون الدراسات والبحوث، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية، تتعارض مع مقولات الابتعاد عن الميل والهوى ولا تنجز عملاً علمياً حقيقياً. فالأحداث التاريخية تكتنفها صراعات تقف وراءها طبقات وفئات اجتماعية مختلفة المصالح، وبالتالي مختلفة في الاتجاهات السياسية والفكرية، وكذلك مختلفة في السلوك والأفعال، وهذه الاتجاهات فيها الصحيح وفيها الخطأ. وبدون الالتزام الصارم بما هو صحيح، وتأشير الخطأ وإدانته عندما يتطلب الأمر، لا يمكن انجاز عمل علمي ومفيد.

المساواة بين الضحية والجلاد

لقد طبّق الدكتور الدوري منهجه هذا في مقدمته المذكورة، فلنر إلى أين أوصلته، فهو يذكر ما يلي: "واللافت للانتباه ان من يطلع على علاقة البعثيين والشيوعيين يجد انها كانت لهما اهداف مشتركة عديدة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، اسقاط النظام الملكي، والتخلص من التبعية للاستعمار، ولكن بعد نجاح ثورة 14 تموز 1958 نجد ان التناحر سرعان ما دبَّ بينهما، والمشكلة انه لم يكن تنافساً فكرياً سياسياً من أجل خدمة العراق والعراقيين بل كان صراعاً دموياً التزم كل منهما توجهاً مناقضاً للآخر وكلاهما يريد ان يفرض إرادته الفكرية والسياسية بدل أن تتلاقح الافكار من اجل بناء وطن مزدهر، فسالت الدماء غزيرة دون ان يحقق اي منهما اهدافه، وفي مجتمع شرقي يكون الانتقام والثأر هو العامل الطاغي أكثر من التسامح سارا على طرفي نقيض وتعمقت العداوات وعدم الثقة بين الطرفين".

إن التنافس الفكري والسياسي لا يتعارض مع فرض الإرادة الفكرية والسياسية. ففي أعرق النظم الديمقراطية في العالم عندما لا يحصل اتفاق بين الأحزاب السياسية ولا تتلاقح أفكارها فإنها تلجأ إلى التصويت في البرلمان وتتغلب إرادة الأغلبية. فالمشكلة في عراق ذلك اليوم، الذي كان يمر بفترة انتقال حيث لا وجود للبرلمان (مجلس النواب)، لم تكن في فرض الإرادة وإنما في أسلوب فرضها، سلمي أم عنفي. فمن الذي اختار الطريق العنفي لفرض إرادته؟

لكي لا ندخل في متاهة التفاصيل، سنتوقف عند قضية السلطة فهي القضية الأساسية لأي حزب سياسي. فمن المعروف أن جميع الأحزاب التي كانت مشتركة في جبهة الاتحاد الوطني تمثلت في الحكومة التي تشكلت بعد ثورة 14 تموز 1958 ما عدا (ح. ش. ع)، رغم أنه كان أكبر الأحزاب جماهيرية وأكثرها تضحية. فالغالبية العظمى من السجناء السياسيين الذين أطلق سراحهم في إثر الثورة كانوا شيوعيين. ولم يكن عدم تمثيل (ح. ش.ع) في الحكومة من مصلحة الثورة والوطن، فسعى الحزب لمعالجة هذا الخلل بمختلف الطرق السلمية وقد تتوّجت بالمظاهرة السلمية المليونية في الأول من أيار 1959 والتي طالبت بإشراك الحزب في السلطة. لم تستجب السلطة، فكفّ الحزب عن المطالبة وواصل نضاله السلمي من أجل تحقيق هدفه المركزي ألا وهو إرساء الحكم على أسس ديمقراطية.

أما حزب البعث فخرج ممثلوه من الحكومة ولجأ إلى العنف لتحقيق هدفه المركزي، وهو إسقاط حكم الزعيم عبد الكريم قاسم وتحقيق الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة، ثم ساهم في جميع المؤامرات الانقلابية وحاول اغتيال عبد الكريم قاسم وقام باغتيال مئات الشيوعيين وأخيراً جاء بقطار أمريكي إلى الحكم، باعتراف علي صالح السعدي (أمين سر القيادة القطرية)، عندما نفذوا انقلاب 8 شباط المشؤوم. لم يخل سلوك الشيوعيين من تجاوزات هنا أو هناك والكثير منها رد فعل تجاه المؤامرات على الحكم الوطني والجمهورية الفتية دفاعاً عن النفس، ولكن هل من الإنصاف والموضوعية مساواة الشيوعيين والبعثيين في مسؤولية الدماء الغزيرة التي سالت في تلك الفترة؟! ولماذا لم يشر الدوري، عندما يتطرق إلى انقلاب شباط الأسود، إلى قتل مجموعة كبيرة من قادة وكوادر وأعضاء (ح. ش.ع) تحت طائلة التعذيب الوحشي من بينهم قادة الحزب سلام عادل وجمال الحيدري ومحمد صالح العبلي ومحمد حسين أبو العيس أعضاء المكتب السياسي؟!

ويتجسد خطل منهجية كسب احترام الجميع، أو بعبارة أخرى منهجية مساواة الضحية بالجلاد عندما يسحب الدوري حكمه عن مسؤولية الدماء التي سالت بعد ثورة 14 تموز على فترة ما بعد انقلاب 17تموز 1968 وتحالف الحزبين في سبعينيات القرن الماضي، فيذكر الدوري في نفس المقدمة ما يلي: "وحتى عندما استلم حزب البعث الحكم ثانية عام 1968 وإعلانه إنه يريد التعاون مع الحزب الشيوعي لم تستمر العلاقة طويلاً للأسباب التي ذكرناها آنفاً،..." والمقصود بالأسباب المذكورة آنفاً، هي: "وكلاهما يريد أن يفرض إرادته الفكرية والسياسية". فهل حقا كان (ح. ش. ع) في وضع يمكنه أن يفرض إرادته في تلك الفترة؟! أنظر إلى أي مستوى من تشويه الحقائق تؤدي منهجية كسب احترام الجميع!

غدر حزب البعث

إن (ح. ش. ع) يُلام في هذه الفترة على المبالغة في مرونته وعلى تنازلاته تجنباً للاصطدام مع حزب البعث، وليس العكس، لاعتقاده بأن الاصطدام لم يكن بأي حال من الأحوال في مصلحة الوطن والشعب العراقي، وبدافع هذه

المصلحة، أولاً وقبل كل شيء، مسك الحزب بيده اليسرى جرحه الغائر بجسده في عام 1963 وجرحه الندي من الحملة الإرهابية التي بدأت في ربيع 1970 وتوقفت في خريف 1971، واعتقل خلالها آلاف الشيوعيين وتعرضوا للتعذيب الوحشي، واستشهد العديد منهم تحت التعذيب أو الاغتيال، من بينهم محمد الخضري وعلي البرزنجي عضو اللجنة المركزية وماجد العبايجي وشاكر مطرود وكاظم الجاسم وعزيز حميد وحسين نادر وأحمد رجب وعبد الله صالح ومحمد حسين الدجيلي وعبد الأمير رشاد وجواد عطية. واعتقل عضو المكتب السياسي ثابت حبيب العاني وتعرض إلى تعذيب وحشي. وقبل هذه الحملة جري اغتيال ستار خضير عضو اللجنة المركزية واستشهد تحت التعذيب الكادر العمالي عبد الأمير سعيد. ودمرت منظمات الحزب في طول البلاد وعرضها ولم يكن نهج الحزب السياسي المعتمد سوى المعارضة السلمية لسياسات الحكومة الخاطئة.

أجل مسك الحزب جراحاته التي لا تطاق بيده اليسرى ومد يده اليمنى لحزب البعث. أما حزب البعث فقد غدر بالحزب الشيوعي بعد إعلان قيام الجبهة الوطنية مباشرة، ففي اليوم التالي لتوقيع ميثاق الجبهة الوطنية والقومية التقدمية، "وزعت تعليمات على الجهاز الحزبي، تطلب فيه القيادة القطرية تقديم أفكار ومقترحات لتفتيت الحزب الشيوعي العراقي وكان اخطر تلك المقترحات التي أخذت طريقها إلى التنفيذ، أن يجري تلغيم الحزب الحليف بزرع أفراد مندسين من أجهزة الحزب الحاكم والأمانة العامة في صفوفه، وإذا أقتضى ذلك تركهم أعمالهم والتحاقهم بإعمال أخرى في محافظات ثانية". [1]

وبودنا التوقف عند تعامل سيف القيسي الخاطئ مع هذا النص وسنواصل مناقشة المشرف. إن القيسي يستشهد أيضا بالمقتبس المذكور وبالشكل التالي:"فما أن وقع اتفاق الجبهة بين الطرفين حتى شرع حزب البعث في اليوم التالي بالتحديد بالتعميم على جهازه الحزبي طالب [طلب] القيادة القطرية تقديم مقترحات وأفكار لتفتيت (ح.ش.ع)". [2] من الملاحظ أن

---

[1] - حسن العلوي، العراق دولة المنظمة السرية، 1999، ص88).

[2] - سيف عدنان القيسي، "الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر (1968- 1979)، ص 540.

القيسي اكتفى بهذا الجزء ولم يذكر بقية النص الذي أشير فيه "وكان اخطر تلك المقترحات التي أخذت طريقها إلى التنفيذ، أن يجري تلغيم الحزب الحليف بزرع أفراد مندسين من أجهزة الحزب الحاكم والأمانة العامة في صفوفه، وإذا أقتضى ذلك تركهم أعمالهم والتحاقهم بإعمال أخرى في محافظات ثانية". وهكذا لم يذكر القيسي الأمر الأخطر، والذي أخذ طريقه للتطبيق العملي، وهو توجّه حزب البعث للاندساس في صفوف (ح.ش.ع) وقبل أن يجف حبر المواثيق والعهود المتبادلة. وبدلاً من ذكر هذا الغدر بالحليف وإدانته باعتباره سلوكاً لا أخلاقياً، فان القيسي تجاهله تماماً؟!

الحزب الشيوعي العراقي يتصدى لحزب البعث

كانت سياسة البعث، قبل قيام الجبهة وبعدها، قائمة على إبقاء (ح. ش. ع) في دائرة محددة والسعي إلى إعادته إلى هذه الدائرة بالقوة ولو بالحديد والنار. وقد رسم طه الجزراوي بيده دائرة على ورقة ليوضح مقصدهم للرفيقين عامر عبد الله ورحيم عجينة وذلك في وقت مبكر، وتحديداً عقب الهجوم على عمال الزيوت النباتية والتجمع الجماهيري في ساحة السباع في بغداد في تشرين الثاني 1968، كما يشير إلى ذلك رحيم عجينة في مذكراته (الخيار المتجدد، ص97). أما بعد ما يقارب عشر سنوات من التاريخ المذكور، فقد تحوّلت تلك السياسة إلى نهج يستهدف التخلص من (ح.ش.ع)، أما بإخراجه من الساحة كلياً أو تحويله إلى حزب كارتوني لا حول له ولا قوة ، ينفذ ما تطلبه منه سلطة البعث إرضاءً للرجعية العربية، وخاصة العربية السعودية وإرضاءً للغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.* [3]

---

[3] -* علق أحد الأصدقاء على تصريح الجزراوي،في رسالة على إيميلي الشخصي، متسائلاً: إذا كانت هذه تصريحات البعثيين على لسان أعلى مسؤوليهم والقمع لمتظاهري الزيوت المسالمين بالنار؛ وقتل واغتيال الشيوعيين ستار خضير ومحمد الخضري وغيرهما عشية الجبهة والتحضير لها؛ ناهيك عن الاعتقالات..فما مبرر الجبهة معهم؟

فقد صرّح صدام حسين، كما يشير إلى ذلك رحيم عجينة في مذكراته المذكورة (ص134) عن الوجهة السياسية الجديدة لحزب البعث في أحد اجتماعات اللجنة العليا للجبهة آنذاك بقوله : "إن تحالفهم مع الحزب الشيوعي العراقي لا يشكل قوة لهم وإنما يشكل عبئاً عليهم، فدول المنطقة والدول الغربية غير مرتاحة من هذا التحالف". فلا غرو من أن يحمل عزة الدوري معه 500 نسخة من صحيفة "الراصد"، أخذها من المطبعة بنفسه، عند سفره إلى السعودية ليقدمها عربوناً للحلفاء الجدد. وقد وصلت إلى الحزب الشيوعي في حينها رسالة، تتضمن الخبر المذكور، من عامل يعمل في المطبعة التي طبعت الصحيفة المذكورة وقرأها كاتب هذه السطور.

كان على اللجنة المركزية أن تدرس تدهور الأوضاع وقد قامت بذلك، ولو أن الدراسة جاءت متأخرة لبعض الوقت، ففي اجتماعها الكامل المنعقد في آذار 1978، وضعت اللجنة المركزية النقاط على الحروف في أهم القضايا الملتهبة، واقترحت المعالجات الضرورية بما في ذلك المطالبة بإنهاء فترة الانتقال وإجراء انتخابات لجمعية تأسيسية تضع دستوراً دائماً للبلاد. وكان كل ما طالبت به اللجنة المركزية وارداً في ميثاق الجبهة الوطنية والقومية التقدمية.

وكان جوابي على تساؤله ما يلي: عندما كنا نسمع حديث الجزراوي، المشار إليه، كنا نسمع من الفقيد عبد الخالق السامرائي، والذي كان يلقب من قبل البعثيين محبوب الحزب، لقوة نفوذه آنذاك، شيء آخر تماماً. أضف إلى ذلك بأن حزبنا يعرف "بأن البشر يصنعون تاريخهم بأيديهم، ولكن ليس على هواهم"، أي ليس بالضرورة على هوى الجزراوي. ولأسباب موضوعية كثيرة تخص تطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة الطفرة في واردات النفط، وطبيعة الوضع الدولي الذي كان يتسم بالحرب الباردة، حيث يتنافس كل قطب على كسب الحلفاء، إضافة إلى أسباب ذاتية تخص حزب البعث، فقد انتصر نهج صدام على نهج عبد الخالق السامرائي ومن ثم على كل معارض لنهجه. وأدى ذلك إلى المصير المعروف .

هل كان بإمكان الحزب الشيوعي العراقي أن يغيّر هذا المصير؟ من السهل الإجابة بنعم أو لا، على هذا السؤال. وإنما من الصعب إثبات صوابه. ولكن من الصحيح القول إن أخطاء الحزب الشيوعي العراقي في تحالفه مع البعث(وقد اعترف بها بتقرير أقر في مؤتمره الرابع المنعقد في عام 1985) لم تنقذ الحزب من عواقب ذلك المصير.

كان رد فعل حزب البعث على تقرير اللجنة المركزية عنيفاً، بالرغم من أن معالجاته كانت في إطار الحرص على ديمومة الجبهة الوطنية والقومية التقدمية. وجنّد حزب البعث صحيفة "الراصد" للتهجم على التقرير سياسياً وفكرياً. وظل البعث يطالب الحزب الشيوعي بسحب التقرير والتراجع عنه. إلا أن طلب حزب البعث قوبل بالرفض من قبل قيادة الحزب الشيوعي.

ولم يكتف البعث بالهجوم السياسي والفكري على الحزب الشيوعي وملاحقة أعضائه بل وأردف ذلك بعمل استفزازي وإجرامي خطير وذلك باعتقال وإعدام 31 شاباً من رفاق وأصدقاء الحزب العسكريين والعاملين في القوات المسلحة بتهمة التآمر على نظام الحكم. وهذه التهمة ملفقة فهناك شروط ومستلزمات للانقلابات العسكرية يعرفها البعثيون جيداً. ولم يكن لهؤلاء الشباب أي نشاط سياسي في الجيش وكانت علاقات الشيوعيين منهم فردية بتنظيماتهم المدنية. وهذه الصيغة لوضع الشيوعيين في الجيش كانت باتفاق الحزبين، الشيوعي والبعث، ويمكن اعتبار الإعدامات "القشة" التي قصمت ظهر تحالف حزب البعث و(ح.ش.ع). وأدى إلى نهاية الجبهة، "لينفرد حزب البعث بإدارة البلاد والعباد بعد أن استطاع أن يتبع شتى الأساليب من قتل وتشريد وإبعاد وسجن وتعذيب...الخ" كما ورد في نفس مقدمة الدكتور أسامة عبد الرحمن الدوري بالذات.

ويؤكد كل ما مر بنا، خلال الفترة من سيطرة حزب البعث على السلطة ثانية عام 1968 حتى انهيار الجبهة في عام 1979، بأن الحزب الشيوعي العراقي، الذي لم يمس شعرة واحدة من أي بعثي، والذي دعم كل إجراء لصالح الشعب وصالح حركة التحرر الوطني العربية وكذلك الحركة القومية الكردية، ولم يستخدم أية وسيلة عنفية لفرض آرائه، كان الضحية وحزب البعث كان الجلاد. وإن رأي الدكتور الدوري "وكلاهما يريد أن يفرض إرادته الفكرية والسياسية" هو تجنٍ صريح على الحقيقة والواقع، ودليل على فشل منهجية كسب احترام الجميع، أو بعبارة أخرى منهجية مساواة الضحية بالجلاد،

أما تبعات هذه المنهجية الخاطئة وخطورتها فسأتناولها من زاويتين. الأولى خطورتها على الوضع السياسي الراهن في العراق، والثانية تأثيرها السلبي على أطروحة سيف القيسي.

خلط الأوراق وتجاهل النشاط الإرهابي

يذكر الدكتور الدوري في مقدمته للكتاب ما يلي" وللأسف الشديد إن القوى السياسية الجديدة في العراق التي اعتلت صهوة الحكم في العراق بعد عام 2003، والتي تحمل شعارات الديمقراطية والحرية، ظلت مرة أخرى تتناحر حتى وقتنا الحاضر وظلت دماء العراقيين تسيل بغزارة وظل الخوف بين مكونات الشعب العراقي هو العامل المسيطر، وكأن هذه القوى التي عانت لعشرات السنين لم تستفد من تجارب الماضي القريب، ولهذا سيبقى العراق ضعيفاً يئن من جراحات تمزقه وتناحره ولا يستطيع اللحاق بركب الحضارة الإنسانية، على الرغم من كل إمكانياته البشرية والمادية الكبيرة، ما دامت القوى السياسية تؤمن بقيم الثأر والانتقام والعداوات وعدم الثقة".

في إطار مسعى الدكتور أسامة الدوري لكسب احترام الجميع، فأنه يخلط الأوراق في الفقرة المشار إليها أعلاه، فهو يخلط بين الصراعات التناحرية العنيفة التي لا يمكن أن تنتهي إلا بانتصار أحد طرفي الصراع، وبين الاختلافات والصراعات السياسية بين القوى السياسية المساهمة في العملية السياسية والتي يسميها الدكتور " القوى السياسية الجديدة في العراق التي اعتلت صهوة الحكم في العراق بعد عام 2003، والتي تحمل شعارات الديمقراطية والحرية"

هناك صراع دموي أحد أطرافه المنظمات الإجرامية، القاعدة وفلول البعثيين، أسلاف الداعشيين، من جهة، وكل مكونات الشعب العراقي من الجهة الأخرى. فقد شرع الإرهابيون بإجرامهم منذ آب 2003 عندما فجروا سيارة مفخخة قرب السفارة الأردنية في بغداد، مما أدى إلى مقتل نحو 11 شخصاً على الأقل. ثم تفجير سيارة مفخخة بالقرب من مقر الأمم المتحدة في بغداد، مما أدى إلى مقتل 22 شخصاً أكثرهم أجانب، من بينهم المبعوث الدولي الخاص للأمم المتحدة البرازيلي سيرجي دي ميللو. وكلا التفجيرين لم تكن لهما علاقة بـ"القوى السياسية الجديدة". وتبع ذلك عشرات الآلاف من تفجيرات السيارات المفخخة والعبوات الناسفة والاغتيالات والسطو المسلح وخطف الناس للحصول على الفدية وغيرها من الاعتداءات المسلحة والتجاوزات على حرية الناس وأموالهم وأعراضهم ومقدساتهم. وراح ضحية الأعمال الإرهابية مئات الآلاف من الضحايا الأبرياء من جميع

مكونات الشعب العراقي بدون أدنى استثناء، بينهم الكثير من النساء والأطفال.

وجرياً على منهج كسب احترام الجميع لم يشر الدكتور الدوري في مقدمته المؤرخة في شباط 2014، لا من قريب ولا من بعيد، إلى منظمة القاعدة ونشاطاتها الإرهابية، فهو لم يسمها لكي يخلطها بصراعات "القوى السياسية الجديدة في العراق التي اعتلت صهوة الحكم في العراق بعد عام 2003"؟! وهذه أخطر نتيجة لمنهجية كسب احترام الجميع. فالصراع هنا صراع مصيري، فأما انتصار قوى الإرهاب وأما انتصار الشعب العراقي بكل مكوناته. ولا يجوز خلط هذا الصراع بصراعات " القوى السياسية الجديدة" بصرف النظر عن أخطائها في إدارة الصراع رغم أهميتها، وهي تتعلق بفشل قيادة الحكومة في إدارة الصراع مع الإرهابيين بشكل صحيح، وتحملها قسطاً وافراً من مسؤولية تكاثر حواضن الإرهابيين وإخفاقها في حل مشاكلها بتلبية مطالب سكانها المشروعة. وعدم مكافحة النزعات الطائفية، بل وتشجيع غلوائها عملياً. وفشلت الحكومة في معالجة استشراء الفساد المالي والإداري وغيرها من المظاهر السلبية والإخفاقات التي كانت ولا تزال تصب لصالح الإرهابيين. مع ذلك ينبغي عدم الخلط بين شكلين من الصراع مختلفين نوعياً، الأول رئيسي والآخر ثانوي، ومن المفروض أن يخضع الثاني لمصلحة حل الأول بنجاح. والمشهد السياسي الراهن يؤكد ذلك. فعندما استفحل خطر الإرهابيين وأصبح يهدد الجميع لاحظنا انحسار الصراعات بين قوى العملية السياسية وميلها إلى الالتقاء، بهذا الشكل أو ذاك، في خندق واحد.

فالصراعات والخلافات بين "القوى السياسية الجديدة في العراق التي اعتلت صهوة الحكم في العراق بعد عام 2003" هي ليست تناحريه، و نابعة بالأساس من مصالح اجتماعية واقتصادية متباينة، ولا يغيّر من طبيعتها غير التناحرية كونها مشوبة بنزعات الثأر والانتقام والطائفية والشوفينية بجانب ضيق الأفق القومي، ولا باحتدامها وشدتها وخروجها عن المألوف أحياناً. ولا يمكن التخلص من هذه الصراعات بالمواعظ، ولكن من المكن ومن الضروري تنظيمها وتجنب احتدامها واشتدادها. ولم تجد البشرية لحد الآن من وسيلة لإدارة هذه الصراعات وتجنب انفجارها أفضل من النظام الديمقراطي المؤسساتي. فاختلافات هذه القوى يجب أن تحل على وفق

الدستور، رغم نواقصه الجدية، وداخل مجلس النواب أما بالتوافق أو بالأغلبية.

ورغم أن الديمقراطية في العراق لا تزال تحبو وتعاني من المحاصصة الطائفية والفساد الإداري والمالي والتدخل الخارجي، ومن عدم قناعة بعض القوى التي بيدها دفة الحكم بالديمقراطية، بل ترى فيها مجرد وسيلة للوصول إلى الحكم، فإنها تمكنت من تجاوز أزمات الحكم نسبياً وخاصة الأزمة الأخيرة، عندما تشبث رئيس الوزراء السابق نوري المالكي بالكرسي. فقد تمكن مجلس النواب إجراء تداول في هرم السلطة، أدى إلى فتح بعض الآفاق الواعدة بالتغيير الايجابي. وعلى القوى الحريصة فعلاً على تجنيب "القوى السياسية الجديدة" من الاصطدام والاحتراب والحريصة أيضاً على إقامة نظام ديمقراطي، شحذ الهمم والكفاح من أجل إحراز النصر في الصراع التناحري، الانتصار على الداعشيين أحفاد القاعدة وفلول البعث من جهة، والسعي لتغيير توازن القوى ووجهة العملية السياسية سلمياً، بما يضمن إقامة نظام وطني ديمقراطي مزدهر، من الجهة الأخرى، بدلًا من نشر اليأس والقنوط وفقدان الأمل، الذي يشيعه الدكتور الدوري بعد خلطه للأوراق، عندما يشير في مقدمته إلى القول: "ولهذا سيبقى العراق ضعيفاً يئن من جراحات تمزقه وتناحره ولا يستطيع اللحاق بركب الحضارة الإنسانية، على الرغم من كل إمكانياته البشرية والمادية الكبيرة، ما دامت القوى السياسية تؤمن بقيم الثأر والانتقام والعداوات وعدم الثقة"

لقد لاحظنا خطورة منهج كسب احترام الجميع على الوضع السياسي الراهن وسنشير إلى تأثيره على كتاب سيف القيسي من خلال قراءته.

كتاب القيسي

يقع كتاب القيسي في 686 صفحة من القطع الكبير. ويحوي مقدمة وأربعة فصول وخاتمة وملحقين أحدهما لبعض الوثائق والآخر لبعض الصور. تناول الفصل الأول بمباحثه الثلاثة نشاط (ح.ش.ع) للفترة 1958-1968. وجاء تقسيم المباحث على الحكومات الثلاث في تلك الفترة وهي: قاسم والبعث والأخوين عارف. أما الفصل الثاني فيتضمن مبحثين متداخلين

يغطي الفترة الممتدة من الانقلاب البعثي الثاني17 تموز 1968 حتى 1971. كما يتضمن الفصل الثالث أيضاً مبحثين، يتناول الأول منه نشاط (ح. ش. ع) منذ 1971 وحتى عقد الجبهة الوطنية والقومية التقدمية في السابع عشر من تموز 1973. أما المبحث الثاني فيتناول نشاط ومواقف (ح ش ع) منذ انعقاد الجبهة حتى انعقاد المؤتمر الثالث أيار 1976. أما الفصل الرابع، فإنه يتضمن كذلك مبحثين، الأول من المؤتمر الثالث 1976 حتى آذار 1978، والمبحث الثاني من آذار 1978 حتى انهيار الجبهة التام في تموز 1979.

لقد اعتمد القيسي على كم كبير من المصادر المتنوعة، بلغت أكثر من 400 مصدر، من بينها وثائق حكومية وأخرى حزبية وكذلك مخطوطات غير منشورة، وبعض هذه المصادر لم تكن معروفة، وله فضل اكتشافها . هذا فضلا عن مراجعة حوالي 200 كتاب من الكتب العربية والأجنبية، بما فيها أكثر من خمسين كتاباً من المذكرات الشخصية. وقام المؤلف بإجراء 20 مقابلة مع قادة الحزب الشيوعي العراقي وأعضائه، بمن فيهم الرفيق عزيز محمد السكرتير السابق للجنة المركزية والرفيق حميد مجيد موسى السكرتير الحالي للجنة المركزية. وبصرف النظر عن مدى وكيفية استفادة الكاتب من تلك المصادر، وهذا ما سنتطرق إليه لاحقاً، فان مجرد الوصول إليها واعتمادها في البحث تطلب بالتأكيد جهداً كبيراً، يستحق القيسي الثناء عليه.

يذكر الأستاذ أسامة الدوري في مقدمته آنفة الذكر بأن سيف القيسي " لم يكن متعاطفاً مع أي طرف سياسي" أما الدكتور عقيل الناصري فيشير في مقاله، الذي سبقت الإشارة إليه، بأن "القيسي لم يتعاطف مع الرؤية الفلسفية لـ(ح. ش.ع)". مهما يكن من أمر، فان القيسى الذي سعى لكي يكون موضوعياً، فأنه توفق في ذلك أحياناً، وأخفق أحيانا أخرى، متأثراً بمنهج أستاذه الخاطئ، ألا وهو: "كسب احترام الجميع لمضمون ما يكتبه". وكيف لا يتأثر وهو القائل بحق أستاذه، في مستهل الكتاب وتحت عنوان "شكر وتقدير،ما يلي: "أتقدم بجزيل الشكر والامتنان، إلى أستاذي المشرف الدكتور أسامة عبد الرحمن الدوري لرعايته الأبوية ولدوره في التوعية والتوجيه والنصح السديد، وحرصه على تعلم المنهجية العلمية والدقة في الأخذ بالمصادر، والتأكد من المصدر ومنهجيته قبل الأخذ به أدعو الله أن يحفظه ويجعله لنا ذخراً أبا وأستاذا نقتدي به، وأن يبقى نبعاً صافياً أنهل

منـه العلـم والصـدق وحـب العلـم". وسـأذكر فيمـا يلـي أهـم مـا جلـب انتبـاهي فـي ما يتعلق الأمر بتأثر القيسي بمنهج أستاذه الخاطئ.

خطأ أطروحة القيسي الأساسية

إن عنـوان الكتـاب هـو: "الحـزب الشـيوعي العراقـي فـي عهـد البكـر" (1968-1979). واختيـر هـذا العنـوان ضـمن إطـار منهجيـة الـدكتور الـدوري، أسـتاذ القيسي، الخاطئة.

يشـير القيسـي فـي مقدمتـه للكتـاب إلـى أن الفتـرة (1968- 1979) "أهـم المراحـل فـي تـاريخ العـراق بـالعموم، والحـزب الشـيوعي العراقـي بالخصـوص لمـا تركتـه مـن مـردودات ايجابيـة وسـلبية عليـه" و"كـون المرحلـة (1968-1979) تعـد قمـة الإنفتـاح [الانفتـاح] * [4] العلنـي السياسـي والفكـري والتنظيمـي بالنسبة (ح.ش.ع)".

سـوف لا ننـاقش خطـأ اعتبـار هـذه المرحلـة "أهـم المراحـل فـي تـاريخ العـراق" تجنبـاً لتشـعب الموضـوع، فـإن مـا يهمنـا تأكيـده هـو أن الفتـرة المـذكورة لـم تكـن أهـم مرحلـة فـي تـاريخ (ح. ش. ع)، ولـم تعـد قمـة الانفتـاح العلنـي والسياسـي والفكـري والتنظيمـي بالنسـبة لـه. ولـيس هنـاك شـيوعي واحـد لديـه حـد أدنـى مـن المعرفـة بتـاريخ حزبـه يؤيـد هـذا الـرأي الخـاطئ. وهنـاك معطيـات فـي كتـاب القيسـي نفسـه تؤكـد بـأن الفتـرة التـي أعقبـت ثـورة 14 تمـوز 1958، والسـنة

---

[4] -* يسـتخدم القيسـي الهمـزة التـي تقـع فـي أول الكلمـة، حسـب مزاجـه، ولـيس وفقـاً لقواعـد اللغـة العربيـة. هنـاك كُتّـاب يسـاوون همـزة القطـع بهمـزة الوصـل، ويتجنبـون بـذلك كتابـة الهمـزة علـى حـرف الألـف فـي بدايـة الكلمـة، ويهملونهـا حتـى فـي كتابـة حرفـي إنّ وأنّ .لأن حـذف الهمـزة لا يحـدث التباسـاً فـي المعنـى، وجريـاً علـى قـول الموسـوعي العربـي الكبيـر أبـو عثمـان الجـاحظ: "خـذ مـن النحـو مـا يجنبـك فـاحش الخطـأ"، وأنـا أفهـم ذلـك ولكـن لا أتبعـه. أمـا أن تُسـتعمل الهمـزة بشـكل خـاطئ وفـي كتـاب أكـاديمي، ينبغـي أن يـتعلم الآخـرون منـه، فـلا يجـوز السـكوت علـى الخطـأ. لـذلك فـإنني مُجبـر علـى تصـحيحه، حيثمـا أعثـر علـى خطـأ فـي المقتبسـات التـي أستشـهد بهـا. ومـن اللافـت للنظـر هـو أن مقدمـة الـدوري اعتمـدت تجنـب همـزة القطـع ولـم تسـتعملها إلا نـادراً، ومـع ذلـك لـم يخـل هـذا النـادر مـن الخطـأ! فقـد جـاء فـي نهايـات المقدمـة: "لا أريـد إستعراضـاً" والصـحيح أن تكتب بدون همزة، لأن الاسم من ماضي سداسي.(جاسم)

الأولى منها تحديداً هي المرحلة الأهم في تاريخ (ح.ش.ع). فقد كان الحزب فيها قاب قوسين أو أدنى من استلام السلطة. وهذا ما أثار الرعب لدى الدوائر الامبريالية رغم محاولات (ح.ش.ع) لتبديد مخاوفها، كما يشير القيسي في كتابه، (ص48).

وكان بإمكان الحزب أن يملأ الشوارع بالجماهير بنداء واحد منه، والمظاهرة التي اعتبرت مليونية في بغداد في الأول من أيار 1959، عندما كانت نفوس العراق لا يتجاوز الستة ملايين، والتي طالبت الزعيم عبد الكريم قاسم بإشراك الحزب بالسلطة، مشهورة، وقد أشار إليها القيسي أيضا في (ص47). وقبل هذا بصفحة واحدة يقول القيسي ذاته عن تلك الفترة ما يلي: "وهكذا أصبح واضحاً للقاصي والداني، هيمنة (ح.ش.ع) على إدارة شؤون البلاد، بعد انحسار دور القوميين". إذن ليدلنا القيسي في أي يوم من أيام مرحلة (1968- 1979) يمكن أن ينطبق عليها الوصف المذكور على لسانه. وبعيداً عن خلط الأوراق،ومن أجل توضيح الأمور، نتساءل هل حصل ما يشابه ذلك في الفترة الممتدة من ربيع 1970 حتى خريف 1971 حينما تعرّض (ح.ش.ع) إلى القمع الوحشي وتحطمت منظماته في طول البلاد وعرضها، كما جرت الإشارة إلى ذلك آنفاً؟!

صحيح أن الحزب تمتع في فترة الجبهة بالعلنية نسبياً، ولكن من غير الصحيح القول بأنها كانت" قمة الانفتاح العلني السياسي والفكري والتنظيمي بالنسبة (ح.ش.ع)"؟ فخلال تلك"القمة" وفي عهد البكر أُجبر (ح.ش.ع)" على حل منظماته الديمقراطية تحت تهديد حزب البعث باعتقال أعضائها. واضطر الحزب إلى حلها، لتجنيب أعضائها الملاحقات والاضطهاد ولتجنب الاصطدام مع البعث وتعريض استقرار البلد للاهتزاز وتعريض الحزب للقمع. * [5] وهل هناك وجه للمقارنة بين هذه الحالة وبين ما يشير

---

[5] - إنني عندما أتطرق إلى مواقف الحزب وخلفياتها في ذلك العهد، لا أقصد تبريرها، وإنما أعرض صورة الحال كما هي آنذاك. وللحزب تقييمه الذي أقر في مؤتمره الرابع المنعقد في عام 1985، والذي ينتقد فيه كل تنازلاته في ذلك العهد. والتقييم المذكور وكذلك تقييمات الحزب السابقة تحتاج إلى مراجعة في ضوء فكر الحزب الذي تجدد في مؤتمره الخامس المنعقد في عام 1993. وعند مراجعتي النقدية لهذه القضية توصلت إلى ما يلي: " هو: "إن تحالف إي حزب سياسي مع حزب حاكم في نظام لا يقوم على أسس ديمقراطية مؤسساتية، هو خطأ مبدأي يرتكبه الحزب غير الحاكم، لا بسبب عدم توفر تكافؤ الفرص فحسب، بل لتعذر ضمان استقلال الحزب سياسياً

إليه القيسي في كتابه عن طبيعة علاقة (ح.ش.ع) بالمنظمات الديمقراطية في السنة الأولى من ثورة 14 تموز، حيث بدا للقيسي وعلى حد تعبيره بـ"أن (ح.ش.ع) أخذ زمام الأمور على صعيد المنظمات المهنية والاجتماعية، سواء العمال أم الفلاحون والمعلمون والطلبة، حتى هيمنت كوادر (ح.ش.ع) على أكثر من (700) جمعية ونقابة ومؤسسة اجتماعية". (ص49)

وفي "قمة الانفتاح المزعومة" تلك كنّا نتهامس في مقراتنا بالأمور السياسية الحساسة. ونستخدم أجهزة الراديو في اجتماعاتنا للتشويش على أجهزة الإنصات التي زرعتها الأجهزة الأمنية في مقراتنا.

ومن خلال عنوان الكتاب أيضا، يريد الكاتب، أو من اقترح عليه العنوان، أن يوحى للقارئ بأن "قمة الانفتاح العلني السياسي والفكري والتنظيمي بالنسبة (ح.ش.ع)" كانت في ظل حزب البعث وفي عهد البكر. وثُبت هذا العهد في خلاف صريح لمحتوى الكتاب الذي يحوي ثلاثة مباحث من مجموع تسعة مباحث تغطي عهدي ثورة 14 تموز والأخوين عارف. وكان الأجدر أن يكون عنوان الكتاب، على سبيل المثال، "الحزب الشيوعي العراقي في ثلاثة عهود 1958-1979".

رأي غريب

وبصدد مقاومة انقلاب شباط الأسود فاجأنا القيسي برأي غريب وهو ما يلي: "ومن الأمور المثيرة للانتباه أن قادة (ح. ش. ع) من الكرد، تنصلوا عن فكرهم الأممي وتراجعوا إلى القومية وما يؤكد ذلك أن مكتب لجنة الفرع الكردستاني لـ (ح. ش. ع) قرروا [قرر] الإيعاز [الايعاز] الى منظمات الفرع

وتنظيمياً وفكرياً، وهو مبدأ أساسي في أي تحالف سياسي". وقد نشر الحزب دراستي التي تتضمن هذا الاستنتاج في جميع وسائل إعلامه المركزية: مجلة "الثقافة الجديدة" وموقع الحزب الالكتروني وجريدة "طريق الشعب". وهي موجودة في مكتبة التمدن تحت عنوان " تجربة الحزب الشيوعي العراقي في مجال التحالفات السياسية ودروسها (1934-2014)". (جاسم)

في المدن التوجه الى الريف والإلتحاق [الالتحاق] بالثورة الكردية". (ص86) . ليس هناك علاقة للفكر الأممي بمثل هكذا موقف، يبدو أن القيسي يقصد الفكر الوطني. فبصرف النظر عن هذا وذاك، فان مبعث استغرابنا هو أن القيسي يذكر، ما هو خلاف ذلك تماماً، في كتيبه المعنون "قراءات في ذاكرة عزيز محمد السكرتير السابق للحزب الشيوعي العراقي- بغداد 2014"، وهي حوارات أجراها القيسي في عام 2012 واستشهد بها مراراً في كتابه موضوع هذه القراءة، ما يلي:

"في صبيحة انقلاب الثامن من شباط 1963 كنت في كركوك. ولما سمعنا خبر الانقلاب، قمنا بتنظيم عدد من المظاهرات ضد الانقلاب. ووجهنا نداءً إلى الضباط الشيوعيين من أجل التوجه صوب المقرات العسكرية للمقاومة ومنع سيطرة الانقلابيين على الوضع. ولكن الضباط مُنعوا من الدخول إلى معسكراتهم بعد سيطرة الضباط الموالين للانقلاب على الوضع. ويضاف إلى ذلك أن منطقة كركوك لم تكن منطقة متعاطفة بشكل كبير مع الشيوعيين بعد أحداث تموز 1959. وبالرغم من ذلك نظمنا جيوباً للمقاومة، وشرعنا ببناء الربايا، واستمرت مقاومتنا لثمانية أيام. وبعد انتهاء المقاومة في بغداد والمدن العراقية الأخرى، وجدنا أنه من الضروري الانسحاب بعد أن حسم الموقف لصالحهم". [6] وبناء على ذلك فان ما ادّعاه القيسي لا أساس له من الصحة.

أسباب مقاومة انقلاب شباط الفاشي

يشير القيسي، في خاتمة أطروحته إلى أن الشيوعيين حملوا السلاح ضد انقلاب شباط 1963 "لإدراكهم أنهم سيتعرضون للانتقام عن مواقفهم إبان حكم عبد الكريم قاسم". هذا الرأي غير دقيق، فقد حمل الشيوعيون السلاح، أولاً وقبل كل شيء، لإدراكهم أن أي انقلاب ضد الحكم الوطني، سيكون وراءه الاستعمار والرجعية، وسيهدد منجزات ومكاسب ثورة 14 تموز

---

[6] - قراءات في ذاكرة عزيز محمد السكرتير السابق للحزب الشيوعي العراقي- بغداد 2014"، ص45.

1958 الوطنيــة، وتعهــدوا للشــعب بمقاومتــه. وكــان الشــيوعيون علــى إدراك بــأنهم مســتهدفون لــوطنيتهم وتقــدميتهم، ولأنهــم يقفــون عائقــاً أمــام مــآرب الاســتعمار والرجعيــة والقــوى المغــامرة. وكانــت المنظمــات مــدعوة للنــزول إلــى الشارع فورا لمقاومة أي انقلاب.

ومــع الأســف الشــديد فــإن القيســي يجــنح إلــى الانتقائيــة فــي استشــهاداته، أحيانــاً. فبصدد انقلاب شباط، يذكر في كتابه ما يلي: " والأهم من كل ما تقدم، يرمي (ح.ش.ع) بالســبب الرئيســي [لفشــل مقاومــة انقــلاب شــباط] علــى التنظــيم الشيوعي فــي الجيش". [7] كــان مــن الأجــدر، عنــد الحــديث عــن فشــل مقاومــة انقــلاب شــباط، الاستشــهاد بــرأي قائــد الحــزب ولــيس برفيــق لــم يكــن فــي القيــادة آنــذاك، مــادام الكاتــب يهمّــه تنسيب الــرأي للحــزب الشــيوعي. فبعد أيــام قليلــة مــن الانقــلاب، قــدّم ســلام عــادل تقييمــاً أوليــاً للانقــلاب، وُزع علــى لجــان المنــاطق واللجــان المحليــة، ودعــاه "ملاحظــات أوليــة"، وكانــت هــذه آخــر رســالة يوجههــا إلــى الحــزب. ويقــول ســكرتير الحــزب فيهــا مــا يلــي: "إن الســبب الرئيســي الــذي أدى إلــى ســيطرة الانقلابيــين علــى الحكــم هــو العزلــة التــي أصــابت تــدريجياً دكتاتوريــة قاســم عــن الشــعب وعــن القــوى الوطنيــة. ولكــن الانقــلاب الرجعــي الــراهن يبــدأ بعزلــة أشــد مــن تلــك العزلــة التــي انتهــت إليهــا دكتاتوريــة قاســم. ولابــد لمثــل هــذا الحكــم المعــزول أن يجابــه نهايتــه الســريعة جــداً.." [8] وهــذه الرســالة كاملــة موجــودة فــي مصــادر القيســي، ومــع ذلــك فإنــه يتجاهلهــا. إن عتبنــا علــى القيســي لــيس لتجاهلهــا لكونهــا المصــدر الأقــوى فحســب، بــل لمعقولية ومنطقية حجتها أيضاً.

لــم يشــأ ســلام عــادل الإشــارة فــي ملاحظاتــه الأوليــة إلــى مســؤولية الحــزب وسياسته فــي هــذه الرســالة. ولكــن يقــال بأنــه عنــدما استمع إلــى مــا قالــه الشــهيد جمــال الحيــدري، وهمــا فــي الســيارة يــوم 8 شــباط فــي شــوارع بغــداد: "إن الانقــلاب كمــا يبــدو قــد بــدأ منــذ الصــباح"، علــق ســلام عــادل قــائلاً: "كــلا، لقــد بــدأ

---

[7] - القيسي، ص92. إن صفحة كتاب زكي خيري التي يستشهد بها القيسي ليست 248 وإنما 241. وإذا توخينا الدقة فإن زكي خيري لم يقل"السبب الرئيسي" بل قال: "كنا نعول"!

[8] - عزيــز ســباهي،عقود مــن تــاريخ الحــزب الشــيوعي العراقــي، الجــزء الثــاني، ص552.

الانقلاب في منتصف تموز 1959، وسهلت الكتلة [اليمينية في قيادة الحزب] مروره". [9]

تجاهل بطولات الشيوعيين

ويطنب سيف القيسي في ذكر الشيوعيين الذين انهاروا تحت التعذيب ويشرح اعترافاتهم وتنازلاتهم. ولكن لم يشرح لنا القيسي ولا صورة واحدة من صور الصمود البطولي لقادة الحزب وكوادره وأعضائه أمام أساليب تعذيب وحشية، فعدد من مصادره تحوي ذلك. لنر ماذا جاء في أحد مصادره:

" بيد أن البعثيين لم ينقلوا لنا في مذكراتهم صور الصمود البطولي، الذي قابل به قادة الحزب الشيوعي ما صُب عليهم من ألوان التعذيب وأفانينه إلا النادر منها. إلا أن ما نقل عن هؤلاء القادة عن طريق من نجا من المعتقلين من الموت بصورة من الصور، يكفي للتعريف بالشجاعة الهائلة التي واجه بها سلام عادل الجلادين وهم يجربون معه كل ما أتقنوه من فنون التعذيب. فهل يتجرأ ممن بقي من سلطة الانقلاب، على الحديث عن هذا الإنسان الكبير وما جرى له من تعذيب يفوق قدرة البشر دون أن يتفوه بشيء؟ وأية كلمة يمكن أن تقال وهم يتلذذون بقطع أوصاله، أو ضغط عينيه، حتى تسيلا دماً وتفقدا ماء البصر.أو كيف قطعوا أعصابه بالكلابين أو كيف واصلوا ضربه على الرأس حتى لفظ أنفاسه؟ والصمود الأسطوري ذاته يتكرر مع عبد الرحيم شريف، ومع محمد حسين أبو العيس وهو يكابد العذاب أمام زوجته الشابة والأديبة الموهوبة سافرة جميل حافظ التي كانت تعّذب أمامه هي الأخرى حتى لفظ أنفاسه أمامها."

"... والثبات الذي لا يعرف الحد للدكتور محمد الجلبي، وهو يتجرع الموت قطرة فقطرة..والحديث يطول عن صلابة نافع يونس أو حمزة السلمان أو

---

[9] - ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد. سلام عادل ، الطبعة الأولى ص 153. (المصدر موجود لدى القيسي). نقل الحديث إلى ثمينة، كاظم الصفار،الذي كانت له علاقة حزبية بجمال الحيدري وهو نسيبه. ونقله إليّ أيضاً عندما التقيت به في بغداد في بداية كانون الثاني 1964. (جاسم)

حسن عوينة أو صاحب الميرزا أو صبيح سباهي أو طالب عبد الجبار أو الياس حنا كوهاري (أبو طلعت) أو هشام إسماعيل صفوت أو إبراهيم الحكاك أو الصغيرين الأخوين فاضل الصفار (16سنة) ونظمي الصفار (14 سنة) اللذين عُذبا أمام أمهما التي كانت "تتسلى" عنهما بالضرب الذي تتلقاه وهي حامل، وفضّل فاضل الموت على أن يدل الجلادين على الدار التي يسكنها زوج أمه جمال الحيدري. لم يكن بوسع أي كاتب، مهما أوتي من براعة التصوير، أن يعرض القصة الكاملة لما جرى في (قصر النهاية) و(ملعب الإدارة المحلية) و(النادي الأولمبي) وبناية (محكمة الشعب) وغيرها من الأماكن التي جرى تحويلها إلى مقرات للتحقيق والتعذيب". [10] لم يكتف القيسي بعدم ذكر أية صورة من صور هذا التعذيب الوحشي، فذهب في تقصيره أبعد من ذلك عندما سخر، بصيغة انتقادية، من انهيار الشيخ الجليل الدكتور إبراهيم كبة، العالم الاقتصادي المعروف، بقوله: " ويبدو أن الخوف والقلق والرعب الذي ولدته أساليب التعذيب أوصلت إبراهيم كبة أن يكون ملكياً أكثر من الملك.." !! (ص95).

والتزاماً بمنهج المشرف أسامة الدوري، "مساواة الضحية بالجلاد"، وضع القيسي التجاوزات التي حصلت من قبل الشيوعيين في عهد قاسم، وأغلبها كانت ردود فعل على الانقلابات العسكرية المشبوهة ضد الحكم الوطني، في سلة واحدة مع الجرائم البربرية التي ارتكبها حزب البعث في انقلاب شباط الفاشي، واعتبرها "ثأر وانتقام متبادل".(ص 87) وعزز ذلك بقوله: "وهكذا أعطى الحزبان الشيوعي والبعث صورة التحزب الأعمى في المشهد السياسي العراقي وهوس الحزبية القاتلة والأنانية الحمقاء.."!! (ص118)

القيسي ومنهجية مشرفه

إن سيف القيسي لم يواصل الالتزام التام بمنهج أستاذه المشرف في"مساواة الضحية بالجلاد"، في عهدي الأخوين عارف وفي عهد

[10] - سباهي، مصدر سابق، ص 552.

البكر، ولكن لم يتخلص من شراكه. وما يورده القيسي من معلومات عما تعرّض له (ح. ش.ع) من قمع وغدر وإجحاف في عهد البكر من جهة، وعن مواقفه الإيجابية ومرونته وتنازلاته، من الجهة الأخرى، لا ينسف رأي المشرف القائل: "وكلاهما يريد أن يفرض إرادته الفكرية والسياسية"، كما مر بنا في الحلقة الأولى فحسب، بل وينسف ما ذهب إليه هو نفسه أيضاً في أطروحته، التي تعد مرحلة البكر "قمة الانفتاح العلني السياسي والفكري والتنظيمي بالنسبة لـ(ح.ش.ع)".

لقد أشار القيسي، في شكره للمشرف الذي سبق وأن أشرنا إليه، إلى حرص المشرف "على تعلم المنهجية العلمية والدقة في الأخذ بالمصادر، والتأكد من المصدر ومنهجيته قبل الأخذ به".

ملاحظتان عامتان

من الصعب تدقيق كل الاستشهادات والاقتباسات والشروحات في كتاب القيسي وفحصها، فعددها (1826) هامشاً. ولم أتول أخذ مثل هذه المهمة على عاتقي، ولكن من خلال ما مر بنا سابقاً، ومن خلال فحص ما يهمني تبيانه، وجدت إخفاقاً جدياً في الالتزام بالحرص المذكور. وهذا الإخفاق يتحمل مسؤوليته المشرف نفسه أيضاً، فهو مسؤول عن التحقق والتأكد من كل شيء في الأطروحة.

وقبل الشروع بإيراد بعض الأمثلة على عدم الدقة وعلى عدم الاستخدام الصحيح للوثائق وخضوعها لمنهج الأستاذ المشرف الخاطئ، بودنا الإشارة إلى ملاحظتين عامتين، الأولى إيجابية، وهي الإشارة إلى السيرة الذاتية السياسية لكثرة من الشخصيات العامة في الهوامش، وهو جهد كبير يستحق القيسي عليه الثناء. والثانية سلبية وهي أن القيسي يخلط ضمير المتكلم بضمير الغائب، في أحيان كثيرة، وبذلك يشوّش القارئ العادي، الذي لا يراجع المصادر، خاصة عندما لا يحصر قول القائل بقويسين. فعلى سبيل المثال لا الحصر: يذكر القيسي في الصفحة (367) ما يلي: "وتأسيساً على هذه الظروف الجديدة وبسياسة الإنفتاح [الانفتاح]، تمكن (ح. ش.ع) من إعادة تنظيم صفوفه فخلال هذه المدة إنتظمت [انتظمت] في لجنة منطقة

بغداد وحضرت أول اجتماع لها...الخ. القارئ العادي لا يفهم من هذه الصيغة سوى أن القيسي كان عضوا في لجنة منطقة بغداد، وربما يشكك بأية معلومة مخالفة لها، لأنها صريحة وواضحة. فقبل التحول إلى صيغة الغائب يجب أن تكون هناك إشارة تشعر القارئ بأن الكلام لا يتعلق بالكاتب، لكي تتسم الكتابة بالسلاسة والوضوح المطلوبين.

وسأدرج هنا مجموعة من الإخفاقات، في استخدام المصادر ، إضافة إلى ما سبق الإشارة اليها، وفقاً لتسلسلها في الكتاب وليس لمستوى أهميتها وهي:

عدم دقة

في الصفحة 132 من كتابه يشير القيسي إلى اجتماع اللجنة المركزية في نيسان 1965، والذي تقرر فيه رفع شعار إسقاط السلطة. لقد كان كاتب هذه السطور حاضراً في الاجتماع المذكور، ويستشهد القيسي بما جاء في الصفحة 107 من كتابه " الحقيقة كما عشتها"على النحو التالي: "وقد أقر هذا الشعار (إسقاط السلطة) بالأغلبية حيث تحفظ عليه بهاء الدين نوري الذي طالب بطرح البديل وهو إقامة حكومة ائتلاف وطني ديمقراطي".

أما ما جاء في الكتاب، فهو ما يلي: " وقد أقر هذا الشعار بالأغلبية، حيث تحفظ عليه الرفيق بهاء الدين نوري الذي طالب بالاكتفاء بطرح البديل، وهو إقامة حكومة ائتلاف وطني ديمقراطي". هناك فرق مهم بين النصين، ولا أقصد في ذلك بعض الشكليات في الصياغة مثل عدم حصر المقتبس بقويسين وحذف الفوارز وحذف كلمة رفيق عند ذكر بهاء. إنما أقصد حذف كلمة " الاكتفاء" من صيغة كاتب هذه السطور، فظهر الأمر وكأن البديل لم يكن مطروحاً في بيان الحزب، خلافاً للواقع. فأين الدقة في ذلك؟

تناقضات

هناك تناقضات في الكتاب لا يصح التغاضي عنها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، يذكر القيسي في الصفحة 154 ما يلي: "وفي عام 1968 أوقف الاتحاد السوفيتي البث في الإذاعة المعارضة للحكومة العراقية وهي "صوت

الشعب العراقي". أما في الصفحة 166 فيذكر ما يلي: "ولم يكن قد مضى أسبوع واحد على قرارات الكونفرنس كاملة، توقفت عن البث "صوت الشعب العراقي"، وهذا ما أكده عزيز محمد لإنتفاء [لانتفاء] حاجة بقاء الاذاعة، لاسيما وعودة الكثيرين إلى العمل داخل العراق".

بالمناسبة إن الإذاعة كانت في بلغاريا، ولا علاقة للاتحاد السوفيتي بها. والمفروض أن القيسي يعرف بأنها كانت في بلغاريا، ولديه مصدر يشرح بالتفصيل كيف تأسست وعملت وتوقفت الإذاعة هناك.* [11]

نموذج لمراعاة منهجية المشرف الخاطئة

ومراعاة لمنهجية المشرف "مساواة الضحية بالجلاد" سنلاحظ كيف أن القيسي لم يخفف من جرائم الجلاد فحسب، عند استشهاده بالفقيد سليم إسماعيل البصري في الصفحة (200) من كتابه، بل ويحاول إيجاد الذرائع للقمع الذي مارسه النظام البعثي. ويذكر القيسي مقتبساً بدون حصره بين القويسات وهذا من حقه، مادام يشير إلى المصدر، بشرط الحفاظ على المحتوى. وسنلاحظ عند المقارنة، كيف أخفق في تحقيق الشرط المذكور، عندما يذكر ما يلي:

"واستطاع (ح. ش.ع) الفوز النسبي في الانتخابات العمالية على الرغم من "التزوير والإرهاب والتهديد"، إذ نحصل [حصلنا] على العديد من اللجان النقابية في الميناء والسكك والنفط ثم جرى حلها من قبل البعث، وسادت النقابات بعض المظاهر المنبوذة اجتماعياً مثل الاعتداء على الشيوعيين"

---

[11] - * يكرس الرفيق عبد الرزاق الصافي، وهو أحد العاملين الأساسيين في"صوت الشعب العراقي" منذ تأسيسها حتى إغلاقها، الموضوع السادس عشر من كتابه "شهادة على زمن عاصف وجوانب من سيرة ذاتية، الجزء الثاني" لعمله في إذاعة "صوت الشعب العراقي" في بلغاريا. وفي نهايات الموضوع يذكر ما يلي: "بعد توقف إذاعة "صوت الشعب العراقي" عن البث، لم يعد هناك من مبرر لبقائي فترة أطول في بلغاريا". وهذا المصدر موجود لدى القيسي.

أما البصري فيذكر ما يلي: "واستطعنا في الانتخابات العمالية رغم التزوير والإرهاب والتهديد، *الذي مارسه الأمن والبعث*، أن نحصل على العديد من اللجان النقابية في الميناء، والسكك والنفط، ثم جرى حلّها من قبل البعث *وجرى تزوير نتائجها واضطهاد العمال وضربهم!! كما فصل بعضهم من العمل* وسادت النقابات بعض المظاهر المنبوذة اجتماعياً باسم البعث مثل الاعتداء على العمال (وخصوصاً الشيوعيين منهم) بالضرب والإهانات وطردهم وتهديدهم...الخ".

جميع الجمل والعبارات المائلة والتي تحتها خط حذفت من نص البصري للتخفيف عن كاهل الجلاد، وكذلك حصر هذه العبارة من قبل القيسي بقويسات "التزوير والإرهاب والتهديد" هو للتشكيك بمصداقيتها وتصب في نفس الهدف. ولم يكتف القيسي بذلك فراح يفتش عن الأعذار لسلوك الجلاد بتعليقه مباشرة على تلك الأحداث بقوله:

"وبهذا بدأ الصراع هذه المرة بين الجانبين بحكم قوة حزب البعث من خلال وجوده على رأس السلطة وبحكم ديمقراطية [ديمقراطيةّ!؟] الإنتخابات [الانتخابات] وهم على قناعة بأن الشيوعيين لديهم القوة الكامنه في الفوز بالانتخابات، بعد ما حققه الشيوعيون خلال فترة حرية المد النسبي في ظل نظام عبد السلام عارف، في الانتخابات العمالية والمهنية والطلابيه". وهكذا ينزلق الكاتب للدفاع عن الجلاد، شاء أم أبى، جراء الاسترشاد بمنهج أستاذه المشرف الخاطئ في البحث والقائم على مبدأ "كسب احترام الجميع لمضمون ما يكتبه".

عدم التمييز بين المصادر

لم يستخدم القيسي الوثائق بشكل سليم أحياناً، فهو لم **يميز بين قوة المصدر وضعفه، بين مصداقيته وعدم مصداقيته، فالوثيقة الحزبية، لحزب ما، تختلف عن مقال لكاتب من نفس الحزب أو كتاب لأحد الكتاب المستقلين أو المرتدين والموتورين على الحزب، عندما يتعلق الأمر بموقف أو رأي ما لذلك الحزب. ولم يدقق القيسي في المصادر كي يستخلص النتائج المقنعة، إنما يقتطف، كما يبدو، ما يروق له بدون**

تمحيص، فعلى سبيل المثال لا الحصر، يذكر القيسى في الصفحة 411 من كتابه ما يلي:

"ولا بد من الإشارة إلى أن إنبثاق [انبثاق] الجبهة قد حقق أهدافاً سياسية سواء للبعث أول(ح. ش.ع)، فقد حقق البعث ما كان يأمله من إعتراف [اعتراف] الشيوعيين بشرعية حكم البعث من خلال إقراره بأن إنقلاب [انقلاب] السابع عشر من تموز 1968 "ثورة وطنية ديمقراطية إشتراكية [اشتراكية]". ويثبت القيسي في الهامش المصدر وهو لأحد الكتاب . في حين لم يطلق الحزب صفة الاشتراكية على انقلاب 17 تموز إطلاقاً.

خطأ فاحش

وارتكب القيسي خطأً فاحشاً في عدم تحقيقه في هذا الأمر الخطير في وثائق (ح. ش.ع) قبل تبنيه من قبله. فالاقتباسات ليست اصطياداً لجملة من هنا وفقرة من هناك، من دون تمحيص وتحقيق. إن أهم الوثائق التي تعبّر عن نهج (ح. ش.ع) السياسي والفكري والتنظيمي والستراتيجي في عهد البكر هي برنامج (ح. ش.ع) ونظامه الداخلي وتقرير اللجنة المركزية والتي أقرت في المؤتمر الوطني الثالث للحزب المنعقد في عام 1976. فمن الواجب العودة إليها في مثل هذه الأمور المهمة. وحتى عند العودة إليها وللحزب رأي آخر بها لاحقا، فتتطلب الأمانة الإشارة إلى ذلك الرأي. لقد قدم الحزب الشيوعي تقييمه لتلك الفترة، والذي أقره المؤتمر الرابع المنعقد في تشرين الثاني 1985. والوثيقة موجودة لدى القيسي وهي تحت عنوان: "تقييم تجربة حزبنا النضالية للسنوات 1968- 1979". وتتضمن هذه الوثيقة رأي الحزب وانتقاده لأخطائه السياسية والفكرية في تلك الفترة، ولم يعط القيسي الأهمية المطلوبة للوثيقة المذكورة، إن لم نقل أهملها.

وليس من الصحيح أيضاً ما يدّعيه القيسي في خاتمة الكتاب "فقد كان من بين مقررات المؤتمر الثالث لـ(ح.ش.ع) الذي عقد عام 1976، إقراره بدور حزب البعث وقيادته للعراق نحو الإشتراكية [الاشتراكية]". إن المفاهيم الخاطئة والتي وردت في التقرير السياسي للمؤتمر، والتي اعتبرها تقييم الحزب المشار إليه "مقولات معزولة عن الظرف التاريخي الملموس

وطبيعة البعث الطبقية والإيديولوجية وممارساته السياسية" هي حول إمكانية وصول المتحالفين "سوية إلى بناء الاشتراكية" أو "تملك [الجبهة] أفقاً ستراتيجياً لمواصلة التحالف، حتى بناء الاشتراكية". [12] وهناك فرق نوعي بين هذه الصيغ والصيغة التي يذكرها القيسي. وهذا الفرق كان يدركه صدام حسين. ففي لقائه مع مكرم الطالباني، جرت مناقشة بينهما في شباط 1979 حول مفردة "حتى" وفسرها صدام بأن المقصود بمواصلة التحالف "حتى بناء الاشتراكية"، هو أن القيادة يجب أن تتحول للشيوعيين عند بناء الاشتراكية. ويبدو أن ذلك ظل هاجسه، فقد مات صدام حسين "وفي نفسه شيء من حتى"! وقد نقل الطالباني الحديث لنا في مقر جريدة "طريق الشعب" بحضور عبد الرزاق الصافي وسلام الناصري وكاتب هذه السطور.

والأكثر أهمية من ذلك هو أن القيسي لم يشر إلى التحذير من الارتداد الوارد في برنامج الحزب الذي أقره المؤتمر الوطني الثالث لـ(ح.ش.ع) فهناك "فقرة ضافية عن أخطار الارتداد في مسيرة العراق كاستدراك وذلك في الفصل الأول من الوثيقة البرنامجية لأن تجربة مسيرة العراق لم تكن محسومة وان مقومات الارتداد موجودة، و كما جرى التأكيد على البرجوازية الطفيلية والبيروقراطية الحكومية، المالية والعسكرية، وإن مقومات الارتداد لا تقتصر على الاقتصاد وإنما في فكر حزب البعث أيضاً". [13]

عدم التمييز بين كتابين

إن الأمانة في البحث تقتضي التمييز بين كتابين مختلفين صدرا في زمنين مختلفين باسم زكي خيري، الأول ومعنون: "صدى السنين في ذاكرة شيوعي مخضرم - زكي خيري". وقد طبع هذا الكتاب في حياته". ويمكن

[12] - تقييم تجربة حزبنا النضالية للسنوات 1968- 1979". أقره المؤتمر الوطني الرابع للحزب الشيوعي العراقي 10-15 تشرين الثاني 1985. ص60-61.

[13] - رحيم عجينة، مصدر سابق ص129.

إرجاع محتواه دون تحفظ إلى الفقيد زكي خيري. أما الثاني فمعنون: "صدى السنين في كتابات شيوعي عراقي مخضرم - زكي خيري"، وهو من إعداد سعاد خيري. وقد جرى تأليف وطبع هذا الكتاب بعد وفاة زكي خيري. ولا توجد أية إشارة في الكتاب الثاني تؤكد ادعاء القيسي بأنه الجزء الثاني من صدى السنين. فقد أشارت الكاتبة في مقدمة الكتاب الثاني بما يلي: " يشكل هذا الكتاب دراسة [...] وتكملة لكتابنا "دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي". وبناء على ذلك فلا يجوز الاقتباس من الثاني، دون الإشارة إلى أن الكتاب من إعداد سعاد خيري. مع ذلك فقد أجاز القيسي لنفسه ما هو غير جائز واقتبس نصاً أدرجه في الصفحة 477 من كتابه وراح ينسب هذا الاقتباس إلى الفقيد زكي خيري، وكتب في الهامش " زكي خيري، صدى السنين، ج 2 " وقد تكرر هذا الهامش الخاطئ مرارا في الكتاب؟!

تقويل زكي خيري

لقد اقتبس القيسي من كتاب سعاد خيري ما يلي: "ويذكر زكي خيري بأن المؤتمر الوطني الثالث للـ(ح.ش.ع) قد أضاف الى اللجنة المركزية عناصر موالية للبعث وتجاهل حملات البعث التصفوية ضد الحزب، وأقر بأن التحالف له آفاق ستراتيجية وأعاد انتخاب عزيز محمد سكرتيراً أول لـ(ح.ش.ع) فقد سرب صدام حسين شرطه هذا حسب ما يذكر زكي خيري، من خلال مناصريه في اللجنة المركزية لحزبنا قائلاً: "إننا نتحالف مع أفراد وليس مع الحزب"!

لقد واكب زكي خيري التحضير للمؤتمر الوطني الثالث المنعقد في عام 1976 من بدايته حتى نهايته، ورأس اللجنة التي أعدت برنامج الحزب، وكان كاتب هذه السطور عضواً فيها. ووافق على كل وثائق المؤتمر وقراراته وما نتج عنه من انتخاب اللجنة المركزية والمكتب السياسي وسكرتارية اللجنة المركزية. ودافع عن سياسة الحزب ونهجه أقوى دفاع في المؤتمر. لقد حضر المؤتمر (300) مندوب، وأظن أن أغلبهم أحياء ويؤيدون ما أقوله. وأستطيع أن أطمئن القيسي بأن الصورة كلها لا أساس لها من الصحة بخصوص تدّخل صدام في شؤون قيادة الحزب. لقد كنت عضواً في سكرتارية اللجنة المركزية وعضواً في اللجنة المركزية التي

أقرت قائمة أعضاء ومرشحي اللجنة المركزية التي طرحت على المؤتمر. وقد استشارني الرفيق عزيز محمد بأسماء المرشحين للمكتب السياسي والسكرتارية أيضاً.

كما لم يطرق سمعي قول صدام :"إننا تحالفنا مع أفراد وليس مع الحزب". إن تصديق ما قيل على لسان صدام حسين، ينقض كل ما ورد في كتاب القيسي عن هيكلية الجبهة، وعن اجتماعات اللجنة العليا، حيث كان زكي خيري بالذات يرأس وفد (ح.ش.ع) عند غياب عزيز محمد. كما أن القيسي يتجاهل نشاطات واجتماعات سكرتارية الجبهة ولجان المحافظات واجتماع وخطاب صدام فيها، هذه وغيرها وردت في الصفحات التالية من كتاب القيسي (411،428،442،446،562).

تقويل كاتب هذه السطور ما لم يقله!

يذكر القيسي في الهامش المرقم 95 في الصفحة 565 من كتابه، مستشهداً بكتاب كاتب هذه السطور "الحقيقة كما عشتها" حول عودة التحالف مع البعث في شباط 1979، ما يلي: "بصدد ذلك الموضوع يذكر جاسم الحلوائي عن تلك الاتصالات بالقول"ناقشنا في القيادة عودة التحالف مع البعث وأن الرفاق في القيادة يعتقدون بعدم إمكانية تحقيق ذلك وقد اختلفت معهم وطلب صدام حسين عرض الموضوع على قيادة الحزب والتي كانت غالبيتها في الخارج فوعد مكرم بعرض الموضوع على قيادة الحزب. عقد اجتماعان للرفاق المركزيين في الداخل وتقرر إرسال عبد الرزاق الصافي إلى الخارج لعرض الطلب على قيادة الحزب وقد عاد الصافي بمذكرة تتضمن شروطاً، كانت من وجهة نظر حزب البعث، تعجيزية.." ويذكر الصفحة في كتاب " الحقيقة كما عشتها" وهي: 165.

أما النص الذي ورد في الصفحة المذكورة من الكتاب، فهو ما يلي:

"في شباط المذكور [1979] أرسل صدام حسين بطلب الرفيق مكرم الطالباني العضو المرشح للجنة المركزية وأهم ما قاله له:

- ناقشنا في القيادة عودة التحالف مع الحزب الشيوعي وإن الرفاق في القيادة يعتقدون بعدم إمكانية تحقيق ذلك، وقد اختلفت معهم لأني أعتقد

خلاف ذلك ..." وطلب صدام عرض الموضوع على قيادة الحزب. وقد وعده مكرم بذلك.عقد اجتماعان للرفاق المركزيين في الداخل...الخ".

لولا الانطباع الذي تكوّن لديّ عن سيف، من خلال بضع رسائل الكترونية بيننا، ومن خلال تعاوننا معه (عادل حبه وأنا) لإصدار كتيبه المعنون "قراءة في ذاكرة عزيز محمد"، بأنه شاب طيب، لاتهمته بالتشويه المتعمد لموقفي. فقد أظهرني متهافتاً على عودة التحالف مع البعث بعد خراب البصرة، بتقويلي قولاً هو بالأصل لصدام حسين بعد تغييره من: "ناقشنا في القيادة عودة التحالف مع الحزب الشيوعي". إلى: "ناقشنا في القيادة عودة التحالف مع البعث"، والمختلف مع القيادة هو صدام وليس كاتب هذه السطور، وبذلك انقلب المعنى رأساً على عقب وتشوّهت الحقيقة. وجدير بالإشارة أن موقفي المتصلب من عودة التحالف مع البعث قد ورد في فقرة ضافية قبل الفقرة التي يستشهد بها القيسي مباشرة وتحت عنوان "بعد خراب البصرة". فأين العلمية والدقة والأمانة في الاستشهاد المذكور؟

حقيقة علاقة السوفيت بالحزب الشيوعي العراقي

يذكر القيسي في الصفحة 364 من كتابه ما يلي:"إن قيادة الحزب الشيوعي اتخذت قرارها بالموافقة على الاشتراك في الحكومة، بعد نصيحة قدمها رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي (اليكسي كوسجين)". لقد كنت حاضراً اجتماع اللجنة المركزية المنعقد في ربيع 1972، الذي اتخذ القرار وكان الاجتماع في بيت الفقيد الدكتور رحيم عجينة. ولم أسمع بهذه النصيحة. وبصرف النظر عن وجودها أو عدم وجودها، فإن القرار أُتخذ بعد مناقشته في اللجنة المركزية وبقناعتها، وفي أجواء الحوار حول ميثاق الجبهة وبُعيد عقد معاهدة الصداقة والتعاون العراقية-السوفيتية وعشية تأميم النفط، وأذكر ذلك ليس تبريراً وإنما توضيحاً.

إن ذكر نصيحة كوسجين من قبل القيسي، وما أشار إليه المشرف الدوري في مقدمته والتي يذكر فيها: ".. إن العلاقات العربية السوفيتية شهدت تقدماً إيجابياً خلال تلك المرحلة[سبعينيات القرن الماضي] وكانت توجهات الحزب الشيوعي السوفيتي والحكومة السوفيتية أن يكون الحزب الشيوعي

العراقي مهادناً للسلطة الحاكمة.."، تبدو وكأنها محاولة للإيحاء بأن العلاقة بين الحزب الشيوعي العراقي والحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي والحكومة السوفيتية، كانت علاقة تابع ومتبوع. وبصرف النظر عما يقصدانه، نود الإشارة إلى أن الحكم الدكتاتوري المقبور حاول أن يرسخ هذا المفهوم عند أكثر من جيل من العراقيين بترديده " الحزب الشيوعي العميل"، بعد أن حسر نفوذ (ح.ش.ع)، بقمعه الوحشي، في الساحة العراقية، أكثر من عقدين من الزمن. وما عدا ذلك فإن هذه القضية واحدة من القضايا التي غالباً ما تعرضت ولا تزال إلى التشويه واللبس في تاريخ (ح.ش.ع)، مما تتطلب وقفة جديّة لتوضيح حقيقة تلك العلاقة والتي لا يجوز تبسيطها والحكم عليها من خلال موقف معين أو تجريد الموقف من ظروفه، لوضع الأمور في نصابها.

طبيعة العلاقة سابقاً

وسوف لا نذهب بعيداً إلى مرحلة تأسيس (ح.ش.ع)، حيث كان عضواً في منظمة الكومنتيرن (الأممية الشيوعية) وملزماً بشروط عضويتها وقراراتها، ولو لم يكن كذلك لما كان وجوده ممكناً إطلاقاً. وبعد حل الكومنتيرن (1943)، ظلت الحركة الشيوعية العالمية تنظر بتقدير عال للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي وتعتبره طليعة الحركة الشيوعية العالمية وتسترشد بتجربته، ولكنها كانت أحزاباً مستقلة ومسؤولة عن رسم سياستها وبرامجها ومنطلقة من مبدأ التضامن الأممي في معالجة الشؤون الدولية، وملزمة أدبياً بمحتوي البيانات التي كانت تصدر عن اجتماعات الأحزاب الشيوعية في العالم. وكان (ح.ش.ع)يشارك في هذه الاجتماعات بأعلى المستويات ولم يتخلف عن حضورها حتى في أصعب الظروف.

لقد ساد الإرث الثقافي للعهد الستاليني، على مجموع الحركة الشيوعية العالمية مع استثناءات محدودة، مثل يوغسلافية والحزب الشيوعي الإيطالي. ولقد تثقف بهذا الإرث مؤسس وباني (ح.ش.ع) الرفيق فهد ومجايلوه والذي يعتبر "الموقف من الحزب الشيوعي السوفيتي والدولة السوفيتية هو المحك الأساسي عن مدى إخلاص كل حزب شيوعي وكل

رفيق شيوعي، وبالتالي فإن التعلم منهما هو بمثابة تعلم الانتصار". [14] هذا الإرث الثقافي الأيديولوجي أخذ بالانحسار تدريجياً، وخاصة بعد رحيل ستالين في عام 1953 وحل الكومنفورم (مكتب الإعلام الشيوعي) في عام 1956، وقد تلاشى مع مرور الزمن.

لقد واجه السوفييت في خمسينيات القرن الماضي، التعارض بين الالتزامات الأممية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي ومصالح الدولة السوفيتية ومحاولة التوفيق بينهما عند ظهور الدول التقدمية المعادية للإمبريالية والشمولية في نفس الوقت، مثل نظام عبد الناصر وبومدين في الجزائر وما شابه ذلك لاحقاً. وقد اشتد هذا التعارض في ظروف الحرب الباردة التي كانت تقتضي دعم هذه الأنظمة من جهة ودعم الأحزاب الشيوعية من جهة أخرى. وكان السوفييت يحاولون حل هذا التعارض بإيجاد توافق بين هذه الأنظمة والأحزاب الشيوعية لبلدانها.

عودة علاقة الحزب بالحركة الشيوعية مجدداً

كانت هذه هي الحالة في الحركة الشيوعية العالمية عندما أعيدت علاقات (ح.ش.ع) بالحركة الشيوعية العالمية مجدداً، بعد أن انقطعت في إثر انتكاسة (ح.ش.ع) في نهاية العقد الرابع بعد إعدام قادة الحزب الشيوعي في عام 1949، وذلك في مؤتمر الكومنولث المنعقد في لندن في عام 1954 والذي حضره الرفيق سلام عادل ممثلاً عن الحزب.

أود التأكيد هنا على أن رأي السوفيت في سياسة الحزب ومواقفه لم تطرح بشكل رسمي للمناقشة في اللجنة المركزية خلال الواحد والعشرين عاماً التي كان كاتب هذه السطور عضواً فيها (1964-1985). ولم يصل إلى سمعه بأنه طُرح قبل هذا التاريخ أو بعده، سوى مرة واحدة، سيأتي بيانها. ولكن الرأي السوفيتي كان حاضراً في أذهان أعضاء اللجنة المركزية من خلال السياسة المعلنة في وسائل الإعلام ومن قراءاتهم الشخصية ومن محاضر اللقاءات الرسمية بين ممثلي الحزبين، وكان لكل عضو رأيه

[14] - كاظم حبيب وزهدي الداودي، "فهد والحركة الوطنية في العراق"، ص142.

واجتهاده الخاص بهذا الصدد. أما نصائح السوفييت المباشرة وغير المباشرة، فكان تداولها ينحصر في المكتب السياسي عادة، حرصاً على عدم ثلم استقلالية قرارات اللجنة المركزية.

وعند تفاقم الخلاف الصيني السوفيتي درست اللجنة المركزية لـ(ح.ش.ع) ذلك في اجتماع استثنائي في صيف 1961 وصوّتت اللجنة المركزية بأكثرية صوت واحد فقط لصالح نهج الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي. [15]

اختلافات سياسية وفكرية مهمة

لم تكن مواقف (ح.ش.ع) المتفقة مع رأي السوفيت بمعزل عن قناعة اللجنة المركزية، بدليل الاختلافات المهمة السياسية والفكرية التي حدثت بين الحزبين، وعلى سبيل المثال:

***- في نيسان 1965، قررت اللجنة المركزية في اجتماعها رفع شعار إسقاط سلطة عبد السلام عارف، وذلك خلافاً لسياسة السوفيت. وقد تخلى الحزب عن موضوعة التطور اللارأسمالي لمدة عشر سنوات، أي منذ هذا الاجتماع حتى منتصف عام 1975، حيث أقرت اللجنة المركزية مشروع برنامج جديد للحزب حوى هذه الموضوعة بصيغتها الجديدة " التوجه الاشتراكي"، والذي أقر في مؤتمر الحزب الثالث في عام 1976. وكان التخلي عن موضوعة التطور اللارأسمالي، مخالفاً لموقف السوفيت والأحزاب الشيوعية التي تؤيد الموضوعة.**

***- بعد مجيء حزب البعث للسلطة عام 1968، واتخاذه جملة من الإجراءات التقدمية في مجالات مختلفة، بما في ذلك تطوير علاقاته بالدول الاشتراكية والإتحاد السوفيتي، ولكن دون التخلي عن سياسة قمع الحريات الديمقراطية وقمع المخالفين له، رغب السوفييت بتعاون الحزب الشيوعي مع حزب البعث. ففي ربيع 1971، وكان الحزب يتعرض إلى حملة إرهابية واسعة شملت اعتقال وتعذيب آلاف الشيوعيين تعذيباً وحشياً واستشهد الكثيرون منهم تحت التعذيب أو الاغتيال. في هذا الوقت بالذات استفسر السوفيت من**

---

[15] - جاسم الحلوائي، "محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي"، ص234.

القائم بأعمال السكرتير الأول للجنة المركزية الرفيق زكي خيري عن شروط الحزب للتحالف مع حزب البعث، فأجابهم زكي خيري: "إن شرطنا هو أن يدلنا حزب البعث على قبور شهدائنا!". *[16] وواضح من الجواب رفض التحدث بالموضوع ، إن لم يكن احتجاجاً على الوساطة.

***- لم يكن موقف الحزب المعادي لسلطة البعث، بعد حملة القمع الوحشي التي تعرّض لها عام 1978، وقراره بخوض الكفاح المسلح لإسقاطه، محل قناعة السوفيت أو تعاطفهم. علماً بأن شعار إسقاط السلطة تقرر في اجتماع اللجنة المركزية الذي عقد في موسكو عام 1980. وقرار المباشرة بخوض الكفاح المسلح هو الآخر تقرر في اجتماع اللجنة المركزية لـ(ح.ش.ع) في موسكو عام 1981، بالرغم من موقف السوفييت المعارض للمواجهة مع حزب البعث.**

***- في صيف عام 1982، وعلى أثر انسحاب الجيش العراقي من الأراضي الإيرانية، التي كان قد احتلها في بداية الحرب العدوانية على الجارة إيران، وعودة تدفق الأسلحة السوفيتية إلى العراق، وصل إلى الحزب عرض من صدام حسين عبر الرفاق السوفيت وقد سلموه للرفيق زكي خيري في دمشق والذي أرسله بدوره إلى قيادة الحزب التي كانت قد تجمعت في كردستان. وكان عرض صدام يتضمن نقداً ذاتياً لأخطائه في السنوات الأخيرة تجاه (ح.ش.ع)، وأشار إلى أنه يدرك صعوبة استعادة الثقة بين الطرفين، وسيصدر عفواً عاماً، ويدعو للعودة إلى الجبهة الوطنية والقومية التقدمية والعودة للدفاع عن الوطن، وهو في كل ذلك لا ينطلق من موقف الضعف.**

كان كاتب هذه السطور في دمشق ومتوجهاً إلى كردستان فحمّله زكي خيري رسالة إضافية تفيد بأن السوفيت متجاوبون مع العرض، وكان ذلك جواباً على استفسار من قيادة الحزب في كردستان. ودارت مناقشة بين رفاق اللجنة المركزية انتهت بإرسال جواب قاطع برفض التفاوض أو الحوار [17]

---

[16] - * ذكر الرفيق زكي خيري ذلك في الرسالة الموجهة إلى الرفاق الموجودين في كردستان، كتدبير صياني، وهم كل من كريم أحمد الداود عضو المكتب السياسي، وشاكر محمود ومهدي عبد الكريم وبهاء الدين نوري وكاتب هذه السطور أعضاء اللجنة المركزية.

[17] - للمزيد أنظر باقر إبراهيم، مذكرات. ص 208.

وهـذه هـي المـرة الوحيـدة التـي تـدرس اللجنـة المركزيـة موضـوعاً بالارتبـاط المباشر مع رأي السوفيت.

مواقف متباينة

بعـد ثـورة 14 تمـوز كـان المكتـب السياسـي يستشـير القيـادة السـوفيتية فـي بعض الأمور، ولا يلتزم إلا بما يقتنع به. ولي في هذا الخصوص مثالان:

الأول: اختلـف أعضـاء المكتـب السياسـي فيمـا بيـنهم حـول حـل تنظيمـات الحـزب فـي الجـيش. فهنـاك فريـق أراد حلهـا حرصـاً علـى علاقـة حسـنة مـع الـزعيم عبـد الكـريم قاسـم قائـد الثـورة والجمهوريـة، أمـا الفريـق الثـاني فـرأى إبقاءهـا حرصـاً علـى مسـتقبل الثـورة، فعبـد الكـريم قاسـم إنسـان معـرّض للمـوت أو الاغتيـال. وبـاقتراح مـن عضـو المكتـب السياسـي جـورج تلـو عـرض الموضـوع علـى القيـادة السـوفيتية، وحمـل عـامر عبـد الله، الـذي كـان فـي موسـكو، جوابـاً تحريريـاً بخـط سوسـلوف عضـو المكتـب السياسـي ومسـؤول لجنـة العمـل الأيـديولوجي فـي اللجنـة المركزيـة جـاء فيـه: "إن احتفـاظكم بتنظـيمكم الحزبـي فـي الجـيش يـدل علـى جـديتكم وحرصـكم علـى ضـمان انتصـار ثـورة الشـعب". [18] وأخذ المكتب السياسي بالجواب.

أمـا الموقـف الثـاني، فأنقلـه مـن كتـاب الرفيـق زكـي خيـري وهـو: "فـي بدايـة 1960، قـام قاسـم بإجـازة جميـع الأحـزاب التـي طلبـت الإجـازة باسـتثناء حزبنـا، إذ أجـاز بـدلاً منـه حزبـاً وهميـاً بـنفس الاسـم لـداود الصـايغ الـذي كـان مـن زمـن مضـى عضـواً فـي اللجنـة المركزيـة لحزبنـا وتواطـأ مـع قاسـم لتـرويض حزبنـا عـن طريـق هـذه المنـاورة الخسيسـة... وجاءتنـا فتـوى مـن سوسـلوف بـأن نقتـدي بمثـل البلاشـفة الـذين وافقـوا علـى الوحـدة مـع المنشـفيك فـي المـؤتمر الرابـع للحـزب فـي اسـتكهولم (مـؤتمر الوحـدة). فرفضـنا هـذه الفتـوى. وشـتان بـين المنشـفيك الـذين كـانوا آنـذاك الأكثريـة فـي الحـزب الروسـي وبـين داود الصـايغ الفـرد الصـنيعة! الـذي لـم يسـتطع حتـى جمـع الحـد الأدنـى مـن

---

[18] - زكي خيري ، صدى السنين في ذاكرة شيوعي مخضرم. ص 228.

المؤسسين(60) توقيعاً. فأوعزنا لبعض رفاقنا غير المعروفين آنذاك بالتوقيع معه". [19]

ولكن هل حصل يوماً ما ضغط من السوفيت لتبني رأياً محدداً؟ أجل حصل ذلك مرة واحدة ويتيمة، على حد علمي. ولم يكن ذلك اتجاهاً عاماً بأي حال من الأحوال. ففي المؤتمر الحادي والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي الذي عقد في شباط 1959، طلب الرفاق السوفيت من الرفيق سلام عادل إضافة عبارة "ابن الشعب البار" إلى ألقاب عبد الكريم قاسم في كلمته التي كان يريد إلقاءها أمام المؤتمر باسم (ح.ش.ع)، ولم يكن لديهم اعتراض آخر على نصها، فرفض سلام عادل ذلك وجادل السوفيت طويلاً بحضور الرفيق خالد بكداش الذي تدخل في النقاش وخاطب سلام عادل: "لماذا هذا الإصرار منك على الامتناع؟ لعل الرفاق السوفيت يعرفون عن قاسم ما لا تعرفون"! وفي آخر المطاف تجاوب سلام عادل وأضاف العبارة. [20]

الاستنتاج

الأمثلة التي مرت بنا تشير، بما لا يقبل الشك، إلى أن من يدّعي بأن علاقة (ح.ش.ع) مع السوفيت في النصف الثاني من القرن الماضي، كانت علاقة تابع ومتبوع، فهو أما أنه لا يعرف تاريخ هذه العلاقة وأما أنه يعرف ويحرّف. ومن غير الصحيح تعليق أخطاء الحزب الشيوعي العراقي على شماعة السوفيت، فالحزب وخاصة قيادته هي المسؤولة الأولى عن إنجازات الحزب وإخفاقاته.

وجدير بالإشارة إن الاختلافات في المواقف لم تؤثر على المساعدات التي كان يقدمها السوفيت للحزب، الزمالات الدراسية والحزبية ومقاعد المعالجة

---

[19] - المصدر السابق، ص231.

[20] - المصدر السابق. ص 200.

والراحة والاستجمام، شأنهم في ذلك شأن كل الأحزاب الشيوعية الحاكمة، والتي كانت تقدم مثل هذه المساعدات أيضاً للأحزاب والقوى التقدمية في البلدان النامية.

شهادتان مهمتان

ولعل أحسن شهادتين مكتوبتين، وإحداهما تكمل الأخرى، يمكنهما أن تلخصا حقيقة تلك العلاقة وتعزز استنتاجنا المذكور، ويمكن للمرء أن يركن إلى صدقيتهما، لأنهما صادرتان عن قائدين هما الأكثر معرفة بطبيعة علاقة القيادة السوفيتية بقيادة الحزب الشيوعي العراقي في عقودها الأخيرة، ولأنهما جاءتا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبالتالي فهما خاليتان من المجاملة. إحدى هاتين الشهادتين هي للرفيق عزيز محمد سكرتير اللجنة المركزية السابق لـ(ح.ش.ع) ويذكرها سيف القيسي ذاته في كتيبه الصادر حديثاً وهي: " حاول الكثير من الكتاب والمعلقين أن يشيروا إلى تأثير السوفيت وإملاء رغباتهم علينا، وهو أمر يمكن دحضه في مواقف كثيرة. كنا نقرأ رأي السوفيت ونحلل مواقفهم بقدر ما يتعلق الأمر بسياستنا، لكننا لم نكن نستلم إيعاز منهم في تقرير سياستنا. وأود أن أؤكد على أننا لم نتأثر بتلك الإيحاءات، لكوننا نحن من يحدد الموقف في ظل الوضع العام الذي يعيشه حزبنا لا السوفيت. نعم كنا نسترشد بنظرياتهم وطروحاتهم لأنهم أصحاب تجربة طويلة. علماً بأنهم كانوا يؤكدون دوماً على ضرورة التقارب [مع نظام البعث] بما يخدم حزبنا. ولا أنكر دور مصالحهم المتبادلة مع الحكم في العراق والتي كان لها تأثير في إيجاد تفاهم مع النظام".

أما الثانية فهي للرفيق زكي خيري، الذي كان يحل محل عزيز محمد عند غياب الأخير،حيث يذكر ما يلي: "كان الرفاق السوفيت يردون على كل استفسار نوجهه إليهم في المنعطفات السياسية الحادة ويقدمون لنا النصح الخالص. ولم يكن رد الفعل من جانبنا إيجابياً دائماً. ولم يقاطعوننا بسبب توترنا بل يواصلون الحوار بروح رفاقية ونفس طويل. وكنا نحن الذين

نعرض عليهم خلافاتنا وعلى أشقائنا الشيوعيين الأجانب لنتسلح بفتاويهم في جدالنا مع بعضنا. [21]

معلومات غير دقيقة

نعود إلى كتاب القيسي. هناك معلومات غير دقيقة وردت في كتابه جراء عدم التحقيق في مدى صحتها، فعلى سبيل المثال لا الحصر ورد في الصفحة (122) من الكتاب ما يلي"وعلى الرغم من إطلاق سراح معظم الشيوعيين من السجون والمعتقلات، لمجرد نشرهم إعلانات في الصحف تبرئهم من المبادئ "الشيوعية والفوضوية"، فإنهم وبدون شك ظلوا حاقدين على شخص عبد السلام عارف..". إن هذه المعلومة غير دقيقة، فلم يطلق سراح معظم الشيوعيين لإعطائهم البراءة فقد كانت نسبتهم ضئيلة. ففي سجن نقرة السلمان الذي كان يضم أكبر عدد من السجناء "لم يتجاوز عدد المتبرئين عن 40 سجيناً من مجموع ما يزيد عن الألفين سجين"، ومن بينهم أناس بسطاء لا علاقة لهم بالسياسة كما يذكر ذلك أحد السجناء. [22] وقد لعبت قصيدة "البراءة" للشاعر الكبير مظفر النواب دوراً مؤثراً في التصدي لهذا الإجراء التعسفي. وبدلاً من أن يدين القيسي هذا الإجراء المنافي لحقوق الإنسان فانه يستسيغه بقوله: "لمجرد نشرهم"!

وهناك أخطاء معلوماتية لا يستهان بها في الكتاب، لم أتوقف عندها لعدم تأثيرها سياسياً وفكرياً على الكتاب. وكانت الفرصة متوفرة لدى الكاتب للتوثق منها من قادة الحزب وكوادره الذين التقاهم. وسأذكر ما انتبهت إليها في الهامش. [23] وسنكتفي بهذا القدر من الملاحظات والتي تركزت على منهجية وأسلوب البحث بالدرجة الرئيسية.

---

[21] - المصدر السابق. ص 228

[22] - محمد علي الشبيبي، " ذكريات الزمن القاسي"، منشورات مكتبة الحكمة، ص128.

[23] - * معلومات غير صحيحة:

أ- لم يحضر الرفيقان عزيز محمد وزكي خيري الاجتماع الحزبي الذي عقد في حزيران 1964 لكوادر الحزب الشيوعي في موسكو، كما جاء في الصفحة (138) الهامش (35). وخلط

الخاتمة

إن هناك جوانب إيجابية في الكتاب سبق وأن ذكرناها في سياق القراءة وهي، الإشارة إلى السيرة الذاتية السياسية لكثرة من الشخصيات العامة في الهوامش. وثمّنا جهود القيسي لاعتماده كم كبير من المصادر المتنوعة وتمكنه من الوصول إلى وثائق لم تكن معروفة سابقاً. وإضافة لذلك فإن الكتاب يحوي معلومات واسعة عن الوضع السياسي بشكل عام وعن مواقف (ح.ش.ع) بشكل خاص خلال تلك الحقبة من التاريخ.

ولكن المنهجية الخاطئة التي اتبعت في البحث شوّهت حقائق كبرى في تاريخ العراق المعاصر، كما مر بنا. إن ما أورده القيسي من معلومات في كتابه، عما تعرّض له (ح. ش.ع) من قمع وغدر وإجحاف في عهد البكر من جهة، وعن مواقفه الإيجابية ومرونته وتنازلاته من الجهة الأخرى، تخطئ تلك المعلومات أطروحته الأساسية في الكتاب، والتي تعد مرحلة البكر "قمة الانفتاح العلني السياسي والفكري والتنظيمي بالنسبة لـ(ح.ش.ع)". وتخطئ رأي المشرف القائل: "وكلاهما [الحزب

القيسي هذا الاجتماع بالاجتماع الكامل للجنة المركزية في أب (1964) كما جاء في الصفحة (127) الهامش (34).

ب - لم ينتخب عزيز الحاج للجنة المركزية بعد عودته من الخارج، كما جاء في الصفحة (158) إنما كان عضواً فيها قبل ذلك.

ج- لم يكن الدكتور صلاح خالص أحد أقطاب الحزب، كما جاء في الصفحة (303)، وإنما كان عضواً عادياً في الحزب.

د- لم تكن لجنة النظام الداخلي في المؤتمر الوطني الثالث للحزب برئاسة كريم احمد، كما جاء في الصفحة (476)، بل كانت برئاسة عمر علي الشيخ، وكان كاتب هذه السطور عضواً فيها.

الشـــيوعي العراقـــي وحـــزب البعـــث] يريـــد أن يفـــرض إرادتـــه الفكريـــة والسياسية".

ومـن اللافـت للنظـر أن هنـاك اهتمامـاً بـالكم علـى حسـاب النـوع فـي تـدوين الكتـاب. إذ أن هنـاك كمـاً كبيـراً مـن الوقـائع والأحـداث وجـرى الإطنـاب فـي سـردها علـى حسـاب البعـد التحليلـي والدقـة. ولـم تسـتخدم المصـادر بشـكل سـليم أحيانـاً، كمـا مـر بنـا. ولـم تجـر العنايـة بلغـة الكتـاب إذ تفتقـر إلـى السلاسـة والوضـوح المطلـوبين، عـلاوة علـى الأخطـاء اللغويـة التـي لا يمكـن غـض النظـر عنهـا. فهـي ليسـت مجـرد زلات قلـم، وقـد أشـرنا إلـى نمـاذج مـن تلـك الأخطـاء فـي سياق القراءة.

وأخيـراً، نعتقـد أن المشـرف يتحمـل مسـؤولية أخطـاء الكتـاب لا لكـون المشـرف مسـؤولاً عـن كـل مـا تحتويـه الأطروحـة (مـا عـدا الأمـور التـي يسـجل تحفظـه عليهـا) فحسـب، بـل بسـبب منهجيتـه الخاطئـة، فلـولا منهجيتـه لمـا وقـع القيسـي بتلـك الأخطـاء، بـدليل أن القيسـي فـي كتاباتـه الأخيـرة، بمـا فيهـا كتيبـه الأخيـر "قـراءة فـي ذاكـرة عزيـز محمـد..."، لـم يرتكـب فيهـا أخطـاء كـالتي أشـرنا إليهـا خـلال هـذه القـراءة، لتحـرره نسـبياً مـن طـوق منهجيـة المشـرف، والاقتـراب مـن منهجيـة أخـرى فـي البحـث التـاريخي، وهـي منهجيـة تعتمـد البحـث عـن الحقيقـة وتوثيقهـا والـدفاع عنهـا بصـرف النظـر عمـن يحترمهـا أو لا يحترمهـا. وبـذلك يمكـن اسـتخلاص تجـارب وخبـر التـاريخ بشـكل سـليم لتوظيفهـا للحاضـر والمستقبل.

وإن فكـرة الوسـطية التـي يشـير إليهـا القيسـي، فـي تعليقـه المنشـور علـى الحلقـة الثالثـة فـي موقـع "الحـوار المتمـدن" قـائلاً "... بـرغم كـل الظـروف التـي نمـر بهـا نبقـى فـي كفـة الوسـطية"، هـي منهجيـة منافيـة للبحـث التـاريخي العلمـي الـذي يتطلـب التحيـز للحقيقـة وعـدم الزوغـان عنهـا، فالوسـطية فـي البحـث التاريخي لا ينتج عنها سوى تشويه الحقائق التاريخية، شئنا ذلك أم أبينا.

تشرين الثاني 2014

*****

تعليق على مقال كاتب لم يسمح بالتعليق!

نشر الكاتب كريم زكي مقالاً في موقع "الحوار المتمدن" بتاريخ الأول من كانون الأول 2014 تحت عنوان "محطات من السفر النضالي لقوى اليسار العراقي (الكفاح المسلح)"، (رابط المقال مرفق). وكتبت تعليقاً تعذر عليّ نشره، لأن الكاتب لم يسمح لا بالتعليق ولا بالتقييم المتوفرين في الموقع المذكور، فاضطررت لنشره بشكل مستقل.

جاء في المقال ما يلي: "عاد (الرفيق خالد احمد زكي) من لندن بعد خط آب المشؤوم الذي انتهجته قيادة الحزب والذي حاولت من خلال هذا النهج التحريفي والخياني تذويب الحزب بالاتحاد الاشتراكي الناصري الذي كانت حكومة العارفين تنتهجه بعد انقلاب 18 تشرين الثاني 1963 كانت قيادة الحزب الشيوعي العراقي تعمل جاهدة لحل الحزب وتذويبه في حزب السلطة ، مما اثار سخط وهيجان كل كوادر الحزب وتنظيماته في عموم العراق ، مما حفز الرفيق الشهيد خالد احمد زكي للعودة للعراق..."

بصفتي شاهد عيان، حيث كنت كادراً متقدماً عند إقرار اللجنة المركزية خط أب 1964، كما حضرت اجتماع اللجنة المركزية، بصفتي مرشحاً للجنة المركزية، المنعقد في نيسان 1965 والذي تخلى فيه الحزب عن خط آب ورفع شعار إسقاط سلطة عارف. كما كنت حاضراً في الاجتماع الموسع، الذي حضره عدد من كوادر الحزب المتقدمة إلى جانب أعضاء اللجنة المركزية الموجودين في الداخل، والذي أدان خط آب اليميني وتبنى نهج الكفاح المسلح. بإمكاني أن أنفي نفياً قاطعاً إدعاء الكاتب بأن "كانت قيادة الحزب الشيوعي العراقي تعمل جاهدة لحل الحزب وتذويبه في حزب السلطة". لم أقرأ أية وثيقة تتضمن ذلك، ولم أسمع من أي قائد حزبي، لا تصريحاً ولا تلميحاً، ما يدّعيه الكاتب. فهذا الادعاء عار عن الصحة. وإذا لم يرد الكاتب على اعتراضي بأدلة موثقة، فإن ادعاءه سيدخل في باب التشويه المتعمد لتاريخ الحزب الشيوعي العراقي المجيد وتاريخ العراق المعاصر، شاء ذلك أم أبى.

لقد شاع استخدام مصطلح "تصفوي" في إدانة خط آب في حينه. كان استخدام المصطلحات مثل : تصفوية، يمينية، يسارية، ذيلية، مارتوفية، تيتوية، تروتسكية و...الخ، شائعا سابقا لوصم سياسة هذا الحزب الشيوعي أو ذاك، أو الآراء المخالفة داخل الحزب. ولم تعد تلك المصطلحات مستخدمة في حزبنا منذ مؤتمره الخامس المنعقد في عام 1993 والمسمى "مؤتمر الديمقراطية والتجديد". وهذا ما انتهجته جميع الأحزاب الشيوعية التي جددت نفسها ودمقرطتها. فتلك المصطلحات كانت تستخدم لقمع الأفكار والسياسات المخالفة.

لا اعتراض لديَّ على وصف خط آب بالتصفوي واليميني، ضمن تلك الظروف التاريخية، أما في حقيقته فهو نهج سياسي وفكري خاطئ وطارئ على الحزب الشيوعي العراقي. ولكن هذا شيء، وادعاء الكاتب بأنْ "كانت قيادة الحزب الشيوعي العراقي تعمل جاهدة لحل الحزب وتذويبه في حزب السلطة"، شيء آخر.

وكان الحزب، عندما تبنى النهج المذكور، قد خرج للتو من مذبحة انقلاب شباط الفاشي، الذي صفى قيادة الحزب وشبكة واسعة من كوادره، ودمر معظم منظماته وخلف ردود فعل سياسية وفكرية واسعة ومتباينة وحادة شملت الحزب كله، وهذا ما يحصل عادة لكل حركة سياسية أو حزب سياسي كبير يتعرض إلى انتكاسة كبيرة.

إنني على قناعة بأن اجتماع اللجنة المركزية الذي عقد في آب 1964 في براغ لو كان قد عقد في العراق وضم جميع قادة الحزب، لما تبنَى خط آب، بدليل أن أبرز قادة ذلك الخط ما أن وطأت أقدامهم الواقع، واقع العراق وواقع المنظمات، حتى أخذوا يعيدون النظر بتقديراتهم الخاطئة. وما أن اجتمع شمل عدد منهم، حتى كتبوا وثيقة تؤسس لخط سياسي وفكري جديد طرح للمناقشة على اللجان المحلية. كما أن اجتماع اللجنة المركزي المنعقد في نيسان 1965 والذي تخلى عن خط آب ضم عشرة رفاق ستة منهم كانوا حاضرين في اجتماع آب وهم كل من بهاء الدين نوري، عامر عبد الله، صالح دكلة، ناصر عبود، حسين سلطان وآرا خاجدور.

وإضافة إلى ذلك، فمن غير الصحيح اعتبار خط آب كان محفزاً لعودة الشهيد خالد احمد زكي إلى العراق، كما جاء في المقال. فقد عاد الشهيد إلى العراق في عام 1967، أي بعد ما يقارب السنتين من تخلي الحزب عن خط آب

وإدانتــه وتبنــي الكفــاح المســلح. فلمــاذا هــذا الــربط المفتعــل؟ أتــرك الجــواب لاستنتاج القارئ اللبيب.

2 كانون الأول 2014

رابط مقال الكاتب كريم زكي

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=443989

*****

حول تخلي الحزب الشيوعي عن خط آب 1964 وذيوله

نُشر في موقع الناس في 17 كانون الأول مقال بقلم الأستاذ همام عبد الغني المرانـــي تحـــت عنـــوان "مـــرةً أخـــرى مـــع خـــط آب 1964 وآثاره المدمرة". لقد أبدى الكاتب ملاحظات على المساجلة التي دارت بيني وبين الكاتب كريم الزكي، وكان نصيبي منها ملاحظتين وسأبدأ، برد على مقاله، بهما:

يشير الأستاذ المراني في ملاحظته الأولى إلى أن: قول الأستاذ الحلوائي ان الحزب كان قد تخلى عن خط آب في اجتماع اللجنة المركزية في نيسان 1965" , وأقول صراحة انني اسمع بهذا "التخلي" لأول مرة , بعد مضي خمسين عاماً على الحدث . فقد كنت آنذاك " من الكادر المتقدم " , وفي تنظيم مهم , وكنت قريباً من اللجنة المركزية , فلم أبلغ بقرار كهذا مطلقاً , بل انني لم اسمع به إلا من خلال مقال الأستاذ جاسم الحلوائي , رغم اننا كنا " نأكل ونشرب" نقاشات وصراعات حول هذا الموضوع ..." (رابط المقال مرفق).

في الحقيقة أنني أستغرب شديد الاستغراب من هذ القول لأن أبرز كتاب عن تاريخ الحزب الشيوعي العراقي والموسوم "عقود من تاريخ الحزب

الشيوعي العراقي" للكاتب عزيز سباهي يعنون الفصل الرابع من الجزء الثالث من كتابه على النحو التالي: "التخلي عن خط أب وحديث "العمل الحاسم"، ويذكر مقتطفات من تقرير اللجنة المركزية الصادر في نيسان 1965، سنشير إليها لاحقاً. ويتناول الموضوع ذاته، الكتاب المكمل لكتاب عزيز سباهي والموسوم "محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ـ قراءة نقدية في كتاب عزيز سباهي"، لكاتب هذه السطور. وقد تولى الحزب طبع الكتابين وتوزيعهما.

وهناك العديد من الكتب والمذكرات التي أشارت إلى تخلي الحزب عن خط آب في نيسان 1965. وآخر ما اطلعت عليه هو جزء من مذكرات الفقيد ثابت حبيب العاني، المنشور في الحوار المتمدن بتاريخ 20 كانون الأول، تحت عنوان "خط آب في مذكرات الفقيد ثابت العاني" وعنوانها في المذكرات هو: "التخلي كلياً عن "خط آب"، ومما جاء فيها: "وبسبب هذه المعارضة الواسعة في الحزب لخط آب، فلم يكتب لهذا "الخط" الاستمرار سوى بضعة أشهر. وجرى التخلي عنه لاحقاً في اجتماع اللجنة المركزية في نيسان عام 1965". [24]

إن البيان، أو بالأحرى التقرير، الذي صدر عن اجتماع اللجنة المركزية في نيسان 1965 قد تخلى فعلاً عن خط آب. فبدلاً من الدعوة إلى تماثل نظام عبد السلام عارف مع نظام عبد الناصر، والذي كان يدعو إليه خط آب، فإن التقرير الصادر عن اجتماع اللجنة المركزية في نيسان 1965، واستنادا إلى عزيز سباهيً وحنا بطاطو، "قد تضمن تعديلاً أساسياً في سياسة الحزب. إذ طالب بإسقاط الحكم الدكتاتوري العسكري، والدعوة إلى إقامة حكومة ائتلاف وطني ديمقراطية، تنهي الأوضاع الاستثنائية التي تعيشها البلاد، وتصفي مخلفات انقلاب شباط، وتحقيق الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان. وقالت اللجنة المركزية في تقريرها: إن الحزب الشيوعي "حامل الرسالة التاريخية للطبقة العاملة" وجد ليبقى، وإن "تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي" العراقي قد فشلت، ومع كل الضجيج المثار عن "الاشتراكية" فإن سياسة السلطات " تتناقض سياسياً واقتصادياً وأيديولوجياً، مع أبسط مفاهيم

[24] - ثابت حبيب العاني، "صفحات من السيرة الذاتية"، ص 347 وما يليها.

ومتطلبات البناء الاشتراكي"، ودعا الحزب الشيوعي الناصريين إلى الانسحاب من الحكم، والانضمام إلى صفوف المعارضة الشعبية". [25]

ما هو الاستنتاج الذي يمكن أن يستنتجه المرء من ادعاء الكاتب المراني بأنه لم يسمع بالتخلي عن خط آب "إلا من خلال مقال الأستاذ جاسم الحلوائي". هناك احتمالان، فأما أن الكاتب همام عبد الغني لم يكن قد اطلع على تقرير اجتماع اللجنة المركزية في نيسان 1965، وهو كادر متقدم، وأنه لم يطلع على مذكرات قادة الحزب وأهم الكتب عن تاريخ الحزب الشيوعي العرقي، فهذه مصيبة، أو أنه أطلع على ذلك ولكنه لم يميز الفرق النوعي السياسي والفكري بين خط آب وتقرير نيسان، وفي هذه الحالة، فإن المصيبة أعظم.

ويواصل الكاتب فيذكر ما يلي: "أما الملاحظة الأخرى : التي لفتت نظري في مقال المناضل الحلوائي , وهي من نفس المنطلق والتبرير , قوله " ان المناضلين الذين رسموا خط آب , ما أن وطأت أقدامهم ارض العراق حتى احسوا بخطأهم وتراجعوا عمه (عنه)" , وهذا الكلام يغاير الحقيقة تماماً ففرسان خط آب 1964 , بقوا مصرين على ذلك النهج حتى بعد ادانته بشدة في اجتماع تشرين الأول 1965..."

مع الأسف أن الكاتب لم يكن أميناً في استشهاده وإن نص ما جاء في مقال كاتب هذه السطور هو "...أن أبرز قادة ذلك الخط ما أن وطأت أقدامهم الواقع، واقع العراق وواقع المنظمات، حتى أخذوا يعيدون النظر بتقديراتهم الخاطئة". لا يجوز إطلاقاً عند الاستشهاد بمقتطف من كاتب تغيير حرف واحد من النص حتى ولو كان خطأ نحوياً أو حتى مطبعياً، ومن الممكن تصحيح مثل هذه الأخطاء وحصر ذلك بين قوسين. ومن مقارنة النصّين سيجد القارئ أن الكاتب المراني أعاد صياغة نص كاتب هذه السطور على هواه، في محاولة لتسهيل تفنيده!؟

لنر الآن هل أن كلام كاتب هذه السطور يغاير الحقيقة، كما يدّعي الكاتب المراني؟ إن أول من وصل إلى العراق من قادة الحزب هو بهاء الدين نوري، أحد منظري خط آب. فلنستمع إلى ما كتبه حول

---

[25] - عزيز سباهي "عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي" الجزء الثالث ص47 و48. نقلاً عن بطاطو، الكتاب الثالث، 359.

هـذا الموضـوع: "فـي تشـرين الثـاني 1964 غـادرت بـراغ بصـحبة مهـدي الحـافظ عائـدين إلـى بغـداد بجـوازي سـفر مـزورين [...] غيـر أنـه لـم يكـن مـن الصـعب أن أفهـم، منـذ الأيـام الأولـى، بـأن السياسـة التـي صـغناها فـي بـراغ آب 1964، علـى بعـد آلاف الكيلـومترات مـن بغـداد، ليسـت مقبولـة لـدى الشـيوعيين والجمهـور المتعـاطف معـه هنـا داخـل البلـد [...] أول مـا قمـت بـه لتقلـيص الأثـر السـلبي لسياسـتنا الذيليـة الخاطئـة كـان إصـدار عـدد مـن المنشـورات التـي كانـت تضـع النقـاط علـى الحـروف وتفضـح بصـورة واقعيـة جريئـة جـرائم حكـم عـارف الدكتاتوري بحق الجماهير الشعبية وبحق الشيوعيين أنفسهم". [26]

ومـن هـذه المنشـورات البيـان الصـادر باسـم الحـزب الشـيوعي العراقـي فـي 22 كـانون الأول 1964 لمناصـرة المناضـلين مـن "اللجنـة الثوريـة"، الـذين اعتقلـوا بتهمـة تـدبير انقـلاب ضـد الحكـم، جـاء فيـه: "إن شـعبنا يـرى اسـتمرار سياسـة الإعـدامات والمشـانق اسـتهتاراً بلائحـة حقـوق الإنسـان، وبجميـع مبـادئ العـدل والقـانون والقـيم الخلقيـة، واسـتجابة لإرادة الاسـتعمار والرجعيـة. إن شـعبنا يتسـاءل: مـن المسـؤول عـن هـذا الاسـتهتار بـأرواح أبنـاء الشـعب ومصـادرة حريـاتهم؟ إن القـوى القوميـة المشـتركة فـي الحكـم، تسـيء إلـى سـمعتها وإلـى الوحـدة نفسـها، إذا لـم تتخـذ موقفـاً صـريحا وحازمـاً ضـد هـذه السياسة الهوجاء" [27]

وبعـد بهـاء الـدين نـوري بحـوالي الشـهرين وصـل أحـد المحـررين الرئيسـيين لوثيقـة خـط آب وهـو الفقيـد عـامر عبـد الله الـذي "أعـاد النظـر فـي تقديراتـه وموقفـه مـن خـط آب 1964 أيضـاً... حيـث قـدم بعـد أربعـة أيـام مـن عودتـه رسـالة... انقلـب فيهـا علـى اتجاهـه الفكـري - السياسي السابق 180 درجة...الخ" [28]

---

[26]- بهاء الدين نوري، "مذكرات"، دار الحكمة- لندن، 317- 320.

[27] - عزيز سباهي، مصدر سابق ص 47.

[28]- بهاء الدين نوري، مصدر سابق، ص 320.

لا شك بأن ما مر بنا يشير، بدون لبس، ما ذهبت إليه وهو: " أن أبرز قادة ذلك الخط ما أن وطأت أقدامهم الواقع، واقع العراق وواقع المنظمات، حتى أخذوا يعيدون النظر بتقديراتهم الخاطئة" وأضيف الآن، وشرعوا بتغيير خطابهم السياسي، فالخطاب السياسي الذي مر بنا لم يجمعه جامع مع خط آب.

وما يورده الكاتب عزيز سباهي في هذا الصدد يعزز رأيي ويلقي الضوء على ظروف تخلي الحزب عن خط آب، فيذكر ما يلي: " وإذ وجد رفاق اللجنة المركزية العائدون، والذين أسهموا في وضع الخط السياسي لآب، إن القاعدة الحزبية ومعظم شبكة الكادر الحزبي، ساخطة على هذا الخط، راحوا يعيدون النظر في قناعاتهم السابقة، وقرروا التخلي عما توصلوا إليه في براغ قبل أشهر، وشرعوا يعيدون النظر أيضاً في خطابهم السياسي إلى الشعب. وقد زاد من حماستهم في هذا الشأن، إن حكومة عبد السلام عارف شنت في آذار 1965، الحرب من جديد، على الشعب الكردي، ودخلت في مباحثات مع شركات النفط للمساومة معها، وأصدرت محاكمها أحكاماً جديدة بالإعدام ضد عناصر وطنية بدعوى أنها قاومت انقلاب شباط، وكانت يومها نزيلة سجونها ومواقفها طول هذا الوقت". ويستطرد الكاتب سباهي القول "وفي خارج البلاد أيضاً كانت قيادة الحزب تعيد منذ ربيع 1965 النظر في سياسة الحزب. إذ دعا سكرتير الحزب، عزيز محمد، في آذار 1965 القادة في الخارج إلى اجتماع تطرق فيه إلى أن بياناً سياسياً سيصد قريباً عن مركز الحزب يعيد النظر في سياسة الحزب العامة، وقد جرى توزيع مسودته على نطاق ضيق[اللجان المحلية]لغرض مناقشته. [29]

أما إدانة خط آب فقد تقرّر بإجماع الحاضرين، في اجتماع تشرين الأول 1965، وكان كاتب هذه السطور حاضراً في الاجتماع، وتقرّر نشره. وقد نشر بمربع صغير في النشرة الداخلية المسماة "مناضل الحزب" التي صدرت بعد الاجتماع المذكور مباشرة. [30] **ويشير ثابت حبيب العاني إلى ذلك أيضاً في الجزء المنشور من مذكراته الذي مر ذكره. مع ذلك يقول الكاتب**

---

[29] - عزيز سباهي، مصدر سابق ص 46.

[30] - جاسم الحلوائي "محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي" ص318.

المراني لم يصدر "بيان عن الاجتماع ومقرراته" في حين كان هذا القرار واحداً من أهم قرارات الاجتماع.

أما قول الكاتب " ففرسان خط آب 1964 , بقوا مصرين على ذلك النهج حتى بعد إدانته بشدة في اجتماع تشرين الأول 1965..." فيحتاج إيضاحاً. إذ أن هناك التباساً لدى الكاتب، فهو يخلط الخط السياسي الجديد بأساليب الكفاح وتنفيذ تلك الأساليب. فبعد إقرار الخط السياسي الجديد، تفجر في الحزب صراع فكري حول أساليب الكفاح، وكانت هذه القضية واحدة من الأمور التي بحثها اجتماع الـ(25) في تشرين الأول، وإن هذه التسمية لهذا الاجتماع لم تأت اعتباطاً أو تهكماً كما يتصوره البعض ومنهم الكاتب المراني، وسأوضح ذلك لاحقاً.

نعود لأساليب الكفاح. كان هناك اتجاهان رئيسيان في اجتماع تشرين الأول 1965. لقد عبر عامر عبد الله عن أحدهما في مطالعته، (وهو واحد ممن يسميهم المراني بفرسان آب الذين أصروا على ذلك النهج)، ويمكن تلخيصها، كما يشير إلى ذلك عزيز سباهي أيضاً، بالمبادرة إلى استخدام قوى الحزب في الجيش لانتزاع السلطة بانقلاب عسكري، ينهض به الحزب الشيوعي وحده. إذ أن القوى الوطنية الأخرى لا ترغب في مساندة انقلاب عسكري يقوم به الشيوعيون. وبرّر دعوته إلى "العمل الحاسم" لكون النظام الحاكم يعيش أضعف حالاته، بعد أن خرج عليه القوميون الناصريون، وينصرف جيشه إلى محاربة الشعب الكردي. وحذر عامر عبد الله من تفويت الفرصة، فعبد الرحمن البزاز، رئيس الوزراء، يسعى إلى اتخاذ إجراءات من شأنها أن تعزز مكانة النظام.

بينما رأى بهاء الدين نوري، أن الحزب لن يستطيع القيام بانقلاب عسكري لوحده، وحتى لو نجح الحزب في بادئ الأمر، فإنه سيواجه تحالفاً واسعاً من قوى مضادة، تعادي الشيوعية، وإن نجاح الانقلاب يتطلب تأمين تعاون القوى الوطنية الأساسية في البلاد .

وبعد مناقشات واسعة أقر الاجتماع بأغلبية كبيرة خطة "العمل الحاسم". وتقرر تشكيل وحدات مدنية عسكرية لدعم الانقلاب. وسمي هذا التنظيم بـ"خط حسين". وقرر الاجتماع الحصول على تأييد ودعم القوى الأخرى، لاسيما القوى الكردية، والقاسميين والقوى القومية التي تنادي بالاشتراكية.

كما جرى التأكيد على أن لا يُقدم الحزب على عمل بمفرده، إلا إذا تعّذر الحصول على دعم الآخرين، وأن تكون قيادة الحزب قد تأكدت من أن الظروف مؤاتية تماماً لنجاح الانقلاب. والتأكيد الأخير كان ضمن الرسالة التي أرسلت من قادة الحزب في الخارج في إثر اجتماع دعا إليه سكرتير اللجنة المركزية الرفيق عزيز محمد وعقد في براغ بحضور أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية الموجودين في الخارج، ولجنة تنظيم الخارج في 18 – 19 من تشرين الثاني عام 1965. وعرضت على الاجتماع التقارير المرسلة من بغداد عن الاجتماع. [31]

بعد اجتماع تشرين الأول 1965، لم تكن هناك معارضة تذكر حول ضرورة استخدام العنف لإسقاط حكم عارف، ولكن النقاش ظل يتواصل حول أساليب الكفاح وكيفية التنفيذ في أجواء يشوبها التوتر وحتى تبادل الاتهامات. وكانت هذه الأجواء محصورة في بغداد. وكان كاتب هذه السطور بعيداً عنها ولم يكن طرفاً فيها. فقد أعتقل بعد اجتماع تشرين الأول 1965 بعشرة أيام، وهرب من المعتقل مع المناضل عمر على الشيخ، بعد أن قضى فيه ستة أشهر. ونُسب فور هروبه من المعتقل سكرتيراً للمنطقة الجنوبية. وما سمعه هو أن اتهامات كانت توّجه من مناصري العمل الحاسم إلى عناصر في قيادة الحزب بدعوى أنها تعرقل التنفيذ، في حين سمع من الطرف الآخر، اتهامات بأن أنصار العمل الحاسم يرومون القيام بمغامرة مصيرها الفشل لعدم توفر أهم مستلزمات نجاحها. وهذا الصراع، حول أساليب الكفاح وكيفية تنفيذها، استمر بعدئذ بين اتجاهين تبلورا في وثيقتين واحدة تدعو إلى تهيئة مستلزمات الانتفاضة الشعبية المسلحة، وكان كاتب هذه السطور أحد المشاركين في كتابتها، والأخرى تدعو إلى الانقلاب العسكري، كتبها الفقيد عامر عبد الله وطرحت الوثيقتان للمناقشة على اللجان المحلية. وقد جرى تعشيق المشروعين في وثيقة واحدة في اجتماع كامل للجنة المركزية عقد في شباط 1967. إن هذا الصراع لم يكن له علاقة بخط آب السياسي والفكري، بل بأساليب الكفاح التي من ِشأنها أن تحقق الهدف الأساسي

[31] - المصدر السابق، ص 318. راجع كذلك عزيز سباهي، مصدر سابق ص53 و56.

الـوارد فـي تقريـر نيسـان، ألا وهـو إسـقاط الحكـم الـدكتاتوري العسـكري وإقامـة حكومة ائتلاف وطني ديمقراطية. [32]

أمـا لمـاذا سـمي اجتمـاع تشـرين الأول فـي تـاريخ الحـزب الشـيوعي العراقـي باجتمـاع الـ(25)؟ لقـد سـمي الاجتمـاع بهـذا الاسـم ، لأنـه لا هـو بالموسـع للجنـة المركزيـة ولا هـو بـالكونفرنس، ولا هـو بالاستشـاري، ولـذلك سـمي باجتمـاع الـ(25)، وهـو عـدد حضـوره. فتحـت الضـغط والإلحـاح اسـتجاب المركـز الحزبـي الـذي يقـوده بهـاء الـدين نـوري بالوكالـة إلـى عقـد اجتمـاع حضـره سـبعة أعضـاء مـن (ل.م) وعضـوان مرشـحان، وسـتة عشـر كـادراً حزبيـاً متقـدما، جمـيعهم مـن بغـداد باسـتثناء أثنـين أو ثلاثـة، فأصـبح المجمـوع (25). ونظـراً للارتبـاك الـذي رافـق تنظـيم الاجتمـاع، فلـم يحضـره أي منـدوب مـن منظمـة الفـرع فـي كردسـتان، بـالرغم مـن وصـول وفـد كبيـر مـنهم إلـى بغـداد، كمـا لـم يُشـارك فـي الاجتمـاع أي منـدوب مـن الخـارج لا مـن قـادة الحـزب ولا مـن كـوادره، وكـان مجمـوع المـؤهلين مـنهم لحضـور مثـل هـذا الاجتمـاع يتجـاوز عـدد الـذين حضـروه!!، بيـنهم سـكرتير اللجنـة المركزيـة ولـم تحضـره ولا رفيقـة واحـدة. ولـم تقـدم إلـى الاجتمـاع أيـة وثيقـة للمناقشـة. فالتسـمية لـم تـأت اعتباطـاً ولـم تكـن للسخرية. [33]

لقـد جلـب انتبـاهي فـي الجـزء المنشـور مـن مـذكرات الفقيـد ثابـت حبيـب العـاني المرفـق، قولـه " وانتقـد (الاجتمـاع الـذي عقـد فـي بـراغ والمـذكور أعـلاه) الظـروف الشـاذة التـي أدت إلـى عقـد "اجتمـاع 25"، بمـا يعنـي إدانـة "اجتمـاع 25".

لا توجـد أيـة إدانـة لاجتمـاع الـ(25). وفـي رسـالة قـادة الحـزب فـي الخـارج إلـى المركـز الحزبـي فـي الـداخل، والتـي مـر ذكرهـا، إقـراراً بـالإجراءات التـي توصـل إليهـا اجتمـاع الـ(25) بشـأن قيـادة الحـزب، ووافقـوا علـى أن يسـتمر المركـز القيـادي فـي بغـداد بنشـاطه حتـى ينعقـد المـؤتمر الثـاني للحـزب، أو حتـى أن يعقـد الحـزب كونفرنسـاً أو أن تعقـد اللجنـة المركزيـة اجتماعـاً كـاملاً لهـا. وكانـت أيـة

---

[32] **- جاسم الحلوائي "محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي" ص 325.**

[33] **- المصدر السابق ص317. أنظر أيضاً عزيز سباهي مصدر سابق ص 52.**

إدانة لاجتماع الـ(25)، يعني سحب الشرعية من قيادة الحزب في الداخل لأنها كانت منتخبة من الاجتماع المذكور، ولم يحصل ذلك، كما هو معروف.[34]

على أي حال، يبدو لي أن وهَم الكاتب المراني، حول عدم تخلي الحزب عن خط أب ورسمه خط سياسي وفكري جديد في نيسان 1965، دفعه لارتكاب خطأ كبير عندما نسب رفع شعار إسقاط السلطة الذي ورد في تقرير نيسان إلى اجتماع تشرين الأول عنوة، حيث يقول ما يلي: "وفي نهاية الجلسة الأولى للاجتماع , حيث تقرر إدانة خط آب ورفع شعار إسقاط السلطة". ومن حقنا أن نسأل كيف رُفع الشعار ولم تصدر وثيقة من الاجتماع؟ كما يؤكد ذلك الكاتب همام نفسه حيث يذكر "لم يصدر بيان عن الاجتماع ومقرراته، كما جرت العادة لاجتماعات قيادة الحزب..." ولنضع السؤال بصيغة أخرى، كيف يبدل حزب سياسي سياسته 180 درجة بدون وثيقة تعلل ذلك؟ الجواب واضح، هو أن الوثيقة كانت موجودة والشعار مرفوع منذ نيسان، والمظاهر الايجابية التي ظهرت على المنظمات بدأت بتلك الوثيقة، ولا زال كاتب هذه السطور يتذكر ذلك. فقد كان سكرتيراً لمنطقة بغداد آنذاك، ومساهماً في إقرار الوثيقة في اجتماع اللجنة المركزية التي أقرته، وهناك تفاصيل عن هذا الاجتماع بعضها طريفة في كتاب كاتب هذه السطور "الحقيقة كما عشتها".[35]

لقد اعتبر الكاتب همام عبد الغني المراني ادعاء الكاتب كريم الزكي "كانت قيادة الحزب الشيوعي العراقي تعمل جاهدةً لحل الحزب وتذويبه في حزب السلطة" مجرد عبارة غير دقيقة وردت بسبب الحماس، بدلاً من إدانة ذلك باعتباره تشويهاً لتاريخ الحزب الشيوعي العراقي المجيد. هذا بالرغم من معرفة المراني بأن ما يدّعيه كريم شيء، وانتهاج سياسة خاطئة شيء آخر مغاير تماماً، على حد تعبير الكاتب المراني ذاته.

ومن أجل أن يبرر خطأ كريم، راح الكاتب يقوّل كريم أقوالاً لم يقلها، عندما يذكر: " كما أن عبارة "كانت قيادة الحزب الشيوعي العراقي تعمل جاهدةً

---

[34] - عزيز سباهي، مصدر سابق ص56.

[35] - - جاسم الحلوائي "الحقيقة كما عشتها" ص247.

لحل الحزب وتذويبه في حزب السلطة" هي الأخرى غير دقيقة , فانتهاج سياسة خاطئة شيء و "تعمل جاهدةً لحل الحزب وتذويبه في حزب السلطة" شيء آخر مغاير تماماً , رغم انني اوافق رأي الكاتب, (لم يرد الرأي الذي سيذكره في مقال الكاتب كريم، كي يؤيده!؟ ج) بأن خط آب لو قُدر له ان يستمر لفترة طويلة , ولم يواجه ذلك الرفض القاطع من كوادر وقواعد وجماهير الحزب لوصل الى تلك النتيجة , رغم انها مستبعدة تماماً في العراق , استناداً لمكانة وجماهيرية الحزب ونفوذه الأدبي والسياسي وجذوره العميقة في المجتمع العراقي".

لو كان هذا الرأي قد ورد في مقال كريم، لما علق كاتب هذه السطور عليه أصلاً رغم مآخذه الأخرى على مقاله" أما إذا أضيفت للأسباب التي استبعدت فيها احتمال ذوبان الحزب في الاتحاد الاشتراكي العربي، ما يلي:"...ولتركيبة الحزب الشيوعي العراقي القومية غير القابلة للذوبان في منظمة قومية عربية" لاتفقت مع هذا الطرح تماماً. أما حل الحزب، الذي ورد في ادعاء كريم، فهو أمر غير ممكن، فليس هناك جهة تملك مثل هذه الصلاحية، بما في ذلك المؤتمر الوطني للحزب. فقد أوجدت الحزب الشيوعي العراقي ضرورة اجتماعية تاريخية، وعندما تنتفي هذه الضرورة، فعند ذاك تنتفي ضرورة وجوده أيضا.

لقد لاحظنا كيف دلس الكاتب عبد الغني أخطاء الكاتب كريم، أما عندما وصل الأمر لإبداء ملاحظاته على مقالي، فقدم لها وجهة نظره في كتابة التاريخ، والتي يعوزها عنصر مهم في كتابة التاريخ، حسب فهمي وتجربتي المتواضعة في هذا الميدان، ألا وهي الأدلة الموثقة وخاصة في الأمور الخطيرة، وعدم الاعتماد على الذاكرة، خاصة عندما يبلغ الإنسان من العمر عتيّاً. فمن الممكن أن يشك القارئ بأقوال الكاتب فهو غير مجبر على تصديقه، أما الأدلة الموثقة فمن شأنها إقناع القارئ. وفي هذا الإطار، من الضروري هنا التمييز بين ما هو مهم وخطير أو موضع خلاف، وبين ما هو غير ذلك.

يذكر الكاتب عبد الغني في مقاله ما يلي:"ان هذه الأحداث مضى عليها نصف قرنٍ من الزمن , وأصبحت تاريخاً يفترض بمن يتعرض لها او يتناولها , انْ يكون دقيقاً وأميناً في تسجيلها , اذا كنا نريد فعلاً ان نصون تاريخ الحزب ونحافظ عليه من التشويه والأجتهادات الشخصية". هذا

صحيح ولكن لماذا لم يذكر ذلك في مقدمة المقال، وجاءت بعد أن أنهي ملاحظاته على مقال الكاتب كريم وجعلها مقدمة لملاحظاته على مقال كاتب هذه السطور؟ فالأمر واضح فهو يريد الإيحاء للقارئ بأن كاتب هذه السطور لم يكن دقيقاً وأميناً و...الخ. وبصرف النظر إن كان يوحي أو لم يوح، فسأترك للقارئ أن يحكم من منهما لم يكن دقيقاً وأميناً؟ ومن منهما يحرص على تاريخ الحزب الشيوعي العراقي من التشويه، كاتب هذه السطور، أم الأستاذ همام عبد الغني المراني ؟

24 كانون الأول 2014

رابط مقال الأستاذ همام عبد الغني المراني

http://www.al-nnas.com/ARTICLE/is/17d1.htm

*****

هل رفع الحزب الشيوعي العراقي شعار إسقاط السلطة في نيسان 1965؟

نشر الأستاذ همام عبد الغني المراني في موقع الناس مقالاً بتاريخ 19 كانون الثاني 2015 تحت عنوان " بعيداً عن التسطيح والشخصنة - مع الأستاذ جاسم الحلوائي". وذلك رداً على مقالي المؤرخ في 24 كانون الأول 2014 " حول تخلي الحزب الشيوعي العراقي(ح.ش.ع) عن خط آب 1964 وذيوله - رد على الأستاذ همام عبد الغني المراني. (رابط مقال المراني مرفق)

إن ما حفزني للرد على المقال المذكور هو محاولة الكاتب المراني نفي موقف سياسي مهم لـ(ح.ش.ع)، ألا وهو رفعه شعار إسقاط حكم عبد السلام عارف الدكتاتوري العسكري في تقرير اللجنة المركزية الصادر في نيسان عام 1965. في حين لا يوجد كتاب مكرس لتاريخ الـ(ح.ش.ع) إلاّ ويذكر ذلك عند تناول هذه الفترة التاريخية. ولم تكن هذه الحقيقة موضع خلاف يوماً ما

بين مَن أيّد خط آب ومَن عارضه، ورغم ذلك ينفي الكاتب المراني الحقيقة المذكورة ويلتبس عليه تسلسل الأحداث ويكتنفها التشوش الذي قد ينعكس على القارئ غير المطلع على تلك الفترة التاريخية.

ولكي يؤكد الكاتب المراني نفيه المذكور لموقف الحزب فإنه يستشهد بمقتطفين من مقالي ينهيهما بما يلي: " وهكذا أخي الكريم فإنك لم تأتِ بأية فقرة صريحة تشير الى أن الحزب آنذاك رفع شعار إسقاط السلطة في ذلك الاجتماع". المقصود اجتماع نيسان المذكور أعلاه.

ولكي يبرهن على رأيه هذا فإنه يرتكب خطأين مهمين جداً في طريقة استشهاده. الأول: هو أنه يأخذ نصف فقرة من مقالي ويترك نصفها الآخر الذي يتعارض مع رأيه. فهو يقول: " وفي الأستشهادين اللذين أوردهما الأستاذ جاسم الحلوائي , للتدليل على التخلي عن خط آب , لم يذكر بوضوح موضوع اسقاط النظام . فقد جاء في رد الأستاذ الحلوائي ما يلي : "إن البيان، أو بالأحرى التقرير الذي صدر عن اجتماع اللجنة المركزية في نيسان 1965 قد تخلى فعلاً عن خط آب ... قالت ل . م . في تقريرها "إن الحزب الشيوعي " حامل الرسالة التاريخية للطبقة العاملة " وُجِدَ ليبقى، وان " تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي" العراقي قد فشلت، ومع كل الضجيج المثار عن "الاشتراكية"، فإن سياسة السلطات، تتناقض سياسياً واقتصادياً وإيديولوجيا مع أبسط مفاهيم ومتطلبات البناء الاشتراكي "ودعا الحزب الشيوعي الناصريين إلى الانسحاب من الحكم والانضمام إلى صفوف المعارضة الشعبية".

أما كامل الفقرة في مقال كاتب هذه السطور فهي:" إن التقرير الصادر عن اجتماع اللجنة المركزية في نيسان 1965، واستنادا إلى عزيز سباهي وحنا بطاطو، "قد تضمن تعديلاً أساسياً في سياسة الحزب. إذ طالب بإسقاط الحكم الدكتاتوري العسكري، والدعوة إلى إقامة حكومة ائتلاف وطني ديمقراطية، تنهي الأوضاع الاستثنائية التي تعيشها البلاد، وتصفي مخلفات انقلاب شباط، وتحقيق الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان. وقالت اللجنة المركزية في تقريرها: إن الحزب الشيوعي "حامل الرسالة التاريخية للطبقة العاملة" وجد ليبقى ...إلى آخر الفقرة التي يذكرها الكاتب المراني. لقد حذف الكاتب المراني نصف الفقرة، لأن شعار إسقاط الحكم الدكتاتوري العسكري

واضح وضوح الشمس في النصف المحذوف. هذا إضافة إلى أن الفقرة مستندة إلى مصدرين مهمين جداً وموثقين بهامش يشير إلى صفحات الكتب، حذفت أيضاً!

أما الخطأ المهم الثاني، فهو أن الكاتب المراني يذكر ما يلي: "وفي الاستشهاد الثاني يقول الحلوائي " ففي بيان صادر من الحزب الشيوعي العراقي في 22 كانون الأول 1964 (إي قبل اجتماع نيسان 1965 - همام) لمناصرة المناضلين في " اللجنة الثورية " الذين اعتقلوا بتهمة تدبير انقلاب ضد الحكم جاء فيه " إن شعبنا يرى استمرار سياسة الإعدامات والمشانق , استهتاراً بلائحة حقوق الإنسان , وبجميع مبادئ العدل والقانون والقيم الخلقية , واستجابةً لإرادة الاستعمار والرجعية . إن شعبنا يتساءل: من المسؤول عن هذا الاستهتار بأرواح أبناء الشعب ومصادرة حرياتهم ؟ إن القوى القومية المشتركة في الحكم تسيء إلى سمعتها والى الوحدة نفسها إذا لم تتخذ موقفاً صريحاً وحازماً ضد هذه السياسة الهوجاء " ...

وهكذا فإن هذه اللهجة الحازمة، والإدانة التامة ل "سياسة الأعدامات والمشانق " تنتهي بدعوة القوى القومية المشتركة في الحكم للمحافظة على سمعتها، بالقول " إن القوى القومية المشتركة في الحكم تسيئ الى سمعتها والى الوحدة نفسها، إذا لم تتخذ موقفاً صريحاً وحازماً ضد هذه السياسة الهوجاء " . وهكذا أخي الكريم فإنك لم تأتِ بأية فقرة صريحة تشير الى ان الحزب آنذاك رفع شعار اسقاط السلطة في ذلك الأجتماع .

لا توجد علاقة لهذه الفقرة الصادرة في بيان للحزب في 22 كانون الأول 1964 باجتماع نيسان 1965؟! وقد حذف المراني مبررات إيرادها من قبل كاتب هذه السطور، وهي كما جاء في المقال: "ومباشرة بعد وصولهما (بهاء الدين نوري وعامر عبد الله) أخذت أدبيات الحزب تجري تعديلاً في خطابها باتجاه إدانة النظام والتشكيك بإخلاصه للقضايا الوطنية. ففي بيان صادر من الحزب الشيوعي العراقي في 22 كانون الأول 1964 لمناصرة المناضلين من "اللجنة الثورية".. إلخ". فالمقتطف دليل على تغيّر الخطاب ولا علاقة له بشعار إسقاط السلطة وهو قبل اجتماع نيسان بأربعة أشهر والمراني يعرف ذلك، مع ذلك يجيّره لحساب اجتماع نيسان!؟

إذا لم يقتنع الكاتب المراني بسباهي وبطاطو، فسأذكر له مقتطفاً لأحد معارضي خط أب يشير إلى شعار إسقاط السلطة موضوع الخلاف، وهو الفقيد زكي خيري. إنه يذكر ما يلي: "فأخذت اللجنة المركزية للحزب بنفسها تعدل الخطة السياسية التي أقرتها بالاجتماع السابق (آب 1964). فقررت في اجتماع نيسان 1965: "إن الوقائع أثبتت أن مشاكل العراق الملحة لا تجد سبيلها إلى الحل على أيدي زمرة عارف - يحي الرجعية، بل إن هذه الزمرة سارت بالبلاد حثيثاً نحو الحرب الأهلية وتنكرت بجوهر سياستها العامة لمصالح حركة التحرر العربي وأساءت إلى قضية التضامن والوحدة العربية. لذا فإن جماهير الشعب وجميع القوى المعادية للاستعمار على اختلاف قومياتها وميولها السياسية مدعوة إلى أن توحد جهودها: أولاً لإسقاط حكم عارف - يحي العسكري الدكتاتوري...". [36]

أعتقد بأن المراني سيقتنع بأن اللجنة المركزية قد رفعت شعار إسقاط السلطة في نيسان 1965. فإذا كان اعتقادي في محله، فسيجد طريقه للإجابة على الأسئلة التي يطرحها. فعندما يعرف بأن الحزب تخلى عن خط أب ورفع شعار إسقاط السلطة في تقرير يبرر ذلك، فسيعرف لماذا لم يصدر تقريراً من اجتماع ال(25). وسيعرف طبيعة الإلحاح الذي تعرضت له قيادة الحزب لعقد الاجتماع المذكور و...إلخ

لقد اعتذر الكاتب المراني في مقاله، عن التصرف على هواه بمقتطف لكاتب هذه السطور، اعتذاراً مبهماً. فهو يستخف به تارة، ويبرره تارة أخرى.

هذا في المرة السابقة، أما بعد الخطأين المهمين المذكورين أعلاه، واللذين ارتكبهما في طريقة مناقشته غير السليمة، أرى أن ذلك يتطلب منه اعتذارا صريحاً لا يقبل التأويل للقراء.

في الختام لابد من هذه الملاحظة، لقد ذكر المراني ما يلي: " حين تحدث (الفقيد ثابت العاني) عن وثيقتي التقييم لسياسة الحزب، ذكر ان احداهما من اعداد الفقيد زكي خيري وعزيز الحاج، والأخرى اعدها بهاء الدين نوري، بينما تذكر أنت، بأنك ساهمت في كتابتها".

لم أذكر بأنني ساهمت في كتابة تقرير التقييم، وإنما ذكرت مساهمتي في كتابة وثيقة الانتفاضة الشعبية المسلحة، وإن ما جاء في مقالي هو التالي:

---

[36] - زكي خيري وسعاد خيري، "دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي"، ص438.

" وهذا الصراع، حول أساليب الكفاح وكيفية تنفيذها، استمر بعدئذ بين اتجاهين تبلورا في وثيقتين واحدة تدعو إلى تهيئة مستلزمات الانتفاضة الشعبية المسلحة، وكان كاتب هذه السطور أحد المشاركين في كتابتها، والأخرى تدعو إلى الانقلاب العسكري، كتبها الفقيد عامر عبد الله وطرحت الوثيقتان للمناقشة على اللجان المحلية.

20 كانون الثاني 2015

رابط مقال الأستاذ همام المراني

http://www.al-nnas.com/ARTICLE/is/18d.htm

*****

حول طريق التطور "اللارأسمالي"

لقد تكرر مصطلح التطور "اللارأسمالي" والذي بات يُعرف فيما بعد بالتوجه الاشتراكي في مناقشاتنا السابقة. ومن المفيد إعطاء فكرة عن مفهوم هذا المصطلح لجمهور القراء، وخاصة للمناضلين الشباب منهم. لقد ظهر هذا المصطلح في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي في الحركة الشيوعية العالمية لتوصيف الطريق الذي يمكن أن تشقه الدول المستقلة، ضعيفة أو متوسط التطور في مستواها الاقتصادي - الاجتماعي وعبر التخطيط المركزي، وتحت راية الاشتراكية وبقيادة "الديمقراطيين الثوريين" من مختلف شرائح البرجوازية الصغيرة، وذلك بمساعدة الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى. وسنتوقف هنا عند التجربة المصرية لعلاقتها الوثيقة بخط آب، الذي سبق وأن كان موضع نقاش قبل أسابيع قليلة في عدد من المواقع الألكترونية.

كانت مصر في مقدمة البلدان العربية التي سارت في طريق ما يعرف بالتطور اللارأسمالي بقيادة جمال عبد الناصر، ولم يجبرها أحد على ذلك. لقد أرادت مصر التغلب على تخلفها بأسرع الطرق، فجربت تشجيع الرأسمال الخاص لتصنيع البلد ولكن هذه التجربة فشلت، لأن الرأسماليين المصريين

الكبار رفضوا توظيف رساميلهم وفق الخطة التي رسمتها الدولة، وفضلوا أن يوظفوها في ميادين الربح العاجل، ولم يصغوا إلى مناشادات عبد الناصر، فلجأ هو في عام 1961 إلى انتهاج سياسة اقتصادية جديدة، تمثلت في تأميم الدولة للمؤسسات الاقتصادية الأجنبية في مصر، والمشاريع الكبيرة للرأسمال المصري الخاص، وتبنى التخطيط الاقتصادي ــ الاجتماعي المركزي، على غرار ما كان يجري في الاتحاد السوفييتي. ولجأ النظام المصري إلى الاعتماد على المعونات الاقتصادية من الاتحاد السوفيتي وحليفاته، واتجه إلى توظيف مدخرات الدولة، وعمل على تعميق الإصلاح الزراعي. وبموجب هذه الإجراءات، بات في حيازة الدولة 70% من الإنتاج و50 % من العمالة و90% من جملة الاستثمارات الجديدة في قطاع الصناعة المصرية. وعلى أي حال، فإن الزيادة الحقيقية في دخل الفرد الواحد لم ترتفع في الفترة ما بين 1960 و1965 إلا بمقدار 3,6%. وقد انخفضت هذه النسبة إلى 1% في الفترة ما بين 1966 و1975. [37]

وقد دهش الكتاب والمنظرون في الاتحاد السوفييتي وألمانيا الديمقراطية، كما يشير زكي خيري، لما يجري في مصر. فرأى بعضهم إنه طريق جديد للتطور وإنه يتجنب التطور الرأسمالي فأطلقوا عليه اسم التطور اللارأسمالي. ودار صراع فكري واسع ومتشعب حول الطبقة المؤهلة لقيادة هذا الطريق وصرح زعيم ألمانيا الديمقراطية أولبرخت قائلاً: " إن أناساً مثل جمال عبد الناصر فقط يبنون الاشتراكية في إفريقيا"! وانعقدت ندوة في برلين عام 1963 حضرها ممثلو الأحزاب الشيوعية في البلاد العربية، ودار نقاش حاد جداً حول مصير الأحزاب الشيوعية في البلدان النامية [38].

وكان من بين ما أفرزته هذه التطورات، هو تعمق الروابط بين القاهرة وموسكو، بما في ذلك الدعم الأيديولوجي لنظام جمال عبد الناصر من المنظرين السوفييت، الذين لم يفتهم الاستناد على بعض النصوص في

---

[37] ـ راجع عزيز سباهي "مصدر سابق، ص 27. راجع كذلك زكي خيري، مصدر سابق ص 256.

[38] ـ راجع زكي خيري، مصدر سابق، ص257.

الماركسية- اللينينية حول إمكانية تجنب الطريق الرأسمالي، معزولة عن ظروفها.

وانعكس تعمق الروابط بين القاهرة وموسكو،إيجاباً على علاقة موسكو ببغداد. ورحب نيكيتا خروشوف بمبادرة بغداد لإيقاف الحرب في كردستان في 10 شباط 1964، واعتبرها خطوة محسوبة "لتعزيز هيبة الجمهورية العراقية في أعين شعوب العالم". واستأنف الاتحاد السوفييتي تزويد العراق بالسلاح، بعد أن توقف ذلك إثر انقلاب شباط 1963. وفي 26 أيار 1964 وقع عارف وناصر اتفاقاً تمهيدياً للوحدة، ما بين مصر والعراق، نص على أن البلدين يدرسان وينفذان الخطوات الضرورية لإقامة وحدة بين البلدين ووضع سياسة مشتركة في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية، وتنسيقها وفقاً للخطة المرسومة، وإنهما يعملان على تحقيق وحدة عقائدية بين شعبي البلدين من خلال منظمات شعبية وعمل شعبي يوّحد هذه المنظمات في المستقبل [39].

كان هناك اتجاهان بين أنصار طريق التطور اللارأسمالي أو التوجه الاشتراكي في الحركة الشيوعية العالمية، الأول: يرى أن اشتراك الشيوعيين في قيادته هو شرط لنجاحه. أما الاتجاه الثاني فيرى بأنه من الممكن أن يقتصر دور الشيوعيين على دعم وتأييد قيادة "الديمقراطيين الثوريين". وكان هذان الاتجاهان المذكوران موجودين في الحزب الشيوعي العراقي أيضاً. الاتجاه الأول مثبت في وثائق المؤتمر الثالث والاتجاه الثاني ضعيف وجد تعبيره في مواقف معينة. على أي حال لم تزك الحياة كلا الاتجاهين.

لقد تبنى الحزب الشيوعي العراقي طريق التطور "اللارأسمالي" في عام 1964 وتخلى عنه بعد بضعة أشهر، كما مر بنا. وعاد وتبنى ذلك في عام 1975 وتخلى الواقع عنه، هذه المرة، وفشلت تجربة تجنب طريق التطور الرأسمالي عالمياً.

تشير تجربتنا في العراق والتجربة العالمية، لحد الآن، إلى عدم وجود طريق للنمو والتطور أمام البلدان الضعيفة، أو متوسطة التطور، في مستواها

---

[39] - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 33. راجع كذلك بطاطو، مصدر سابق، ص 350 والهامش رقم 34.

الاقتصادي - الاجتماعي، ما دام النظام الرأسمالي قائماً عالمياً، سوى طريق التطور الرأسمالي، ولكن من الممكن تقليص مصائبه وويلاته، وما يضمن ذلك هو النظام الديمقراطي المؤسساتي، بما يعنيه من إقامة مجتمع مدني ومجلس نواب ودستور دائم والفصل بين السلطات، وإقرار حق تقرير المصير للقوميات، وفصل الدين عن الدولة، وضمان حقوق الإنسان، ومساواة المرأة بالرجل بالحقوق والواجبات ... وإن الكفاح من أجل المزيد والمزيد من العدالة الاجتماعية يمر عبر تحقيق وترسيخ النظام الديمقراطي ومن ثم تطوير الديمقراطية في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وإن الوصول إلى الاشتراكية يمكن أن يتحقق بطرق مختلفة، حسب خصائص كل بلد، و أن طريق بلادنا الخاص إلى الاشتراكية سيكون، كما جاء ذلك في برنامج الحزب الشيوعي العراقي، "محصلة عمل فكري وسياسي تراكمي ومتدرج، وأيضاً محصلة نضال قوى سياسية متعددة وتحالفات واسعة، وسيتم الوصول إليها عبر عدد من المراحل الانتقالية التي يمكن أن تستمر طويلاً".

ومن غير الممكن الحديث، منذ الآن، عن سمات تلك المراحل، وتحدياتها ومتطلباتها، وظروفها الإقليمية والدولية.

أوائل كانون الثاني 2015

*****

من أجل وضع الأمور في نصابها الصحيح

وصلني من الدكتور عبد الحسين شعبان مقال تحت عنوان "ضوء على رسالة جاسم الحلوائي، شبح عامر عبد الله ومكر التاريخ !" وكنت قد اطلعت عليه في موقع الحوار المتمدن. (رابط المقال مرفق)

في الواقع لم تكن لدي النية في الكتابة حول كتاب الدكتور شعبان عن عامر عبد الله. ولكن بعد الانتهاء من قراءتي للكتاب في حينه، تأسفت على مواصلة كاتب الكتاب نزعته المعادية للحزب الشيوعي العراقي، والسعي إلى إضعافه بمختلف السبل، بما في ذلك تشويه التاريخ وتزويره تحت راية حرية النقد. إن الدكتور شعبان يعيد ويصقل أخطاء معينة مخلوطة بأخرى غير صحيحة وخطيرة. ويبدو أن شعبان يرى بأن وجود الحزب الشيوعي يتعارض مع ادعائه بأنه "ماركسي مستقل" ويهمّه إلغاءه! ولا ندري ما معنى هذه الصفة التي يدعيها ويكررها في كتابه "ماركسي مستقل"! فعن أي شيء هو "مستقل"!!. فإذا كان المقصود هو استقلاله عن الحزب الشيوعي أو عن أي تنظيم سياسي، فهو بعيد كل البعد عن فهم ماركس الذي انخرط بنشاط في الأممية الأولى، وأسس مع زميله أنجلز الأممية الثانية ورعى ووجّه الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في كل مكان . وعندما يشير ماركس في موضوعاته عن فورباخ: بأن" الفلاسفة لم يفعلوا غير أن فسروا العالم بأشكال مختلفة ولكن المهمة تتقوم في تغييره"، فلم يخطر ببال ماركس بأن التغيير يتم بواسطة المستقلين. وإذا كان شعبان قد فهم الأمر هكذا فهو على وهم. ويردد شعبان كثيراً فهمه الخاطئ للماركسية وعلى أنها: "تعني الحقيقة والجمال والعدالة والمساواة بين البشر والرجال والنساء والقضاء على الاستغلال(أي استغلال، وضح؟ج). ويجهل، أو يتجاهل، أن الماركسية تعني كل ذلك ولكنها، أولاً وقبل كل شيء، هي نشاط سياسي منظم لطليعة الطبقة العاملة وشغيلة اليد والفكر من أجل تحقيق أهدافها.

فالطبقة العاملة لن تتمكن من تحقق أهدافها،حسب ماركس، إلا بعد أن تتحول من طبقة بذاتها إلى طبقة لذاتها، ولن تتحول لذاتها بدون حزب سياسي يسعى إلى تحقيق أهدافها.

إن أفكار ماركس ليست حكراً لجهة معينة وهي مشاعة، ولكن الاستفادة من منهج ماركس وأفكاره بهذا القدر أو ذاك شيء، وادعاء الانتماء الفكري له، ولكن مخالفته فيما هو مبدأي في التطبيق، شيء آخر.

وبعد أن تأسفت على محتوى الكتاب ، كما ذكرت، وضعت الكتاب في المكتبة، ولم أكن أنوي الكتابة عنه. إلا أن رسالة وصلتني من شعبان ورد فيها "... آمل أن أسمع ملاحظاتك بعد الانتهاء من قراءة كتاب عامر عبد الله"، ويقصد كتابه عن عامر عبد الله. فوعدته بكتابة ملاحظاتي وإرسالها بشكل شخصي له، ولكنني عدلت عن ذلك و قررت نشر الملاحظات طالما أن الكتاب أصبح في متناول القراء، كما ذكرت ذلك في مقدمة مقالي السابق. فأرجو أن يطمئن الدكتور بأنه لا توجد "جهة تقف خلف جاسم الحلوائي"، كما جاء في مقاله أما إشارته إلى أبي سيفان، فأطمئنه بأن الرفيق أبو سيفان يدقق كل مقالاتي طباعياً وبعض الأحيان إملائيا. ويمكن للدكتور التأكد من ذلك عند مقارنة النص المرسل إليه خطأ للتصحيح وبين النص المنشور، فسيجد أربعة أخطاء مطبعية صححها الرفيق أبو سيفان مشكوراً. فالأخطاء المطبعية لا يخلو منها أي مطبوع بما في ذلك كتاب شعبان عن عامر عبد الله. إن أبا سيفان جندي مجهول فهو يصحح لعشرات الكتاب. وأنا لست خجلا من تصحيحات أبي سيفان فقد سبق وأن شكرته على هذا الجهد في مقدمة كتابي "الحقيقة كما عشتها". فشكوك شعبان بأن جهة ما تقف خلف الحلوائي هي في غير محلها، ولولا طلبه الملاحظات على كتابه، لما كتبت تلك الرسالة أصلاً. وجنت على نفسها براقش، كما يقول المثل.

بودي أن أبدي أسفي على استخدام الدكتور شعبان عبارات غير لائقة في الحوار مثل سؤاله" أحقاً إن مستوى التفكير انحدر إلى هذا القدر من السطحية والسذاجة؟"، في معرض إشارته إلى أحد المواضيع.

إذا كان تناول الحلوائي للموضوع الذي أشار إليه أو أي موضوع آخر سطحي وساذج إلى هذا القدر، فلماذا كلف الدكتور نفسه وكتب حوالي 50 صفحة للرد عليه؟ فالقراء ليسوا سذجاً أو سطحيين، وكانوا سيهملون مقال الحلوائي. في حين لم يجر استحسان أي مقال من مقالاتي من قبل القراء مثل ما جرى إزاء مناقشتي للكتاب إطلاقاً. فهل أن القراء أيضاً سذج وسطحيون؟

إن ما كتبته في مقالي، ليس بقراءة كلاسيكية للكتاب، بل إنها مجرد ملاحظات، كما ذكرت ذلك في مقدمة مقالي السابق. وقد علقت على تعليق أحد القراء في الحوار المتمدن بما يلي:

أعتقد لكي يكون الحوار مفيداً يتطلب الإجابة على الأسئلة التالية:

1 - هل يتحمل الحزب الشيوعي العراقي مسؤولية في أحداث كركوك في تموز 1959؟ إذا كان الجواب بنعم المطلوب أدلة موثقة.

2 - هل إن الفقيد عامر عبد الله كان يوجّه سلام عادل في السنوات 1956-1958؟ إذا كان الجواب بنعم المطلوب أدلة موثقة.

3 - هل صاغ عامر عبد الله لنحو ثلاثة عقود أهم وثائق الحزب الشيوعي العراقي النظرية وتقاريره السياسية؟ إذا كان الجواب بنعم المطلوب أدلة موثقة.

4 - هل كان سلوك الذين خرجوا أو اخرجوا من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في مؤتمره الرابع عام 1985 ونشطوا لـ "تصحيح مساره" من خارج أطره التنظيمية كان صحيحاً، أم سلوك الذين نشطوا داخل إطاره وساهموا في تجديد الحزب ودمقرطته؟ الجواب يتطلب أدلة موثقة.

وقلت للقارئ، لا تغرك الإجابة بنعم على هذه الأسئلة أو أي منها، بدون أدلة موثقة، ففي هذه الحالة لا يمكن اعتبارها جرأة وإنما تشويه وتزوير متعمد للتاريخ.

وقد أرسلت هذا التعليق (الأسئلة)إلى الدكتور شعبان.

وكان بودي أن يركز الدكتور على هذه النقاط ويرد بأمانة وبروحية نقدية عليها، وأن لا يضيّع الإجابة عنها في مقال طويل عريض يذكر الكثير مما جاء في كتابه ولم يُطرح في الحوار. فراح يعيد ويصقل في مقاله أخطاء الحزب والحركة الشيوعية وينبش في المقابر، وذهب بنا حتى إلى عهد ستالين، ويطرح أموراً كثيرة مختلف عليها لتعجيز المحاور عن مواصلة الحوار. وهذا أسلوب مكشوف، وهو غير صحيح في حوار يُراد منه أن يكون مبدئياً وراقياً. وإنني غير مستعد للانجرار إليه . إذاً لندخل الآن في

صلب الموضوع. وسأركز على إجاباته المنثورة في مقاله على الأسئلة المطروحة.

السؤال رقم 1 كان ما يلي: هل يتحمل الحزب الشيوعي العراقي مسؤولية في أحداث كركوك في تموز 1959؟ إذا كان الجواب بنعم، المطلوب أدلة موثقة.

إن المؤرخين المهنيين يبحثون عن المسؤولية السياسية في مثل هذه الأحداث التاريخية. كما إنهم يبحثون عن وثائق تؤكد وجود قرارات أو توجيهات صادرة عن الحزب أو منظمته المحلية أو شهادات شهود عيان يؤكدون مثل هذه القرارات أو التوجيهات. لقد أوردت ثلاث شهادات لمؤرخين مهنيين وغير شيوعيين واثنين منهما أجانب، وجميعهم يبرئون ساحة الحزب من المسؤولية. أما عن وجود عناصر تصرفت بما يتعارض مع توجيهات الحزب، فلم ننكر ذلك ولكن ذلك شيء والمسؤولية السياسية شيء آخر. ولم يأت الدكتور بدليل يؤكد مسؤولية الحزب السياسية، بل أهمل تلك الشهادات لمجرد أنها لصالح الحزب!. فقد التقط الدكتور ما يناسبه فقط من الأستاذ عزيز سباهي، وأهمل ما يلي مما ذكره سباهي بالذات وهو: "واضح مما يؤكده عزيز محمد، تهافت التهم التي كيلت للحزب الشيوعي العراقي، أو للجنته المحلية في كركوك بشأن ما قيل عن تدبيره للأحداث".

السؤال رقم 2 هو: هل إن الفقيد عامر عبد الله كان يوّجه سلام عادل في السنوات 1956-1958؟ إذا كان الجواب بنعم، المطلوب أدلة موثقة. لقد طرحت هذا السؤال على شعبان بناءً على النص التالي الوارد في الكتاب والمكرر في المقال وهو:

" ولعلّ انطباعاتي الشخصية بأن عامر عبد الله لا يريد أن يكون الشخص الأول، وإنما يريد توجيه الشخص الأول، على أن يترك له كامل الحرية للتصرف، وبذلك يكون أكثر انسجاماً وأظن أن فترة 1956-1958 سارت بهذا الاتجاه، لاسيّما في ظروف العمل السري". يؤكد الدكتور شعبان بصريح العبارة: " وأظن أن فترة 1956-1958 سارت بهذا الاتجاه". بأي اتجاه؟.... باتجاه توجيه عامر عبد الله للشخص الأول والذي هو سلام عادل".

وبدلاً من تقديم نقد ذاتي على ظنه الخاطئ هذا، فانه يعقب على ذلك بما يلي: " وهذه رغبة عامر عبد الله وقد تتحقق وقد لا تتحقق، وقد يرتضي

بشيء منها وقد لا يرتضي، ولذلك حدث الاختلاف مع سلام عادل، بل والافتراق، بسبب عدم الانسجام وعدم تحقق رغبات عبد الله". الكلام يدور على ظنك أنت بالذات يا دكتور وليس رغبة عامر. هل كان ظنك في محله؟... أجب على هذا السؤال بصراحة. وهل يجوز لشخص أكاديمي أن يصدر أحكاماً على أمور تاريخية خطيرة على أساس الظن"؟!

الشيء الايجابي هو أن الدكتور يقيّم سلام عادل تقييما صحيحا في المقال وهذه التقييمات لم تكن موجودة في أي من كتبه، ولا في الكتاب الذي يحمل عنوان "فصل ساخن من فصول الحركة الشيوعية، وكان دور سلام عادل في أهم هذه الفصول محورياً. وما أورده شعبان في كتابه عن سلام عادل منسجماً مع ظنه الآثم "فبعض الظن أثم". أما الذي وجده ونقله من كتبه السابقة فلا علاقة لها بسمات سلام عادل القيادية بل تتعلق بأخلاقه الاجتماعية، أو بدور زوجته الرفيقة ثمينة ناجي يوسف.

وأسرد أدناه تقييمات جديدة جمعتها متناثرة في المقال ولم يذكرها شعبان في الكتاب، ولا في كتبه السابقة، لأنها تتعارض مع ظنونه!

- ونلاحظ هنا مؤهلات سلام عادل القيادية وقدرته التنظيمية الهائلة، ثم استشرافاته المستقبلية، فضلاً عن تجرّده وهو في موقع المسؤولية.

- لقد ساهم الكونفرنس الثاني 1956 في استعادة هوّية الحزب بعد توحيده، وكان التقرير الذي كتبه عامر عبد الله <u>وبإشراف</u> سلام عادل". (خط التشديد تحت كلمة إشراف مني، فهي جديدة. ج)

- ومزايا سلام عادل تتعدى كونه شهيداً وبطلاً، فهذا أمرٌ مفروغ منه، لكن قيمته الحقيقية هي في مواهبه ومبادراته التنظيمية وعقله الستراتيجي في التقاط الجوهري من الأشياء وقدرته في الاستفادة من الكفاءات التي حوله، ولاسيّما قبل ثورة 14 تموز (يوليو) 1958، كما حاول بعد الثورة ضم وإشراك الكثير من القيادات " التاريخية" و"الشابة" لاحقاً إلى قوام اللجنة المركزية وهيئات الحزب، لتوسيع دائرة اتخاذ القرار على الرغم من بعض تناقضاتها وذلك يتجلّى بعمله الدؤوب في استعادة وحدة الحزب دون إقصاء أو إلغاء أو تهميش، بل بمشاركة واعية، وكذلك في إعداد الكونفرنس الثاني العام 1956، والذي أعتبر شخصياً وثائقه من أهم وثائق الحزب وأنضجها حتى الآن، آخذاً بنظر الاعتبار سياقها التاريخي، وهي الوثائق التي لم يتم الحديث عنها منذ نصف قرن وكأنها أصبحت نسياً منسياً، ثم في التحضير

لجبهة الاتحاد الوطني العام 1957 وإقامة علاقة مع شبكة الضباط والجنود والأشراف على التنظيم العسكري، والإعداد للثورة بالعلاقة مع الضباط الأحرار العام 1958.

- وحتى بعد الثورة فقد كان الترويج لأهم شعارات الحزب من صنع ومشاركة سلام عادل وقيادة الحزب، بحيث أصبحت قوة مادية في الشارع وهي الخروج من حلف بغداد الاستعماري والتحلّل من الاتفاقيات والمعاهدات الاسترقاقية المذلّة، والانسحاب من نظام الكتلة الاسترلينية والدعوة للإصلاح الزراعي، والتوجّه لاستعادة حقوقنا من شركات النفط الاحتكارية، والانعطاف نحو المعسكر الاشتراكي، والمطالبة بالحريات وإبراز أهمية حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل، لاسيّما في العام الأول من عمر الثورة. ولهذا لا يمكن اختزال سلام عادل إلى مجرد إرسال برقية أو إصدار بيان أو إشراف على الجريدة.

إن هذا الذي يذكره شعبان هنا عن سلام عادل غير موجود في كتابه، فهل يرضى ضميره أن يباع الكتاب بدون إضافة هذه الحقائق الكبيرة إليه لمجرد تعارضها مع ظنه؟. وإذا كان شعبان حريصاً على عدم تشويه التاريخ، فيجب عليه تدارك ذلك وإلا فالتاريخ سيلاحقه بلعناته، كما لاحقه وسيبقى يلاحقه لقوله للدكتاتور معمر القذافي "إنني أتشرف أن أقدم كتبي في القانون إلى راعي القانون"!؟ أقترح على الكاتب شعبان أن يسحب الكتاب من السوق وإعادة النظر فيه وذلك بتضمينه ما جاء في مقاله عن سلام عادل، إنصافاً للتاريخ، وخدمة للأجيال الشابة والوطن والحقيقة.

وقبل الانتقال إلى سؤال آخر أود أن أوضح للدكتور بأنني لم أختزل دور سلام عادل بتلك المبادرات، وإنما أوردتها وذكرت بأنه يعرفها ويعرف بأن عامر لم يكن موجوداً في الوطن لأشير إلى عدم موضوعيته ولأبرهن بأنه يعرف ويحرّف ويتعمد تقزيم دور سلام عادل.

وأود أن أوضح كذلك بأن إدعاء الكاتب بأن وثائق الكونفرنس الثاني "لم يتم الحديث عنها منذ نصف قرن وكأنها أصبحت نسياً منسياً"، هو ادعاء غير صحيح إطلاقاً، فهناك العديد من البحوث والكتابات تناولت الوثائق المذكورة وبالتفصيل. على سبيل المثال، لا الحصر، يكرس الكاتب عزيز سباهي الفصل العاشر من الجزء الثاني لكتابه " عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي" لهذا الموضوع تحت عنوان " الكونفرنس الثاني". وقد استشهد

شعبان بالذات بهذا الكتاب في مقاله موضوع المناقشة! وفي كتاب "سلام عادل- سيرة مناضل"، تكرس ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد الفصل الواحد والعشرين من الجزء الأول من كتابهما للكونفرس الثاني تحت عنوان "قرارات الكونفرنس الثاني للحزب الشيوعي العراقي". وهناك بحث خاص تحت عنوان " الكونفرنس الثاني للحزب" في كتاب " محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي" لكاتب هذه السطور. وجميع الكتب المذكورة طبعت ووزعت من قبل الحزب الشيوعي العراقي. هذا فضلاً عن كتاب "دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي" لزكي خيري وسعاد خيري، حيث يتناولان الموضوع في الفصل الحادي عشر تحت عنوان "الكونفرنس الحزبي الثاني وانتفاضة تشرين 1956". مع ذلك يدّعي عبد الحسين شعبان بأن وثائق الكونفرنس الثاني "لم يتم الحديث عنها منذ نصف قرن وكأنها أصبحت نسياً منسياً". هكذا يوغل شعبان في افتراءاته على الحزب الشيوعي العراقي.

لننتقل إلى السؤال رقم 3 وهو: - هل صاغ عامر عبد الله لنحو ثلاثة عقود أهم وثائق الحزب الشيوعي العراقي النظرية وتقاريره السياسية؟ إذا كان الجواب بنعم المطلوب أدلة موثقة.

لقد طرحت هذا السؤال لورود هذه العبارة نصاً في كتاب الدكتور شعبان"... حيث صاغ عامر عبد الله لنحو ثلاثة عقود أهم وثائقه (الحزب الشيوعي العراقي) النظرية وتقاريره السياسية...". لقد قمت بتخطئة هذا الادعاء وذكرت ما يلي: " إذا عرفنا بأن عامر عبد الله أصبح خارج اللجنة المركزية في المؤتمر الرابع المنعقد عام 1985، فالثلاثة عقود تبدأ من عام 1956. لقد عقد الحزب خلال هذه الفترة كونفرنسين الثاني والثالث، وعقد ثلاثة مؤتمرات الثاني والثالث والرابع. ومن المعروف أن وثائق الحزب الأساسية النظرية والسياسية والتنظيمية أي برامج الحزب وتعديلات أو تجديد النظام الداخلي أو تقييماته لفترات تاريخية مهمة تُقر في هذه الاجتماعات. فباستثناء الكونفرنس الثاني الذي كان لعامر عبد الله دور مهماً في صياغة وثيقته، وهذا ما أشرت إليه في رسالتي المفتوحة لشعبان، فان عامر عبد الله ليست له أي مساهمة في كتابة وثائق الحزب الصادرة عن الكونفرنس الثالث والمؤتمرات الثلاثة المذكورة، ولا بجملة واحدة وأتحدى من يثبت العكس .

عامر عبد الله "عقل" الحزب وثقله السياسي في علاقاته العراقية والعربية والأممية، إضافة إلى ما كتبه طيلة نحو ثلاثة عقود من الزمان وما تركه من أثر فكري وسياسي". لا اعتراض لدي على هذا التغيير، ولكن ألا يدرك الدكتور شعبان إن هذه الصيغة تختلف عن الصيغة التي وردت في كتابه نوعياً، فإذا أدرك ذلك فيجب عليه إدراجها في الطبعة المعدلة المقترحة للكتاب؟ أما إذا لم يدرك ذلك فهو معفي عن ذلك!

أما السؤال رقم 4 فهو ما يلي: هل كان سلوك الذين خرجوا أو اخرجوا من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في مؤتمره الرابع عام 1985 ونشطوا لـ "تصحيح مساره" من خارج أطره التنظيمية كان صحيحاً، أم سلوك الذين نشطوا داخل إطاره وساهموا في تجديد الحزب ودمقرطته؟ الجواب يتطلب أدلة موثقة.

يذكر عبد الحسين شعبان ما يلي "صحيح أننا شيوعيون، الحلوائي ما يزال يحمل البطاقة ويعتبرها هوّية الدخول إلى "الجنة"، وأنا شخصياً منذ أن تركت العمل التنظيمي والمسلكي الروتيني ما يزيد عن ربع قرن، لم أعد أكترث سوى ببطاقتي الوجدانية، فالشيوعية بالنسبة لي تعني الحقيقة والجمال إلى آخر النص الذي استشهدت به سابقاً. أنا أفهم أن يدّعي أي شخص بأنه شيوعي إذا كان في تنظيم، بصرف النظر عن موقف تنظيمه من الحزب الشيوعي العراقي. أما أن لا يكون الشخص في تنظيم ويدّعي بأنه شيوعي، فغير ممكن، فهذا تشويه لمفهوم الشيوعي.

أما أن الحلوائي يعتبر عضويته في الحزب هوية الدخول إلى "الجنة" فهذا غير صحيح، لأنه موجود الآن في الجنة. وهو سعيد بهذا الوجود، فالسعادة في النضال والتعاسة في الخنوع.

أما الآخرون فلم يدخر الحزب جهداً في سبيل احتضانهم، ووصل الأمر بكبيرهم أن يطرد رفاق من قيادة الحزب، زاروه للتفاهم معه، ويتلفظ عليهم ألفاظاً نابية. فلماذا التباكي على كرامة الآخرين، واستكثار ذلك على قيادة الحزب؟. هل شعبان مستعد لمواجهة أحد ويتوقع منه إهانته؟

إن شعبان يحشر ناصر عبود وعبد الوهاب طاهر، ظلماً، مع حسين سلطان وماجد عبد الرضا. فالأخيران ذهبا للتعاون مع السلطة الدكتاتورية وبقي هو والآخرون ينتظرون النتائج. أما ناصر عبود وعبد الوهاب طاهر فلم يذهبا

لنفس الهدف، ولم يتعاونا مع الحزب الحاكم ولم يوقعا المذكرة التي رفعت لحزب البعث وسلطته الدكتاتورية. ورجع الاثنان بعلم الحزب. ناصر عبود بالتفاهم المباشر مع الرفيق كريم أحمد، وعبد الوهاب طاهر بالتفاهم مع كاتب هذه السطور.

يطرح شعبان أمور واتهامات كثيرة،بعضها تحتاج تحقيق مع ذوي الشأن وبعضها تتطلب لجان تحقيق، وهو يعرف ذلك جيداً ويستهدف بهذا الأسلوب تمييع القضايا الأساسية المطروحة للنقاش.

وبقدر ما يتعلق الأمر بسياسة الحزب، ألاحظ أن شعبان يتحدث وكأننا نعيش في زمن الحرب الباردة، عندما يطالب الحزب باتخاذ موقف تجاه الاتفاقية مع أمريكا، مطابق لمواقف الحزب من الاتفاقيات مع الدول الاستعمارية في العهد الملكي المباد، متجاهلا الظروف الدولية والإقليمية والداخلية الملموسة والمختلفة، وذلك في محاولة بائسة للمزايدة على وطنية الحزب. ويحسب شعبان اشتراك الحزب في مجلس الحكم تأييداً للاحتلال والحزب اعتبره، وهو على صواب، ميداناً آخراً للتسريع في إنهاء الاحتلال. ولكننا لم نعرف لماذا يعيد ويكرر عبد الحسين شعبان هذه الفرية: "حتى أن أمين عام الحزب دخل مجلس الحكم الانتقالي بصفته شيعياً". أقول فرية لأن شعبان يعرف وقبل أيام أوضح عضو المكتب السياسي جاسم الحلفي أيضاً، بأن المرشح كان الرفيق عزيز محمد الذي قابله بريمر أولاً، وأخبر عزيز بريمر بأنه السكرتير السابق للحزب وأن السكرتير الحالي هو حميد مجيد موسى، ودخل الأخير مجلس الحكم باعتباره سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، وليس لأنه شيعي (حسبالك قحط شيعة)! ومن المعيب تكرار هذه الفرية المفضوحة.

حاول شعبان الإساءة إليّ والتجاوز عليّ في محاولة استفزازي لجري بعيداً عن المواضيع الأساسية في الحوار. فتحاشيت وترفعت عن ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، يذكر ما يلي: "...فما بالك لو كانت الرواية التاريخية خارج نطاق مثل هذا الاستقطاب المهيمن، فلا أستبعد عندئذ أن تكون كتابة جاسم الحلوائي أو غيره مختلفة، طبقاً لمعياره هو، أي من يمسك الإدارة سينصاع له باعتباره مديراً بغض النظر عن كيف أمسك بالإدارة وهو منطق خال من أي اعتبار سياسي ومبدئي". سوف لا أعلق على ذلك وأترك الحكم للقارئ لكي يحكم من هو المبدأي عبد الحسين شعبان أم كاتب هذه السطور.

رغم النكد في هذا الحوار فإنني أعتبر نتيجته ايجابية على صعيد الانترنيت والصحف. فانا سعيد بذلك وسعادتي ستتضاعف عندما أقرأ كتاب الدكتور عبد الحسين شعبان معدلاً وفقا لما جاء في مقاله عن سلام عادل، وأن يشذبه من نزعة العداء للحزب الشيوعي العراقي، لوضع الأمور في نصابها.

12 أيار 2014

رابط مقال الكاتب عبد الحسين شعبان

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=414163

*****

نحن لم نصمت!

نشر د. سيّار الجميل بتاريخ 5 كانون الثاني 2010 في موقع "الناس" وربما في مواقع أخرى، دعوة تحت عنوان "مشروع ذاكرة تاريخية عراقية.. القسمان -1- و-2-" و كان القسم الأول بعنوان " نصف قرن على مأساة الموصل 8 آذار / مارس 1959" وبدأه بعنوان فرعي " دعوة للجميع" وقد استهله بما يلي:

" نظرا لما يسود من صمت وخفايا حتى يومنا هذا على ما حلّ بالموصل من انقسامات ومآس وكوارث وصراعات منذ بدأ الحكم الجمهوري في العراق في 14 تموز / يوليو 1958 حتى يومنا هذا ، فقد وجدنا من الضرورة البدء بهذا "المشروع"، ودعوة كل من يمتلك أية معلومات أو أوراق أو صور وشواهد عن أحداث الموصل المأساوية عام 1959 وما سبقها وما تلاها .. يمكنه أن يشارك بها ضمن هذا " المشروع : المفتوح لذاكرة تاريخية عراقية . لقد اخترنا أن يكون هذا " الموضوع " عن مأساة الموصل ، بداية

أولى بعد مرور نصف قرن على الأحداث المريرة التي عاشتها .. ". (رابط قسمي الموضوع مرفق بهذه المقالة).وجاء في هذا القسم أيضاً ما يلي:

" صحيح أن هناك من كتب بعض ذكرياته عن الأحداث التي شهدها أو ساهم في صنعها ، ولكن لم أجد أي اهتمام يذكر بكل ما حدث من قبل الشيوعيين مثلا مقارنة بما سجله البعض من القوميين ، ومنهم الأساتذة المؤلفين...الخ. ويقول أيضا: " كلنا يدرك لماذا الصمت ؟ ولماذا يلزم المرء نفسه بالصمت ؟ وتلك من أقسى حالات القسر السايكلوجي .. بحيث يصمت المرء مخافة لما قد يحسب عليه سياسيا واجتماعيا ! ومخافة تبدل الأوضاع ! ومخافة سطوة المجتمع وقسوته قبل السلطة وتبدلاتها وما عانى منها الناس !"

إن معلومات الدكتور سيّار الجميل غير صحيحة بقدر ما يتعلق الأمر بالشيوعيين. فإذا ما تصفحنا وثائق الحزب الشيوعي العراقي وأدبياته، وخاصة مجلة الثقافة الجديدة، لعثرنا على عدد من الدراسات الجادة للشيوعيين، إضافة إلى ما ورد في كتب ألفها شيوعيون عراقيون ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

1 ـ مذكرات الفقيد زكي خيري "صدى السنين في ذاكرة شيوعي مخضرم"، حيث تناول الموضوع بشكل مرّكز في الصفحة 204 وما يليها وينتقد أخطاء الحزب ويخلص إلى القول "وهكذا تحمّل الحزب جريرة بضعة أعضاء من أعضائه كانوا ملكيين أكثر من الملك تجاه المتمردين. وقد تحرج موقف الحزب الشيوعي".

2 ـ الكتاب المعنون "سلام عادل، سيرة مناضل"، تأليف ثمينة ناجي يوسف (زوجة الشهيد سلام عادل) ونزار خالد اللذان كرسا الفصل الثالث والثلاثين لأحداث الموصل وهو الفصل الأخير من الكتاب الأول، الطبعة الأولى، الصادر من دار المدى للنشر والثقافة في بغداد عام 2001. والفصل يشمل 27 صفحة من القطع الكبير وهو تحت عنوان "مؤامرة عبد الوهاب الشواف 8 آذار/مارس 1959.

3 ـ كتاب المؤلف عزيز سباهي في ثلاثة أجزاء " عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي" منشورات الثقافة الجديدة ـ بغداد 2003. وقد كرس

المؤلف الفصل السابع عشر للموضوع وشمل 44 صفحة من القطع الكبير وتحت عنوان "من الصراع السياسي إلى التآمر والتمرد العسكري ـ مؤامرة الشواف

4 ـ المؤلف الأستاذ حامد الحمداني وهو شاهد عيان وشيوعي سابق كتب 12 صفحة تحت عنوان " انقلاب العقيد الركن عبد الوهاب الشواف في الموصل" في الفصل الثالث من كتابه "صفحات من تاريخ العراق الحديث ـ الكتاب الثاني"، وأكمل الموضوع بتدوين عواقب الانقلاب في الفصل الخامس. والكتاب إصدار دار النشر ميشون ميديا ـ السويد، الطبعة الأولى 2005 والكتاب موجود في موقعه الشخصي. ونشر الموضوع حديثاً وهو موجود في العديد من المواقع الالكترونية تحت عنوان " شهادة للتاريخ ـ حقيقة أحداث الموصل قبل وبعد انقلاب العقيد الشواف"

5 ـ كتاب "محطات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي" من تأليف كاتب هذه السطور، وهو بمثابة قراءة نقدية لكتاب "عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي" المذكور في رقم 3، إصدار دار الرواد المزدهرة للثقافة والنشر ـ بغداد 2009. الكتاب موجود في مكتبة التمدن وكذلك في مكتبتي موقع الناس وموقع ينابيع العراق الالكترونيتين. وقد كُرس الفصل السابع للموضوع تحت عنوان "مؤامرة الشواف في الموصل" فهل بعد كل هذه يمكن القول بأن الشيوعيين لائذون بالصمت ومن ثم تفسير ذلك بتفسيرات أقل ما يقال عنها أنها غير مبررة ومضرة، كالقول: "... بحيث يصمت المرء مخافة لما قد يحسب عليه سياسيا واجتماعيا ! ومخافة تبدل الأوضاع ! ومخافة سطوة المجتمع وقسوته قبل السلطة وتبدلاتها وما عانى منها الناس !".

يشير د. سيّار الجميل في دعوته إلى أنه " ينبغي القول إن قراءتنا لما سجله المؤرخ حنا بطاطو في كتابه المعروف عن الطبقات الاجتماعية في العراق من معلومات حول أحداث الموصل عام 1959 ، تنبؤنا عن جملة أخطاء كبيرة وانتهاكات خطيرة ارتكبها حنا بطاطو ، وينبغي على المؤرخين والباحثين العراقيين الانتباه لها .. كما أن انحيازا واضحا يعلنه بطاطو لطرف على حساب أطراف أخرى!".

أعتقد أن توجيه الاتهام لمؤرخ بارتكاب أخطاء كبيرة وانتهاكات خطيرة لا يمكن أن يتم بدون ذكر أدلة ملموسة. ولا أظن بان الدكتور نفسه أو أي

مـؤرخ آخـر يقبـل أن يقـال عنـه ذلـك بـدون أدلـة. وأيـن أعلـن بطـاطو انحيـازاً واضـحاً؟ أن المنطـق يشـير إلـى صـعوبة إعـلان مـؤرخ انحيـازه لطـرف علـى حسـاب أطـراف أخـرى فـي صـراع اجتمـاعي وسياسـي مهـم وخطيـر. لقـد قـرأت مجـدداً الفصـل الـذي كتبـه بطـاطو عـن أحـداث الموصـل ، ولـم أجـد فيـه إعلانـاً واضـحاً عـن تحيّـز مـا. أرجـو أن يـدلنا الـدكتور علـى ذلـك الإعـلان الواضـح، فـي أية صفحة وماذا قال نصاً.

لقـد كـرَّس الباحـث والمـؤرخ حنـا بطـاطو مؤلـف كتـاب "العـراق ــ الطبقـات الاجتماعيـة والحركـات الثوريـة" (لـم أعـرف لمـاذا لـم يـذكر الكاتـب سّـار الجميـل أسـم الكتـاب كـاملاً، حسـب الأصـول، فلأسـماء الكتـب مـدلولاتها، وحـذف منـه "والحركـات الثوريـة") فصـلا كـاملاً للموضـوع فـي الجـزء الثالـث مـن كتابـه تحت عنوان "الموصل آذار/مارس 1959".

هنـاك بعـض الأخطـاء المعلوماتيـة فـي كتـاب بطـاطو، وقـد أشـرت إلـى بعضـها والتـي تتعلـق بأسـماء الشـيوعيين وبمراكـزهم الحزبيـة فـي مقدمـة كتـابي الـذي مـر ذكـره، ولكننـي أكـدت إلـى أن تلـك الأخطـاء لا يمكـن أن تـؤثر كثيـرا علـى الأحكـام والاسـتنتاجات السياسـية والفكريـة للمؤلـف. وباعتقـادي أن تلـك الأخطـاء غيـر مقصـودة. ومـن الصـعوبة بمكـان التشـكيك بحياديـة ونزاهـة ومهنيـة بطـاطو، ولا يمكـن اتهـام الفقيـد بطـاطو بالانحيـاز لجهـة علـى حسـاب جهـات أخـرى، فلـيس هنـاك مـن مسـوغ أو باعـث لمثـل هـذا التحيّـز. وكتـاب الفقيـد حنـا بطـاطو هـو أحسـن وأشـمل مـا كتـب عـن العـراق المعاصـر لحـد الآن، لـيس فـي نظـري فقـط، بـل مـن وجهـة نظـر الكثيـرين. وهـو مـنجم معلومـات علـى حد تعبير المؤلف جرجيس فتح الله.

يشـير الكاتـب د. سـيّار الجميـل إلـى "إن تـاريخ تلـك الأحـداث لـم يسـجل كمـا حـدث فـي بضـعة أيـام ، عنـدما تبخـرت السـلطة فجـأة ، واختفـي الأمـن الرسـمي وتشـرذم الجـيش وسـيطرة مليشـيات المقاومـة الشـعبية علـى الشـوارع ومراكـز الشرطة فتعرضت البلدة إلى الاستباحة التي دامت أياما"

تـوحي هـذه الصـيغة وكـأن المقاومـة الشـعبية اسـتباحت المدينـة ولكـن الأمـر سيتضـح بغيـر ذلـك مـن خـلال مـا ورد فـي القسـم الثـاني مـن الموضـوع، عنـدما يـذكر الكاتـب " ثمـة أحـداث مأسـاوية حـدثت علـى هـامش الأحـداث الكبـرى ، وخصوصـا بعـد انفـلات الأمـور عنـدما غـدت المدينـة بأيـدي عصـابات ودخـلاء وأجـراء .. وجـرت تصـفية حسـابات اجتماعيـة وعبّـر الـبعض عـن أحقـاده

وثاراته قتلا وتدميرا .. نهبا وتشنيعا ..". فالاستباحة حصلت على هامش تلك الأحداث ولم يكن للشيوعيين أو المقاومة الشعبية دخل فيها، وأكد لي ذلك، وأنا أكتب هذا المقال، الكاتب حامد الحمداني وهو شاهد عيان. ولنا عودة لدور المقاومة في الموصل بعد قليل.

وهل من الصحيح تسمية المقاومة الشعبية بالمليشيات وهي التي تشكلت بقانون من الحكومة في الأول من آب 1958 ودعت الحكومة الشباب إلى التطوع فيها وكان الإقبال عليها كبيراً. (راجع تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، السيد عبد الرزاق الحسني، ص 151). وبذلك فهي جزء من القوات المسلحة العراقية، وكان كل ضباط المقاومة الشعبية من الجيش العراقي كما كان سلاحها في مراكز الشرطة.

وقد وجّه الحزب الشيوعي العراقي في 6 آب 1958 نداء إلى الشعب دعاه فيه إلى الانخراط في جيش المقاومة الشعبية وأعلن فيه عن تأييد الحزب القاطع لخطوة الحكومة في تشكيلها، وأنه يضع كل قواه تحت تصرف الجمهورية. وعندما حُلت المقاومة الشعبية بقرار حكومي لم يبق لها أي أثر. لقد كانت المقاومة الشعبية جيش شعبي رسمي، مؤسسة حكومية. مع ذلك لا يمكن نكران أن المقاومة الشعبية قد تحوّلت إلى أداة استخدمت في حل الخلافات السياسية ومن هنا الموقف المتباين منها. لقد قيل الكثير عنها ودس عليها خصومها أحيانا وبولغ في أخطائها. إلا أن المرء لا يمكن أن يعفيها من كثير من التجاوزات التي أقدمت عليها، وبعضها بتشجيع من قيادة السلطة ذاتها أو بعلمها على الأقل. [40] في القسم الثاني من الموضوع، وهو بعنوان "ذكريات تاريخية صامتة ومؤلمة" وهي مؤلمة حقاً ولكنها ليست صامتة كما رأينا، يذكر د. الجميل ما يلي: " وعلينا ، منذ البداية أن نكون منصفين وحياديين وموضوعيين .. ومتجردين من أية عواطف سياسية ، أو أية علاقات أيديولوجية في تقييم ليس هذه الأحداث فحسب ، بل في كتابة كل التاريخ ، وخصوصا تاريخنا العراقي الذي يلازمه الانقسام دوما .."

هذا ما نتمناه، ولو أن الإنصاف والحياد والموضعية المطلقة غير ممكنة في كتابة التاريخ مادام الإنسان يكتبه. فكاتب التاريخ يضفي، شاء أم أبى، وإلى

---

[40] - راجع كتاب عزيز سباهي " عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي"، الكتاب الثاني، ص 293.

هذا الحد أو ذاك، شيئا من ذاته على ما يكتب. مع ذلك من الممكن كتابة التاريخ بقدر كبير من الإنصاف والحيادية والموضوعية، خاصة عندما يستند الكاتب إلى وثائق يركن إليها.

بإمكاني أن أزعم بأن الكاتب الفاضل لم يكن منصفا وحيادياً وموضوعياً منذ البداية عندما اتهم الشيوعيين بالصمت، وفي هذا تجاوز غير مقبول على الواقع والحقيقة، وقد أساء إليهم بادعاء صمتهم كما مر بنا. كما لم يكن دقيقاً في تسميته المقاومة الشعبية وهي مؤسسة رسمية، بالمليشيات، ولم يعرض دورها الإيجابي والسلبي بوضوح وإنصاف.

ويكمل الدكتور الجميل الفقرة التي ناقشناها للتو بالآتي: "إن جناية الصراع السياسي الذي ولد في العراق المعاصر قبل خمسين سنة ، إنما يتمثّل بالانقسام الاجتماعي الذي أنتجه ، وكان واحدا من أهم تداعياته التي يتجاهلها الجميع !". أعتقد أن لا غرابة في تجاهل الجميع لهذا الرأي، لأن الجميع يعرفون بأن الانقسام الاجتماعي هو الذي يولد الصراع السياسي وليس العكس وكان هذا الانقسام موجوداً قبل ثورة 14 تموز وهو الذي ولد العديد من الصراعات السياسية مثل وثبة كانون في عام 1948 وانتفاضة تشرين في عام 1952 وانتفاضة تشرين الثاني في عام 1956 لنصرة الشعب المصري. هذا وغيرها من الأحداث المحلية، على سبيل المثال لا الحصر، إضراب الموصل في أيلول 1956 وانتفاضة مدينة الحي من نفس العام وانتفاضة فلاحي الفرات الأوسط في ربيع 1958.

لا ينكر بأن هناك علاقة تأثير متبادل بين الصراع السياسي والانقسام الاجتماعي ويمكن للأول أن يعمق الثاني ولكن لا يولده. وهكذا كان الأمر في تاريخ المجتمعات البشرية منذ زمن سحيق وإلى يومنا هذا.

ويكرر د. الجميل، مع الأسف الشديد، كل ما قاله خصوم الشيوعيين عنهم في هذه الأحداث بصيغ مختلفة في المقال، ولم يذكر سوى النزر القليل عن المتآمرين الذين لولا تآمرهم والتدخل الإقليمي والخارجي لما حصل كل ما حصل. ولا يعني أن كل ما حصل لقمع المؤامرة والمتآمرين كان صحيحا وسنتناول ذلك بعد قليل. ولكن قبل ذلك أتساءل كيف يمكن أن يثق المعنيون بالمساهمة بالمشروع، بعد كل هذا الانحياز وتلك الإدانات؟ وكيف يمكن أن يثقوا بشروط الكاتب عندما يقول: "علينا أن لا ندين طرفا من دون معرفة ما قام به الطرف الآخر"، أو "اننا نقول بأن ما جرى في الموصل قبل

خمسين سنة بالضبط ، إنما هو قصة دراماتيكية معقدة جدا ، ومتشابكة أيضاً، وهي بحاجة إلى رؤية خاصة بعيدة النظر ، وان تكون الكتابة عنها محايدة ، وبلا أية انحيازات ، وبروح علمية جريئة ومجردة وصبورة ..". هل تحلى د. سيّار الجميل بهذه الوجهة والروحية في مقاله؟ ربما من الأفضل للقارئ تأجيل الحكم إلى ما بعد قراءة رأينا بالحدث. * [41]

10/كانون الثاني/ 2010

رابط مقال د. سيّار الجميل

http://www.al-nnas.com/ARTICLE/SAlJamil/5musil.htm

*****

[41] - * لقد نشرنا رأينا في الموضوع تحت عنوان "مؤامرة الشواف في الموصل آذار 1959" في كتاب صدر حديثاً لكاتب هذه السطور في ربيع 2014 بعنوان "موضوعات سياسية وفكرية معاصرة"، فلم نرى ضرورة لتكرار نشره.

مسيرة نضالية شاقة تخللتها نجاحات وإخفاقات !

إن عنوان هذا المقال يعود لمقال الأستاذ الفاضل حامد الحمداني والذي نشر على موقع الناس بمناسبة العيد الواحد والسبعين للحزب الشيوعي العراقي، أي ما يقارب العشر سنوات، وقد جرت مناقشته في حينه بالمقال التالي تحت عنوان: "ملاحظات حول مقال الأستاذ حامد الحمداني".

لقد قرأنا مقال الأستاذ الفاصل حامد الحمداني على موقع الناس وقد وجدنا فيه ، إلى جانب الكثير من المعلومات التاريخية الشيقة والصحيحة، بعض المعلومات غير الدقيقة.

إن وجود الأخطاء في المقالات المكرسة لتأريخ الحزب الشيوعي العراقي، خاصة المقالات التي تنشر على المواقع الالكترونية، أصبح أمرا شبه مألوف! ومع الأسف، ليس هناك من يتصدى لها. لقد نشر الكاتب الحمداني نفس المقال، في العام الماضي بمناسبة العيد السبعين لتأسيس الحزب، في موقع الحوار المتمدن، وكان تحت عنوان " في العيد السبعين لتأسيس الحزب الشيوعي العراقي مسيرة نضالية شاقة حافلة بالنجاحات رغم النكسات" (الرابط مرفق). والمعلومات غير الصحيحة الواردة في المقالين هي نفسها، مما يدل على عدم انتقاد تلك الأخطاء، الواردة في المقال الأول، من قبل أي أحد. إن انتقاد مثل هذه الأخطاء ليست مسؤولية قيادة الحزب والمسؤولين في إعلام الحزب فحسب، بل هي أيضا مسؤولية كل الذين واكبوا تلك الأحداث أو لديهم إطلاع عليها. وإن عدم وجود ارتباط أو علاقة مباشرة مع الحزب الآن لا يبرر، في نظري، سكوت المثقف على الأخطاء والتشويهات التي تمس الحقائق التاريخية. وبالنسبة لكاتب هذه السطور فلم تكن لديه الإمكانية آنذاك، من الناحية الفنية، للقيام بذلك. وسنتناول المعلومات غير الدقيقة في المقال حسب تسلسلها في مقال الكاتب وليس حسب أهميتها.

جاء في مقال الأستاذ الحمداني ما يلي: "...غير إن الحزب أستطاع [عام 1952] لملمة صفوفه وأنتخب لجنة مركزية جديدة بقيادة بهاء الدين نوري - باسم". من المعروف أن انتخاب اللجان المركزية في الأحزاب الشيوعية وكل الأحزاب في العالم يتم في مؤتمراتها أو في كونفرنساتها أحيانا. والحزب الشيوعي العراقي لم يعقد حتى عام 1956 سوى مؤتمراً واحداً وكونفرنساً واحداً. انعقدا في عهد الرفيق فهد. إن ما جرى هو إن بهاء الدين، وكان كادراً فتيا وقليل الخبرة، قد تحمّل مسؤولية هذه المهمة لوجود فراغ قيادي بسبب الضربات المتتالية لقيادة الحزب وكوادره. وأصبح وجود أو عدم وجود الحزب موضع تساؤل لدى بعض الأوساط. إن مأثرة بهاء في تاريخ الحزب هو إنه جعل من هذا التساؤل هباء منثورا. علماً أن نهجه السياسي اتسم باليسارية ــ الانعزالية وقيادته بالبيروقراطية والفردية. فهو لم يعقد حتى ولا اجتماعا واحدا للجنة المركزية التي ألفها بنفسه، ولم يضم إليها أي كادر من الكوادر الشيوعية في السجون بمن فيهم من كان عضوا أو مرشحا في زمن الرفيق فهد. ولم يعقد اجتماعاً للجنة المركزية خلال فترة قيادته، وكان يكتفي باستشارة أعضاءها فردياً. كما أنه لم يعقد مثل هذا الاجتماع حتى عندما اصدر ميثاقاً جديداً للحزب بديلاً عن ميثاق الرفيق فهد،غيّر فيه ستراتيج الحزب. وقد عرف بميثاق باسم [42]. وعندما تعرّض للاعتقال كان موقفه جيداً في التحقيق، وقد عومل كقائد للحزب ولم يتعرّض للتعذيب.

لم يكن شعار ميثاق باسم "جمهورية وطنية ديمقراطية محبة للسلام" كما ورد في نفس الفقرة من مقال الحمداني، إنما كان "حكم جمهوري شعبي يمثل إرادة العمال والفلاحين والجماهير الشعبية". [43]

وجاء في نفس الفقرة "وكان على رأس تلك المجموعة التي انشقت عن الحزب الشهيدان جمال الحيدري وحمزة السلمان. والصحيح هو إن عزيز

---

[42]- أنظر، عزيز سباهي، "عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، الجزء الثاني، ص 109 و ص 60 .

[43]- زكي خيري وسعاد خيري، "دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي"،المجلد الأول، ص 191.

محمد كان على رأس الكتلة عندما حصل الانشقاق. وكان ذلك في "سجن الموقف" في بغداد. وعند هروب جمال الحيدري من مستشفى السجن المذكور، أصبح عمليا المسؤول الأول عن منظمة "راية الشغيلة". أما حمزة السلمان فقد كان عضوا في مركزها القيادي.

كما جاء في المقال أيضاً ما يلي: "وفي 13 نيسان 1953، وقع بهاء الدين نوري في قبضة جهاز الشرطة السرية وتولى قيادة الحزب حميد عثمان". لم يكن حميد عثمان مَن تولى قيادة الحزب بعد بهاء الدين نوري، بل كان كريم أحمد. وقد جرى بعض التحسن في العمل القيادي والحياة الداخلية للحزب، وقد ضُم سلام عادل إلى اللجنة المركزية، وحضر اجتماعها الذي عقد في كانون الثاني 1954، والذي ناقش فيه تقريراً بعنوان (جبهة الكفاح الوطني ضد الاستعمار والحرب)، وساهم سلام عادل مساهمة فعّالة في الاجتماع، كما يقول كريم أحمد. وقد أدان التقرير النهج الانعزالي ــ اليساري وقيادة بهاء الدين نوري البيروقراطية الفردية . وانعكس النهج الجديد في التطبيق العملي على نشاط الحزب، فتكللت جهوده بالتضافر مع جهود الأحزاب الوطنية الأخرى إلى إقامة جبهة وطنية انتخابية اقتصر نشاطها على خوض الانتخابات البرلمانية التي كانت على الأبواب، وذلك في 13 أيار 1954. ونشر ميثاقها ذو الطابع الوطني الديمقراطي في اليوم الثاني، وكان سلام عادل مسؤولا عن العلاقات الوطنية في الحزب.

أما حميد عثمان فكان في السجن في الفترة التي ذكرها الكاتب. وقد تمكنت منظمة السجن من تدبير هروب ناجح له وذلك في 16 حزيران1954، حيث تولى قيادة الحزب. أي بعد أكثر من سنة على التاريخ الذي ذكره الكاتب، وبعد تطورات هامة في الحزب والبلد.

لم يعتقل حميد عثمان بعد هروبه من السجن. وقد حاسبته اللجنة المركزية وجرى تنحيته من مركزه بوصفه سكرتيرا للجنة المركزية، وأبقته عضواً فيها وذلك في اجتماعها المنعقد في حزيران 1955، وذلك لخرقه النظام الداخلي ولسياسته اليسارية - الانعزالية ولتركه الاجتماع خلال محاسبته بحجة المرض، والسفر إلى كركوك. وانتخبت سلام عادل بدلا عنه. أما مصير حميد عثمان اللاحق فكان، كما يذكر الكاتب عزيز سباهي، على النحو

التالي: " لكنه بدلاً من أن يتقبل قرار اللجنة المركزية بمبدئية ويضع مصلحة الحزب أولاً، راح كعادته يسعي للوقيعة وحاول أن يقيم من وراء ظهر الحزب علاقة بجماعة (راية الشغيلة)، وكانت هذه آنذاك تدخل في حوار مع الحزب للعودة إلى صفوفه، لكنها تجاهلت طلبه كما يبدو، فعاد ينتقد نفسه أمام الحزب لموقفه الجديد. فاتخذت اللجنة المركزية حين ذاك قراراً بفصله من عضويتها، وأرسلته إلى كردستان للعمل في لجنة فرع الحزب الشيوعي في كردستان. وهناك شرع في عام 1957 يحرّض لجنة الفرع للانضمام إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني. وقبيل 14 تموز تخلى عن عضويته في الحزب الشيوعي وانضم إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني، لكنه لم يستقر هناك أيضاً وانتهى بعد سنوات ليتحوّل إلى داعية لحزب البعث العربي الاشتراكي مكرساً نفسه له في الصحافة باسم (سليم سلطان)، وأخيراً توفى بعد أن تعرّض إلى لوثة في دماغه. [44]

وورد في مقال الحمداني ما يلي:"وفي أواخر صيف عام 1953 نجحت العناصر المعتدلة والواعية، بزعامة الشهيد حسين محمد الرضي [سلام عادل] في دفع الحزب إلى اتخاذ مواقف معتدلة وبالفعل صدر بيان عن الحزب في 2 أيلول يدعو إلى حكومة وطنية تخدم السلام، وتحقق طموحات الشعب". هذه المعلومة غير صحيحة، لأن سلام عادل لم يكن عضواً في اللجنة المركزية في السنة المذكورة، وإنما أصبح عضواً فيها في عام 1954 كما ذكرنا سابقا.

كما جاء في مقال الحمداني كذلك ما يلي: " ...نجح حميد عثمان في الهروب من السجن، وعاد إلى قيادة الحزب، وأخرج سلام عادل من اللجنة المركزية، متهماً إياه بالانحراف اليميني. وفي الحقيقة أن سلام عادل لم يخرج من اللجنة المركزية. والذي حصل هو إن حميد عثمان حاول تجميد

---

[44] - أنظر، عزيز سباهي. مصدر سابق، ص 162. يشير سباهي، في معلوماته عن حميد عثمان، إلى ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، "سلام عادل، سيرة مناضل" الجزء الأول، ص 100 وما يليها. وكذلك بهاء الدين نوري، المذكرات، ص 185 وما يليها.

نشـــاط ســـلام عـــادل فـــي اللجنـــة، وقـــد فشـــلت المحاولـــة [45] . أمـــا الاتهـــام بالانحراف اليميني فلم أسمع به ولم أقرأه في المصادر المتوفرة لديّ.

وذكـر الحمـداني كـذلك: "لكـن حميـد عثمـان لـم يسـتمر طـويلاً فـي قيـادة الحـزب، فقـد تمـت إزاحتـه فـي حزيـران مـن عـام 1955 وعـاد سـلام عـادل لقيـادة الحـزب مـــن جديـــد...". فـــي هـــذا الاجتمـــاع بالـــذات أنتخـــب ســـلام عـــادل ولأول مـــرة سكرتيراً للجنـة المركزيـة. وخـلال قيـادة حميـد عثمـان للجنـة المركزيـة لـم يتغيـر مركـزه الحزبـي بوصـفه عضـواً فـي اللجنـة مركزيـة، وإنمـا تغيّـرت مهامـه، فقـد نسّـب ليكـون مسـؤولاً عـن منظمـات الحـزب فـي الفـرات الأوسـط فـي عهـد حميـد عثمان.

وذكـر الكاتـب أيضـا: "...وتكونـت لجنـة مركزيـة جديـدة بقيـادة عزيـز محمـد - معـين ، الـذي قـاد الحـزب إلـى أخطـاء جسـيمة كـان أولهـا محاولـة حـل الحـزب وضـم رفاقـه إلـى الإتحـاد الاشـتراكي بقيـادة عبـد السـلام عـارف... ممـا سـبب انقسـاما خطيـراً فـي صـفوف الحـزب حيـث اعتـرض معظـم كـوادر ورفـاق الحـزب علـى تلـك الخطـوة واضـطرت بعـدها قيـادة الحـزب بـالتخلي عـن المشـروع". إن المـرة الأولـى التـي أنتخـب فيهـا عزيـز محمـد سـكرتيراً للجنـة المركزيـة كـان فـي الاجتمـاع الموسـع للجنـة المركزيـة الـذي عقـد فـي آب 1964 فـي بـراغ. لـم تكـن اللجنـة جديـدة، فجميـع الـذين حضـروا الاجتمـاع كـانوا أعضـاء ومرشـحي اللجنـة المركزيـة القديمـة، أي قبـل انقـلاب شـباط الفاشـي عـام 1963. وقـد ترشـح لهـذه اللجنـة فـي الاجتمـاع المـذكور سـتة أشـخاص جميعهم كـانوا داخـل العـراق، وكـان كاتـب هـذه السـطور احـدهم. لـذلك لـم يكـن ممكنـاً أن تكـون هنـاك محاولـة مـن قبـل عزيـز محمـد لحـل الحـزب وكاتـب هـذه السـطور لـم يعـرف أو يسـمع بهـا. (لقد فند كاتب هذه السطور هذه الإشاعة في المواضيع السابقة).

لقد قسّمت المقال إلى ثلاثة أقسام وعلى النحو التالي:

الأول: تـدقيق المعلومـات التاريخيـة التـي أعتبرهـا خاطئـة، وهـذا مـا حاولـت القيام به جهد الإمكان.

---

[45] - **أنظـر ثمينـة نـاجي يوسـف ونـزار خالـد، "سـلام عـادل، سـيرة مناضـل"، الكتـاب الأول،ص 88.**

الثاني: وجهة نظر الكاتب في الأحداث التاريخية ، فآمل أن أجد الفرصة لتناولها في المستقبل . (أعطى كاتب هذه السطور الوعد المذكور قبل عشر سنوات، وكانت جُلّ كتاباته، خلال هذه السنوات، حول تاريخ الحزب، ومن أهمها كتابه: "محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراق").

الثالث: وجهة نظر الكاتب وتقييمه لأداء الحزب وسياسته بعد سقوط نظام الحكم الدكتاتوري الفاشي حتى يومنا هذا. بودي أن أؤكد اتفاقي مع الكاتب الحمداني في هذه النقطة بشكل عام .

وختاماً نود أن نشير إلى أن الأستاذ الحمداني استهل مقاله بمقدمة جميلة نقتطف منها ما يلي: "إن الحزب الشيوعي العراقي من أكثر أحزاب المعارضة العراقية عمقاً ،وأشدها اندفاعاً في معارضته للسلطة التي نصبها المحتلون البريطانيون في العراق عام 1921، وأوسعها من حيث القاعدة الحزبية، وأحكمها تنظيما، كما أن برنامجه السياسي أكثر جذرية، وكان للحزب ارتباطات أممية مع جميع الأحزاب الشيوعية في العالم، وبشكل خاص الحزب الشيوعي السوفيتي، والأحزاب الشيوعية العربية، والتي كانت تسعى جميعاً إلى تحقيق نفس الأهداف المتمثلة في إقامة النظام الاشتراكي القائم على أساس الملكية العامة لوسائل الإنتاج،على النقيض من النظام الرأسمالي الذي يقدس الملكية الفردية [الخاصة]، و[يكرس] التقسيم الطبقي للمجتمع".

وأنهى الأستاذ حامد الحمداني مقاله بتحية رائعة للحزب، وهي جديرة بان تصدر من قامته الكبيرة، وهذا نصها.

"تحية أكبار واعتزاز للحزب الشيوعي العراقي في عيده السبعين، والمجد والخلود لشهدائه الأبرار الذين ضحوا بحياتهم من أجل تحقيق شعار الحزب العتيد {وطن حرٌ وشعب سعيد } وإلى الأمام لمواصلة المسيرة حتى يحقق الحزب مع سائر الأحزاب الوطنية حلم شعبنا في السلام والحرية والعيش الرغيد".

7 نيسان 2005

رابط مقال الأستاذ حامد الحمداني

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=16413

*****